

صفاء خلف

العراق ما بعد «داعش» أزمات الافراط بالتفاؤل

العراق ما بعد «داعش» أزمات الافراط بالتفاؤل

«أن مقال صفاء خلف، الفائز بجائزة «نسيج» التي تطلق لأول مرة في العالم العربي من قبل الوكالة الفرنسية لتطوير الاعلام الدولي (CFI) ومؤسسة سمير قصير ومؤسسة «اديان» للحوار، وهو «اهوال مستقبل الموصل: مدينة باتت بلا تنوع»، كتب باحترافية عالية وجهد معرفي دقيق بأزمة مدينة الموصل، وأضاء على تاريخية وجود المكونات فيها، وما تعرضت له من نكبات وصولاً إلى سقوطها بيد تنظيم ارهابي، وما مارسه من فظاعات بحق مختلف المكونات في المدينة، لذا استحق الجائزة بجدارة اللغة السلسة والاستعراض المبتكر، والتحليل العميق».

د. انطوان حداد / احد محكمي الجائزة

«تحليلات صفاء خلف عن العراق تتميز بالعمق والدقة والمعرفة بالبلاد، وهو محط اهتمام الآلاف من قرائنا في طول المنطقة وعرضها، يتابعونه ومعجبون به، وهؤلاء نحن وقراءنا».

د. نهلة الشهال – رئيس تحرير موقع السفير العربي

«صفاء خلف طالما تعرض لهجمات شرسة لأنه يجرؤ على قول الحقيقة في زمن الكذب».

الروائي العراقي سنان انطون

ISBN: 978-9922-601-10-6







العراق ما بعد «داعش»

(2014 - 2018)

أزمات الافراط بالتفاؤل

اسم الكتاب: العراق ما بعد «داعش» (2014 - 2018) أزمات الافراط بالتفاؤل

اسم المؤلف: صفاء خلف

الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

عدد الصفحات:

الناشر:  دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع - العراق - بغداد.

الرقم الدولي:



IRAQ|BAGHDAD|MUTANABI STREET
Mob. 07819747219 | 07702931543
E-mail: darktbalmya@yahoo.com



صفاء خلف

العراق ما بعد «داعش»

(2014 - 2018)

أزمات الافراط بالتفاؤل





المحتويات

شكر

اتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الخالص الى السيدة د. نهلة الشهال رئيس تحرير موقع «السفير العربي» على الحرص الدائم والدعم باستمرار الكتابة. كما الشكر الجزيل والامتنان الى الروائي والكاتب المبدع الصديق سنان انطون الذي قدم لي المساعدة الجليلة دائماً بروح صادقة، واتاح لي ايضاً موقع «جدلية» لنشر المقالات والابحاث التي تضمنها هذا الكتاب...

«ولا يفوتني تقديم الامتنان ايضاً للصديقة د. زهراء علي (الاستاذة بجامعة Rutgers الاميركية) على دعمها وجهدها النبيل ووقتها بالعمل معاً لاسيما ما يخص الاحتجاجات في العراق والبصرة».

المقدمة
اطلالة على مشهد الازمات

احتفـل العراقيون بمقدم العـام 2018 وكأنهم لم يحتفلوا من قبل. بمقدم العام 2014 نصبت لأول مرة «شـجرة ميلاد» في سـاحة عامة وسط بغداد، في «الفردوس» التي شهدت سقوط تمثال صدام حسين ومعه نظامه. يومها احتشـد العراقيون ورقصوا بهستيريا الذي خرج مـن العتمـة الى الضـوء، لكن المخاطـر الأمنية كانت تضعهم برسـم الاسـتهداف، فالعـام الـذي سـبقه (2013) كان دمويـاً، بحصيلـة مرعبة سـجّلت اول ارتفاع قياسي منذ (2008)، ليجيء العام 2014 بحصيلـة أكثر رعباً أعـادت بورصة الضحايا الى سـنوات الاحتلال والاقتتال الطائفي وفوضى السلاح الميليشياتي.

بانوراما الدم

في العام 2008، شـهد العراق آخر ارتفـاع قياسي لضحايا العنف (شـهداء وجرحى) بلغ نحو 10271 ضحية (بحسـب UNAMI)، ووفقـاً لمنظمـة «Iraq body count» فالرقم أنخفـض بقليل (9028 ضحية)، وبكلا الحصيلتين فأن الضحايا هم عراقيون خلفوا وراءهم ايتاماً وعائلات مجهدة اقتصادياً.

ذاك العام (2008) شـهد صِداماً مخيفـاً في البصرة ومدن جنوبية بين القوات الرسـمية المدعومـة من قـوات أميركية وبريطانية وميليشـيات شيعية. بعدها، انخفض المنسوب قياسياً حتى العام 2013، حين عادت

فـورة العنـف بقوة غـير مسـبوقة، وكأنه ايـذانٌ بنهاية الاسـتقرار الهش المُصطنع من قبل حكومة رئيس الوزراء الاسبق المخلوع نوري المالكي.

ففـي العام ما قبل الأخير من ولايته الثانية، كانت حصيلة العنف 9851 ضحيـة (UNAMI) وبحسـب IBC كانـت 9500 ضحيـة. ثـم قفـز الرقـم بعدهـا، في 2014، الى مرتبة العنف الاعـلى (20169 ضحية) كنتيجة لبروز تنظيم «الدولة الاسلامية – داعش» الارهابي، بوصفه بديلاً شاملاً لكل جماعات العنف التي تبنّت النهج التكفيري والالغائي منذ 2003.

وبدءاً من 9 حزيران/ يونيو 2014 ومع سـقوط الموصل المُدوي، تصاعدت الارقام على الشاشـات التي يسيل منها دم الضحايا نتيجة انهيـار منظومـة «الدولـة» العراقيـة في سـت محافظات، سُـميت قبل اجتيـاح داعـش بـ«المُنتفِضَة» لكنها حين «تحررت من سـلطة بغداد» باتـت مُحتلةً من تنظيم تكفيري الغائي متوحش، حينها كان لا بد من اعادة ترميم السـلطة العراقية المنهارة، لكن التكلفة هي دماء ونزوح وتدمير البُنى والخدمات والنسيج الاجتماعي.

المصـادر الوحيـدة لمعرفة عـدد الضحايا العراقيين المدنيين سـواء كانـوا شـهداء أو جرحى شـهرياً وسـنوياً، هـي بعثة الامـم المتحدة لمسـاعدة العـراق (UNAMI)، وبعض المواقع الاجنبيـة التي تعمل بامكانيات محدودة. لكن «UNAMI» كمصدر تظل الأكثر موثوقية، فيما السـلطات العراقية غائبة تماماً عن تغطيـة الملف المتحرك صعوداً ونـزولاً، ولم تصـدر تلـك السـلطات، سـواءً الصحيـة أو الامنية أو مـا يعرف بـ«وزارة حقـوق الانسـان» سـابقاً او «مفوضيـة حقوق

الانسـان» حاليـاً، ايَّ بيانٍ يوضـح الروايـة الرسـمية العراقية حيال سـقوط المواطنين الضحايا. فالملف المحـذوف من الاهتمام ينضم الى بقية الملفات المركونة بزاوية الاهمال حتى تتضح لها أهمية سياسـية أو مالية يُستحصل منها على منفعة.

لكن، ثمة سـؤال ايضـاً: من يتحقق من ارقـام «UNAMI»؟ من يراجـع صحتها؟ من يسـتطيع ان يُحدد إن كانت هـذه الاحصائيات الشـهرية دقيقة للغاية؟ وهل تعبر عن حقيقة السقوط المؤلم للضحايا أم أنها تجامل السلطة وتمررها بالاتفاق معها؟

ولولا الحصيلة الرقمية الشـهرية التي تصدرها بعثة الأمم المتحدة تلـك في العـراق ومعهـا أرقام منظمـة «IBC» التي تحـصي وتصنف وتحـدد هويات الضحايـا العراقيين، لمـا كان من الممكـن العثور على أرقام لظاهرة العنف المباشر في البلاد الممزقة بالدم.

وفي خطـوة تدل على عدم الإكـتراث والغرق بالفشـل، احتجت الحكومة العراقية على نشر «UNAMI» لأعداد العسـكريين الشهداء والجرحـى في عملية اسـتعادة الموصل، وهكذا ومنـذ كانون الاول/ ديسـمبر 2016 امتنعـت الهيئـة الدوليـة عـن نـشر أعـداد الشـهداء والجرحى العسـكريين. هذه المحاولة تمثّل واحدة من أعمال التضييق على نـشر إحصاءات موثوقة، وتشـير إلى العقليـة المرعوبة من فضح تداعيات الفشـل الأمني في البلاد مع تزايد مخاطر العسكرة والسلاح تحت مسميات مختلفة.

تقـول الهيئـة الاممـيـة أن العام 2017 شـهد استشـهاد 3298 مدنياً وإصابـة 4781 مدنيـاً آخـراً (لم تشـمل الاحصائيـة عـدد الشـهداء

والجرحى من القوات المشتركة العراقية وميليشيات الحشد الشعبي التي تظل مجهولة كالعادة).

ثمة استغراب عميق من إحصائية ضحايا 2017 كما قدمتها «UNAMI». فخلال العام المنصرم، احتدمت عملية استعادة الموصل على مدى 10 اشهر (تشرين الاول/ اكتوبر 2016- تموز/ يوليو 2017)، بالانتقال الى الجانب الأيمن من المدينة، والضحايا الكثر الذين سقطوا نتيجة ممارسات تنظيم «داعش» الارهابي، باتخاذهم دروعاً بشرية أو بحملات الاعدام التي كان يمارسها بحق المتعاونين الموصليين، فضلاً عن الضحايا الذين سقطوا نتيجة الأخطاء العسكرية من جانب التحالف الدولي ــ وهي الحصيلة الاكبر ــ والقوات المشتركة العراقية وميليشيات الحشد الشعبي.

لم تقدم السلطات العراقية الرسمية حتى اللحظة حصيلة حقيقية مقنعة لعدد الضحايا المدنيين. ففيما قالت إن الضحايا نحو 1260 شهيداً، كشف تحقيق صحفي استقصائي (نشرته وكالة أسوشيتد برس) أن أعداد الضحايا تجاوز 11 الف شهيد فضلاً عن الجرحى. وهذا بخلاف ما سقط منهم في العمليات في الحويجة والشرقاط وراوة وعانه والقائم وحمرين والشريط الحدودي العراقي ــ السوري وقتذاك.

[وكجردة حساب غير ختامية، أعلنت بعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI) استشهاد وإصابة أكثر من 115 ألف شخص في العراق منذ نهاية العام 2012 وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2018. ووفقاً لمصفوفة الضحايا فأن عدد الشهداء بلغ 39 ألفاً و373

شخصاً، بينما عدد الجرحى بلغ 76 ألفاً و333 شخصاً].

عدم تعامل الحكومة العراقية بجدية مع ملف الضحايا، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، يؤشر الى غياب الشفافية واحترام حقوق الانسان والى الاصرار على التضليل والدفع بمزيد من العنف بسبب عدم الاكتراث، واخفاء معلومات عن الرأي العام المحلي وعدم السماح لمنظمات محلية صحافية أو حقوقية أو مدنية بالوصول اليها وتوثيقها.

فالمتسببين الرئيسيين بإحداث الفوضى الأمنية الكبيرة بدءاً من العام 2013 وما استتبعها من سقوط مدينة الموصل وأربعة محافظات بكاملها بيد تنظيم ارهابي محدود المسلحين، وتنفيذه مجازر مروّعة بحق المدنيين والعسكريين، لم توجه لهم تهم ولم يتم اخضاعهم الى المحاكمة على الرغم من الأدلة الكافية ضدهم ومن تشكيل لجنة تحقيق نيابية أدانت المسؤولين الرئيسيين، لكنها لم تستطع تقديمهم الى المحاكمة بسبب «الحصانة» العُرفية للأحزاب والشخوص وتواطؤ القضاء، ولاسيما بما يخص ملف الاختطاف والاغتيال وصمت الاجهزة الامنية عن ملاحقة الخاطفين، ما اشاع ثقافة «الافلات من العقاب».

ثنائية الموت والنزوح

مضت 15 عاماً مريرة على سقوط نظام صدام حسين في 2003، والحصيلة الانسانية تتفاقم. فثنائية «الموت/ النزوح» تهيمن على المشهد غير المستقر. فحتى حين بسطت الحكومة العراقية السيطرة على الثلث الذي حكمته ما سُميّ بـ«دولة الخلافة»، ومن بعدها

المناطق المتنازع عليها عقب الازمة مع اقليم كردستان كردٍ على «استفتاء الانفصال»، ظلّت تلك الثنائية حاضرة وتهدد الاستقرار الثمين.

تشير مصفوفة تتبع النزوح في العراق التي تعدها «منظمة الهجرة الدولية» الى أن عدد النازحين حتى كانون الاول/ ديسمبر 2017 بلغوا 2 مليون و615988 نازحاً، فيما الذين عادوا الى مناطقهم التي تفتقر بالغالب الى البنى التحتية والخدمات الاساسية نحو 3 ملايين و220362 عائد.

هدد النزوح عقد الانتخابات النيابية والبلدية العامة. اقترح رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي أن تجرى «النيابية» في 12 ايار/ مايو 2018، بقرار من مجلس الوزراء، لكن رئيس البرلمان السابق سليم الجبوري، ساوم على موقف العبادي بأن ما من موعد «حقيقي» لعقد الانتخابات لجهة أن تحديد الموعد النهائي «يستلزم» موافقة النواب ومصادقة رئيس الجمهورية. فيما مفوضية الانتخابات الحائرة وقتها ردت بـ«لا يستلزم» شرط توفير 256 مليار دينار (280 مليون دولار) لتمويل العملية الانتخابية. هذه المساومات كانت تقفز على جراح النازحين، لذا حاولت القوى العراقية الموصوفة بـ «السُنية» وبشكل معلن ــ ربما هناك قوى شيعية سعت سراً الى ذلك ايضاً ــ تأجيل الانتخابات حتى العام 2019، وشاطرتها بالرؤية بعثة الامم المتحدة، لكنها بالنهاية استسلمت الى رؤية النظام الحاكم بعقدها.

الاخفاق السياسي للقوى «السنية» في تحصين مصالح ناخبيها، وفشلها بملف إعادة النازحين وإعمار المناطق المحررة، اكد المخاوف

بعـدم تقبل النازحـين والعائدين المشـاركة في الانتخابات فيما هم في المخيـمات وبين الحطام، ما أثـر على حصيلة التمثيـل النيابي والبلدي للقـوى السُـنية وحلفاءهـا. وإثـر ايضا على فشـل مسـاعي التأجيل السياسية.

شيعياً مثلاً، سعت الكتلة السياسية المرتبطة برئيس الوزراء الاسبق المخلـوع نـوري المالكـي إلى تمرير مقـترح لتأجيل الانتخابـات لعدة أشـهر ــ حتى خريف 2018 ـــ لمنح القوى «السُـنية» فرصة ترتيب بيتها الداخلي ــ لاسيما أن المالكي كان يُحضّر لتحالف مع السُنة وهو ما اتضح لاحقاً بدخول ما يُسـمى بـ«المحور الوطني» السُـني ضمن تكتل «البناء» الذي يضم الواجهات السياسـية للميليشيات المسلحة الموالية لايران (الحشد الشعبي) عقب اعلان النتائج النيابية، وانشطار المشهد الى جبهتين بات السُنة فيها هامشاً تزويقياً.

ووسط الانقسـام الذي نشب في حزب الدعوة بشقيه (العبادي/ المالكي) على الترشـح بقائمة موحـدة أو بقائمتين منفصلتين، وجرياً على حسابات العبادي، غَيّر المالكي موقفه سريعاً وبات كعادته يشير الى «مؤامرة» لمنع عقد الانتخابات.

شـحنة الإشكال العبادي ــ السُـني انتقلت الى البحث عن مخرج «دسـتوري»، فطلب سليم الجبوري عبر مجلس النواب رأي المحكمة الاتحاديـة بشـأن التأجيل، فيما حـرّك العبـادي مكتبه نحـو المحكمة ذاتها لاسـتصدار فتـوى بـ«عدم التأجيـل». وتجد القوى «الشـيعية» أن جسـمها الانتخـابي لم يُمس بعمليات التهجير والنـزوح، وبالتالي إمكانيـة الاقـتراع متوافرة وسـتُضعف الموقـف «السُـني» الانتخابي

لجهـة أن الأخير لن يحصل على تمثيل حقيقي، وهذا يعني بحسـابات مـا بعـد الانتخابـات ان السُـنة مجرد قطعـة الحلوى البرّاقـة في كعكة تقاسـم السـلطة. وهو ما افضى الى تحالف جميع القوى السُنية العائلية والعشـائرية المعروفـة بالفسـاد مع القـوى الموالية لايـران، وابرزهم خميـس الخنجـر – الذي دأبـت الماكنـة الاعلامية والسياسـية الموالية لطهـران وصفه بداعـم «الارهاب» و«داعش» مدى سـنوات طويلة – وعائلة الكرابلة وحليفهم عائلة الحلابسة، فتمخض جبل الفساد، فانتـج صعـود محمـد الحلبـوسي الى رئاسـة مجلـس النـواب العراقي بفضيحة شراء اصوات النواب الجدد.

اشـكالية النزوح، التي تعهـد رئيس الحكومة السـابق (العبادي) بحلّهـا بغضـون آذار/ مـارس 2018، قبيـل الانتخابـات بموعدها الحكومـي، بـدت عسـيرة على الحـل، لجهة ان الانتشـار يتـوزع على 90 مخيّـماً، لم يغلـق منها سـوى مخيم واحـد يقع في الانبـار إبان اجراء الانتخابات، وسط زيادة عددية نتيجة نسبة الولادات المرتفعة.

لكـن يبـدو ان العبـادي وقتهـا، وجـد حـلاً باهظـاً، بـ«إرغـام» النازحـين عـلى العـودة الى مناطقهم غـير الآمنة للخـروج من مأزق التأجيـل وتقديم صورة مضللة للشركاء الدوليين بأنه جاد بـ«تصفير النزوح».

إعادة إعـمار المناطق المتضررة يحتاج الى 100 مليار دولار على أقل تقدير. الحكومة والمنظمات الدولية المساندة والمانحة تضع سقفاً طويلاً يمتـد الى 10 أعـوام مقبلـة شرط «الاسـتقرار التام» وعـدم التعرض

لخضات عنيفة تعرقل «الخطة الوطنية لاعادة الاعمار والتنمية».

لكن خطة إعادة النازحين بدت مستحيلة بوجود اشكاليات تتعلق بإعادة الاعمار والتأهيل وتوفير الوظائف وضخ أموال للتنمية بسياسة التقشف الشديد التي انتهجتها حكومة العبادي للتعويض عن الخسارات الهائلة التي تسبب بها سلفه المالكي. وحتى خطة الـ100 مليار الطموحة بدت ايضاً خيالاً سياسياً بعد تنصل واشنطن من تمويلها. والى اللحظة لم يجمع مؤتمر المانحين في الكويت سوى 7 مليارات دولار فقط، نصفها ليست هبات، بل استثمارات مشروطة!

موازنة الأزمات

جاءت موازنة العام 2018 - الذي يفترض انه عام «الاستقرار» والبدء بتنفيذ خطة الإعمار وفقاً لإعلان الحكومة السابقة - مُعقمة وأدنى من سقف الموازنات السابقة: 92 مليار دولار، بنسبة عجز تصل الى 19 مليار دولار ستعوّض على الأغلب عبر 19 قرضاً اجنبياً، وهي أكبر نسبة قروض في تاريخ العراق لسد عجز مالي.

لم يخصص لـ«الاعمار ومشاريع التنمية» من أصل الموازنة سوى قرابة 400 مليون دولار (600 مليار دينار فقط). فيما تقلصت موازنة إقليم كردستان قياسياً وبنسبة انخفاض كبيرة، لتكون حصتها 67 ,12 في المئة، بعد ان تمتعت بـ17 في المئة طيلة عقد مضى. بالتالي فإن «الاستقرار» الذي ارادته الحكومة تعثر إزاء تحديات ومشكلات متفجرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، مع ارتفاع نسب البطالة والانتحار وإيقاف التوظيفات الحكومية وبطء نمو القطاع الخاص

واستشراء الفساد.

تبدو المؤشرات الاقتصادية للعراق ضعيفة ومقلقة. ووفقاً للبنك الـدولي، فإن اجمالي الناتج المحلي يبلغ 5 , 171 مليار دولار (2016)، وهذا يشير الى أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنحو كبير جداً على الموازنة الحكومية في توفير السيولة والخدمات وتنشيط السوق عبر المعاشات ومشاريع التنمية وعقود الاستيراد، ما يجعله يُسجل نمواً بنسبة 11 في المئة سنوياً مدفوعا بزيادة الإنتاج النفطي، وارتفاع مخزونات الذهب لـدى البنـك المركـزي لمسـتوى 9 , 89 طـن (وفقـاً لمجلـس الذهب العالمـي) على عكـس احتياطيات النقـد الأجنبي الآخـذة بالتناقص (48 مليـار دولار حتى اوائـل 2017)[1]، واعتمدت حكومة العبادي سياسـات الاستدانة المستمرة، والتي ارتفع منسوبها منذ العام 2014 بإفـراط، بعد ان كانت نحو 5 , 32 مليار دولار، وفقاً لكشـف وزارة المالية العراقية.

تواجه أي حكومة عراقية، معدل بطالة وفقر مرتفع جداً بالمقارنة مع حجم السـكان والثـروات الوفيرة[2]، وتضخم يـتراوح عند 1 , 1

1- اعلن البنك المركزي في 12 تموز/ يوليو 2018 ان احتياطيات العراق بلغت 55.7 مليار دولار، ليقفز الاحتياطي فجأة عقب شهرين فقط، أي في 17 أيلول/ سبتمبر 2018 الى 60 مليار دولار، مقابل 43 تريليون دينار، ما يعني انه يغطي 170 بالمئة من حجم الكتلة النقدية. فيما يبلغ الدين العام الداخلي والخارجي والفوائد المستحقة على القروض والتعويضات نحو 111.725 مليار دولار.

2- أطلق البنك الدولي في ايار/ مايو 2018، توقعاته وتقديراته للاقتصاد العراقي خلال العام 2018، كاشفاً عن أرقام صادمة بالنسبة للفقر والاحتياجات العامة، مع تحذيرات من هشاشة الوضع بسبب مخاطر محدقة بالحالة العراقية، رغم إشارتها إلى تسارع وتيرة النمو. يذكر البنك الدولي أن عدد سكان العراق بلغ 38.5 نسمة واجمالي الناتج المحلي 197.7 مليار دولار، ومعدل الفقر وفقا لخط الفقر المحدد بـ 3.2 دولار في اليوم هو 17.9 % فيما

في المئـة نتيجة ارتفـاع الكتلة النقديـة المتداولة شـهرياً بحدها الأعلى لنحو 90 مليار دينار. لكن نسبة الفقر ما زالت عند مستويات مخيفة: 5, 22 في المئـة على مسـتوى الوطني ككل، وقد تزيـد في المحافظات الوسطى والجنوبية إثر توقف الموسم الزراعي الشتوي 2018 بسبب شـح المياه وعودة المقاتلين من الجبهات ودخول خريجين جدد لسوق العمل. وهي تصل في المحافظات التي تأثرت بعمليات «داعش» إلى 2, 41 في المئة[1]، مع بقاء العراق ضمن مستوى البلدان الاكثر فساداً،

ترتفع النسبة باحتساب 5.5 دولاردخل في اليوم الى 57.3 دولاراً، لكن خط الفقر الوطني تم تحديده بـ 22.5٪. فيما يبلغ معدل العمر في العراق 69.6. ويتوقع التقرير تسارع وتيرة النمو للاقتصاد العراقي بفض تحسن الأوضاع الأمنية حيث سجل 4.4 % في القطاع غير النفطي في 2017، رغم البطء في أنشطة إعادة الإعمار بسبب تداعيات الحرب وانخفاض أسعار النفط، وسط آمال معقودة على عمليات إصلاح هيكل الاقتصاد ومعالجة مشكلة النزوح حيث مازال 10% من العراقيين يعانون من النزوح. وقدر احتياجات العراق لإعادة الإعمار بـ 88 مليار دولار إلا أن المؤشرات الإيجابية سيدة الموقف بشكل طفيف وفق التقرير حيث سجل التضخم معدلاً منخفضا في 2017 بنسبة 0.1 % والعجز الكلي للموازنة انخفض إلى 2.2% في العام 2016. وساعدت تحسنُ النواتج المالية على استقرار الدين العام في 2017 بعد زيادة نسبته جراء عمليات الاقتراض وإصدار ضمانات الديون حيث استقرت نسبة الدين قياساً بإجمالي النتاج المحلي في 2016 على سبيل المثال عند 64 %، وبدأت احتياطات النقد الأجنبي بالازدياد في 2017 لمواجهة الصدمات الخارجية. وأشارت إحصاءات سوق العمل إلى مزيد من التدهور في أوضاع الفقر حيث سجل معدل مشاركة الشباب بين 15 – 24 عاماً تراجعاً ملحوظاً وزاد معدل البطالة نحو الضعفين في المحافظات المتضررة من العنف المرتبط بداعش والنزوح حيث سجل 21% مقارنة بباقي المحافظات 11 %.
لكن صندوق النقد الدولي اعلن في 24 ايار/ مايو 2018، ان معدل بطالة الشباب في العراق تبلغ اكثر من 40 %، فيما تبلغ معدل النساء خارج القوى العاملة فيه ما يقارب من 85 %. وتأكيداً لذلك اعلنت وزارة التخطيط العراقية في 23 آب/ اغسطس 2018، ان معدل البطالة بين الشباب في البلاد تبلغ 22.6 في المئة، غالبيتهم من الإناث.

1- وتأكيداً لذلك اعلنت وزارة التخطيط العراقية في 23 آب/ اغسطس 2018، ان معدل البطالة بين الشباب في البلاد تبلغ 22.6 في المئة، غالبيتهم من الإناث. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الذي اعدّ المؤشرات، فأن معدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية بين 15 إلى 29 سنة يبلغ 22.6 في المئة، 56.3 في المئة منهم من الإناث. مشيراً الى ان نسبة معدلات

عند المرتبة 166 عالمياً.

غـرق العراق بدوامة سـحيقة من السـواد، فيما كانـت ثلث مدنه مسـتباحة، والخزينـة خاوية مـع بدء حكومة تسـوية عراقيـة جديدة بالعمـل (2014 – 2018). وبرزت خـلال الاعوام الاربعة تحديات فادحة تتعلق بالانقسـام السياسي والاجتماعي والضعف الاقتصادي نسـتعرضها في هذا الكتاب بالتحليل الموضوعي والاحاطة الدقيقة، بما يوفر مساحة بحثية موثقة مستقبلاً.

مشاركة الشباب في القوى العاملة تبلغ 36.1 في المئة، و»هذه الأرقام أقل بكثير عن أخرى أعلنها صندوق النقد الدولي في أيار/مايو الماضي، حيث بين أن معدل البطالة لدى شريحة الشباب في العراق تبلغ أكثر من 40 في المئة».

الفصل الاول

الازمة السياسية «الرَّثة»
هشاشة النظام - فساد السلطة

15 عاماً من الشوارب المحلوقة: النصر بطعم الهزيمة!

كُنّا نسمع دوياً مخيفاً لمدافعٍ تطلق قذائف لا تسقط على أي مكان، ولا ومضة تدل على إطلاقة قدٍ تُحولنا إلى أشلاء ولافتات سود تعلق في الساحات التي حوصرت برجال لبسوا شواربهم على طريقة صدام حسين (آنذاك).

ليلة غامضة سوداء مرت بهلع مكتوم في بناية قيد الإنشاء في موقع جامعة البصرة/ باب الزبير - حين وصلت القوات البريطانية إلى «جسر الزبير» في 27 آذار/ مارس 2003 - تحولت فيما بعد إلى مكتبة كبيرة لطلبة كلية الدراسات التاريخية[1].

ليلة خارج التاريخ، تحسب ضمن العمر المهدور في بلاد يستفيق تاريخها على قذائف وينام على انقلابات. كانت تلك ليلة بداية سقوط البصرة، ومن بعدها كامل البلاد.

عشية انطلاق الحرب المُدانة الان، والمُرحب بها بحماسة يومها، حين كان الديكتاتور البشع يُجند الناس لقتال «العلوج»[2]؛ انتظمت

1- الغيت بعد العام 2003 من قبل مجلس جامعة البصرة، لتتحول الى «كلية التربية للبنات» ضمن مساعي فرض التوجهات الانعزالية في التعليم الجامعي في العراق.

2- استعار صدام حسين منذ ان قاد تيار «الاسلمة» بعد هزيمة حرب الخليج الثانية (1991)، مصطلحات ومفردات من التاريخ الاسلامي المنسي لتوصيف عداوته مع الولايات المتحدة الاميركية، وتَنَبّه الى ان قاموسه السياسي «الجديد» القائم على

مـع مجموعة من طلبة جامعـة البصرة بخلية لـ«الدفـاع المدني»، لكنّ مهمتنا الرئيسـة لم تكن إخلاء من يسـقط جريحاً أو قتيلاً، بل الحفاظ على مباني الجامعة ومكتباتها من «الفرهود» و«الحوّسَمة» – أي النهب والسرقة والتخريب والحرق –.

البعثيون لبسـوا «خاكيّهم» وتسلحوا بـ«كلاشـينكوفات» صدئة وعيـون تتوعدنا نحن المصفقين المسـتقبليين لسـقوط «ابن العوجة»[1] حـين يفر بجلـده من الحـرب ليظفـر بجلودنـا؛ وتترجـى الرحمة إن ضاقت بهم الأرض والثارات.

«استعادة التاريخ» او مشروعه بـ«اعادة كتابة التاريخ» وفقاً لجدلية الربط بين «العروبة والاسلام»، من اية توصيفات لها دلالة عميقة ضد الاميركيين، لذا استجلب مفردة «العلج/ العلوج» لتكون مرادفاً للأميركيين الطامحين الى الاطاحة به آنذاك، لا سيما بعد عملية «ثعلب الصحراء» 1998، وصدور قانون «حرية العراق» في العام ذاته. واستخدم صدام هذه اللفظة بمحمولها التاريخي لأول مرة في خطاباته قبل اشهر من اندلاع الحرب في آذار/ مارس 2003، وحوّلها وزير الاعلام الشهير آنذاك «محمد سعيد الصحاف» الى «ايقونة» اعلامية ضمن حرب التصريحات التي كان يطلقها قبل وأبان اندلاع الحرب. و«العلج» في العربية هو: «الرجل الغليظ من كفار العجم». ولعل اول دلالة للتوظيف المشابه الذي اراده «صدّام»، كان لأبي البقاء الرندي الاندلسي عقب انتصار الممالك المسيحية في «تحالف قشتالة» وطرد المسلمين من حكم الاندلس، والمعروفة بـ«نونية ابو البقاء الرندي»: [وطفلة مثل حسن الشمس إذ طلعت/ كأنما هي ياقوت ومرجان، يقودها العلج للمكروه مكرهة/ والعين باكية والقلب حيران».

1- القرية التي نشأ بها صدام في مدينة تكريت، وتقع على ضفة نهر دجلة قبالة ناحية «العلم» الان. كان يحلوا للعراقيين ان يلقبوا صداماً بـ«ابن العوجة» لجهة دلالة المعنى المُشين في اللهجة العراقية المحكية والعربية الفصحى ايضاً التي تعبر عن «الاعوجاج» و«الانحراف»، فبينما كان رأس النظام وماكنته الاعلامية توظفها للتفاخر القبلي «البدوي»، كانت للعراقيين دلالتها الموازية للتقليل من شأن رأس النظام واستنكار نشأته وعائلته كقطاع طرق ازليين.

(1)

مـع مفتتـح ليلة 19 آذار/ مـارس 2003، ليلـة الصواريخ الذكية والبوابات المفتوحة، شَرَعّتُ بقراءة رواية صدام حسين المقيتة «القلعة الحصينة»[1]، الرواية التعبوية المليئة بالقرف الإيديولوجي، والدروس الرفاقية السـخيفة. حـاول فيها صدام أن يكون بطـلاً هورقليائياً من بقايا الأبيض والأسـود الستينية. تخيّل صدام فيها إمبراطورية تطلع مـن التاريـخ بصيغة الحـاضر تتسـلح بـ«العقيدة» و«النـصر الإلهي» و«مبـادئ البعث». تتعرض لغزو من «تحالف بربري». اسـتعاد فيها صدام نفساً مناطقياً كريهاً مليئاً بفحولة كاذبة.

في رواية صدّام؛ صلاح الشـاب البعثـي العصامي الأنيق والملتزم «ابـن الموصل»، وسـميرة الشـابة المتعاطفـة مع البعـث والناجية من خيانـة «الوطـن» لجهـة طائفتهـا «الشـيعية» بوصفهـا «ابنـة العِمارة» الجنوبيـة، يلتقيـان في سـاحة تدريب ببغـداد، فتجمعهـما قصة حب طروادي «ماسخ» إلا من مفردتي «رفيقي ورفيقتي».

حـاول صدام أن يصادر الحب الذي «استشـهد» في قلوب مليون عراقي سـقطوا في جبهات القتال مع إيـران، في اللحظة الرعناء التي قـرر فيهـا اختطـاف البـلاد إلى مغامـرة خـاسرة بالتأكيد اسـماها «ام الحواسم» بعد «ام المعارك». قدرة رفيعة على اختلاق البطولة!

تيقنت مع سـقوط أول صاروخ على بغـداد، عقب الخطبة الرديئة غـير الحماسـية والمقتضبة التي ألقاهـا الرئيس بوش الابـن من البيت

1- «القلعة الحصينة»: هي الرواية الثالثة التي كتبها صدام حسين تحت اسم «رواية لكاتبها» من 713 صفحة ونشرت عام 2001.

البيضاوي، والأغنية السرّ التي بثتها (إذاعة سوا العربية) لأصالة نصري «سامحتاك كثير»، وصوت فاضل مشعل، المراسل الآتي من بغداد عبر الأقمار الصناعية مرورا بواشنطن، إلى البصرة، الذي أعلن سقوط أول الصواريخ الأميركية على ما سيعرف لاحقا بـ«المنطقة الخضراء»، حينها كنّا – نحن الطلبة المتطوعون- نجلس في باحة (كلية الدراسات التاريخية) فجراً، منتظرين كلمة لصدام يعلن فيها الموافقة على مبادرة الشيخ زايد آل نهيان، فنطمئن أن «وحش الانفلات» لن يخرج من داجور القوميين و«الجهاديين». لكن تيقنت أننا أمام انقلاب هائل سيعصف بكامل المنطقة.

كانت الحرب قد اندلعت في «رواية صدام حسين» منذ أيام، لكنها لم تندلع بعد في عالم المهيب الركن المخصي بجيش منهك منذ حرب 1991، بدا «أبو عدي» منتصراً في حربه المُتخيّلة، ومهزوماً على الارض.

انهيت رواية صدام صبيحة التاسع من نيسان/ ابريل 2003، وبعد ساعات شاهدت من على «تلفزيون الكويت» الذي كان يصل البصرة عبر البث المغناطيسي الأرضي، مشهد سقوط صنم ساحة الفردوس. لحظتها كنت في البلدة التي عشت فيها طفولتي وصباي – قضاء الْمَدَيّنَة (شمال البصرة) –. لحظتها وعبر البساتين القريبة التقطت عيني اول مجنزرةٍ اميركية وجنود مارينز. مشيت بعدها الى وسط البلدة. كان الاميركيون قد احتلوا مقر حزب البعث وتمركزوا فيه. كانوا بضعة جنود، والاهالي بالمئات. كنا واياهم نتبادل الدهشة ذاتها.

سقط مع بدء الاحتلال الخوف مضرجاً بالألم والدموع، كانت

لحظة وحشـية لم استـطع فيها أن أتبين ملامح موقفي، كان مزيجاً من الارتياح والذنب والغصّة والتفاؤل.

(2)

بعـد 11 عاما على «التغيير العراقي»، يجـيء دور «الربيع العربي». لم يكـن مستسـاغاً حينها الحديث عن تحول العراق مـن «حام للبوابة الشرقيـة» إلى حجـر الدومينو الأول في مشـوار هـدم الأنظمة الآيلة للسـقوط، كانت السـايكوباثية العربية بأعلى مستوياتها في 9 نيسان/ ابريـل 2003، والعـراق أشـبه بـ«مخبول» يحاول الأميركان السـيطرة عليه بمزيد من «الكيّ».

لحظتهـا كانـت هناك نقـاط دلالـة فائقة الاهميـة، في ظـل انكفاء الأنظمـة العربية إلى ما خلف المتاريس الأمنية، والتحول من «صديق للحـرب» إلى «عـدو للاحتـلال»، فلم تكن أسـلحة الدمار الشـامل هـي الغايـة، بل كـسر «قفـل البوابة» والدخـول إلى أحـراش المنطقة الغامضة، بزعمائها الحديديين، وشـعوبها المشـبعة بالهزائم وخيالات الأعضاء الذكرية المنتصرة.

المخيلـة الأميركيـة لم تنزع الصورة النمطية عن الشرق الأوسـط، شرق الجـواري والإمـاء والخلفـاء والرعايـا المخلصـين. فالرؤيـا الأميركيـة أتت على وفق مـزاج التاريخ، رغم أن بـوش الابن كانت خميرتـه العقائديـة أكثـر «فانتازيـة» مثـل صـدام في روايتـه «القلعـة الحصينـة». اختلق بوش مع «غزوة البرجين» في 11 أيلول/ سـبتمبر 2001، مـا دعـاه إطلاق الحـرب الاسـتباقية وفق عقيـدة المحافظين الجدد تحت تعبير «الثمن المسبق للحرية».

«الربيع العربي» لم يكن وليد حراك شعبي، أو رغبة ثورية مفاجئة، بل هو استغلال شيطاني لرغبة المجتمعات العربية بالتحرر وازاحة الماضي. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أعلن بوش أن «ديمقراطية العراق ستتكلل بالنجاح، وإن ذلك النجاح سيصعد وتيرة الأنباء التي ستتوالى من كل من دمشق وطهران لتقول إن الحرية يمكن أن تشكل مستقبل كل أمة من الأمم».

حين احرق محمد البوعزيزي، التونسي الشاب بائع الخضار في قصبة بولاية سيدي بوزيد نفسه، في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، بدا وكأنه حكاية سينمائية مركبة على الواقع، لأن الحادثة «البسيطة» بعرف مديريات الأمن العربية منذ انفصالها المكوكي عن المحطات الاستعمارية الأم – الدول الكبرى – لا يمكن لها أن تُحّدِث كل هذا الهياج «الثوري»، وتجعل الصورة النمطية بالأسود والأبيض التي استعرضها صدام في القلعة الحصينة، تتحول إلى لقطات عاجلة كإعلان سياسي ترويجي يترافق مع إعلانات منتجات الاستهلاك الآدمي على الشاشات!

الميديا وشبكات التواصل الاجتماعي والقطيعة الإيديولوجية والتاريخية مع مجتمع شاب ناشئ لم تختزن ذاكرته مشاهد الخطابات «الرنانة» للزعماء ومسيرات الاحتجاج على الاستعمار، ولم يجرب أقبية السجون العدائية البشعة، كان بحراً نائماً يموج وسط الطمأنينة السلطوية، كانت السبب، لكن الإرادة العالمية كانت محرضة وفاعلة باتجاه تضخيم الحدث ليبدو «انقلاباً ديمقراطياً».

في آذار/ مارس 1991، كان ثمة ربيع عراقي منسي، 14 محافظة عراقية انتفضت حينها. تهاوى النظام وأجهزته القمعية، لكن لم يكن هناك ثمة «فتحة سرّية» يدلف منها العراقيون إلى لحظتهم التاريخية،

التي دلفت منها «شعوب الربيع العربي» فيما بعد.

كان الخيار الدولي أن تُقمع تلك «الثورة» – الانتفاضة العراقية التي انطلقت من البصرة –، ويتم توجيه العالم بعيداً الى ضفاف اخرى. والان؛ 15 عاماً مرّت والعراقيون ينتفضون، يأكلون الحصرم وينامون على خوف، فيما كان يمكن لدبابات شوارزكوف[1]، أن تأتي إلى بغداد بسهولة دون أي مقاومة تذكر آنذاك، ولم يكن لصدام حينها، تماثيل ونصب على عدد نفوس العراقيين، وكانت ساحة الفردوس خالية، ليستريح بها جنود المارينز بهدوء عدة أيام، ومن ثم يرحلوا دون «هزائم كاوبوية» أو سجون سرية و»منطقة خضراء» محرّمة وطبقة سياسية متخمة بالفساد والجريمة.

يقول كنعان مكية في استعادته لحرب 2003، ومراجعة أخطائها، نشرها في صحيفة الشرق الأوسط: إن «انتفاضة 1991 حصدت نحو 200 ألف شخص بنهاية عام 1991، معظمهم شيعة من جنوب البلاد، حيث أنهم، بخلاف الأكراد في شمال البلاد، كانوا أسرى العوامل الجغرافية وطبيعة المنطقة (...) وقفت الجيوش الغربية والعربية، التي جاءت لتحرير الكويت، على التراب العراقي وهي تراقب، بل وحتى تتفاوض على استخدام المروحيات مع جنرالات صدام، بينما كان المتمردون يطالبون بالدعم والسلاح ثم قتل

1- هربرت نورمان شوارزكوف، جنرال اميركي، أصبح بحكم منصبه في قيادة المنطقة الوسطى للقوات الأميركية مسؤولا مباشراً عن سير عمليات معارك «عاصفة الصحراء» وقيادة قوات التحالف الدولي ضد العراق في العام 1991. توفي في 27 كانون الاول/ ديسمبر 2012، عن عمر يناهز 78 عاماً. ولد في تورنتن بنيوجرسي العام 1956, والده كان جنرالاً ايضاً، وكان قائداً لشرطة طهران منتصف الاربعينيات ايام الاحتلالات الاميركية والروسية والبريطانية لايران.

عـشرات الآلاف منهم تحت وطأة قصف تلك المروحيات. فلم يكن خلـع صدام حسـين، وفقا لما أعـرب عنه خبير تلو الآخر في وسـائل الإعلام، جـزءا من مهمة الأمـم المتحدة المتعلقة بالحـرب. وبالتالي، كان العراقيون العاديون يموتون اسراباً، بينما كان النظام العربي الذي يخضـع كثير منـه لقيادة مجموعة متماسـكة من الطغاة يسـتعيد وضعه السابق بقوة الجيوش الغربية. وعندما ننظر إلى الماضي، يمكننا القول إن القتـلى العراقيين مهدوا الطريـق لما يحدث في الأجزاء الأخرى من الشرق الأوسط اليوم».

(3)

الآن؛ اللحظـة التاريخية الفاصلـة في حنجرة الزمن الغائص بالدم والإحباط والخيبة، كيف يمكن أن نُقيم التجربة عراقياً؟ كان العرب وصدام بشواربه «الثخان» والمجتمع الدولي، يعرفون جميعا أن سقوط بغداد، وقيـام الجمهورية الثالثة بصفتهـا «الديمقراطية» لا تحتاج إلى 130 ألف جندي مارينز، و9 أعوام من الاحتلال (2003 – 2011).

كان الانهيـار بحاجـة فقـط إلى توجيـه الكامـيرات إلى الداخـل، والحصـول عـلى امتيـاز نقـل البـث الحـصري لهـرب صـدام وقلعته الحصينـة إلى حيـث اللاعودة، لكن يبدو أن التاريـخ لدى المحافظين الجـدد، النقطة المركزية في الحدث كله، سـقوط العـراق بداية لصراع الرمزيـات، صراع الصـورة القديمـة المسـتعادة، المحافظـين الجـدد بعقليتهـم «التوراتية»، والإسـلاميين الجـدد بعقليتهـم «الغزواتية»، صراع أضداد يخرج من الماضي ليخطف المسـتقبل. لعب الأميركيون عـلى الهاجس العاطفـي العراقي المطمور، 9 نيسـان/ ابريل سـقوط

صدام يعني «شيعياً» إعدام الأب الروحي لحزب الدعوة الحاكم في العراق المتحول إلى السلطوية لعقد طويل ومرهق من الفساد والدم والجريمة[1].

حين حط بول بريمر ببدلته الأنيقة مع بسطال خشن أهداه إليه ابنه مع تعليق بسيط «أهديك هذا البسطال لتركلهم جيدا يا أبي»، كانت أول مهماته التخريبية الشاقة، تشطير الوطن إلى مسميات مقموعة بالفعل الاستعماري نفسه، غير أن صقر المحافظين الجدد جورج بوش الابن كان يريد «تصحيح الخطأ التاريخي بأن تحكم الأكثرية، الأقلية».

«الربيع العربي» المنطلق من المنبع العراق، جاء من اجل تجسيد هذه الفكرة أيضا. بات العراقيون على مفترق طرق، بعد هزيمة ربيع المارينز، وعودة «الشوارب» الكثة المعززة باللحى الكريهة عبر «داعش» والميليشيات الشيعية، وشوارب أخرى في بغداد تنمو كالسرطان، فمرحى للأكثرية التي تتسلط على الأكثرية!

1- استحضر الشيعة العراقيون ذكرى تصفية النظام العراقي السابق للزعيم الروحي لحزب الدعوة الاسلامية، اية الله محمد باقر الصدر (8 نيسان 1980)، الذي تحوّل الى (التاسع من نيسان) ليتوافق مع المخيال السياسي للسلطة «الشيعية» الجديدة، وان الكارثة التي حلّت بالنظام المخيف، ما هي الا واحدة من علامات اشتغال المقدس بعد غيبوبته القسرية، وان القوة الرهيبة لفاعلية العداء ضد التشيع باتت معكوسة بحكم «انتصار الدم على السيّف». لكن هذا الخلاص «الاميركي» للتاريخ الشيعي، يوافق ايضاً ضمن التاريخ الخاص بالطائفة، ذكرى اغتيال الامام الحسن بن علي (7 صفر 1424 هـ/ 9 نيسان 2003)، لكن الجماعة الشيعية السياسية اغفلت عمداً تزامن اغتيال الحسن واستحضرت فقط تصفية الصدر -. فاستظهرت اولى الشعارات السياسية بطريقة غير مباشرة فكرة «انتقام التاريخ» والتأثير القداسوي في الاقتصاص. وبطريقة ما كان التاريخ الغيبي يُحرك الشيعة بأن معاداة أي سلطة للسلالة المقدسة، سينعكس عليها «انتقاماً».

«العراق الديمقراطي»: التجربة الحزبية «الرثة»

كانت تقارب الرابعة فجراً ببغداد غداة 20 آذار/ مارس 2003، حين ظهر الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش من المكتب البيضاوي، ليعلن بدء الحرب على العراق، عقب انتهاء مهلة الساعات الأخيرة.

كان الترقب لدى العراقيين لما يُمكن أن تُسفر عنه الحملة الأميركية الجديدة. أما النظام فانهياره كان محسوماً حتى قبل بدء الحرب. الترقب كانت تحوطه أشجار أمل عالية تحجب المخاوف التي لم يكن العراقيون يدركونها لحظة سقوط أول صاروخ على العاصمة. هكذا كان المشهد، مع قليل من الإثارة التي تخلقها أجواء أي عمل عسكري. الإثارة الأبلغ كانت في خطاب الرئيس الأمريكي الذي جاء وكأنه نصٌ ناضل كاتبه كثيراً من أجل إخفاء النوايا، لكنه كشف الكثير عما لاقاه العراقيون فيها بعد.

لحظتها، وبينما القنابل الضخمة تنزل من السماء، لا أحد يُفكر بنصٍ كُتب من أجل إعلان حرب، إنما الرؤوس المتعبة، والمتوهجة بالأمل أيضاً، تفكر بـ«التغيير».

على المقسم الآخر من العالم كان «التغيير» له دلالة مختلفة غير التي ينشدها العراقيون. فالرئيس الأمريكي شدد: «حتى لا نتصدى للتهديد بجيوش مكافحة الإطفاء والشرطة والأطباء في شوارع مدننا في المستقبل»، ما يعني الانتقال إلى الأرض البديلة للصراع.

وثمـة تبريـر «مُقْنِع» لعراقيـي الداخل الذين كانوا يخشـون أن تكون الحملـة الجديدة شـبيهة بالقديمة في آذار/ مـارس 1991، حين تُركوا يواجهـون مصيرهـم أمام صـدام الجريح الـذي يريـد أن يأخذ بثأره البـدوي من هزيمـة الكويت. كانت التطمينـات الأميركية كافية بأن هذه المرة «لن نقبل بأنصاف الإجراءات (...) وسوف ننتصر».

تعـوّد العراقيـون كثـيراً عـلى «الانتصـارات» التـي لا تأتيهم إلا بالمصائب. وما أن حلّ «التغيير» الأميركي، إلا وكان الحريق يندلع في الجسم العراقي وينهش أشجار الأمل العالية التي أحاطت بالترقب.

تكسير التعددية

بـدءاً من أواخر ثمانينات القرن الفائـت، فكّر النظام بلعبة جديدة لإدارة الصراع في الداخل، بإعلان محدود للحريات السياسـية – على الطريقـة السـورية – بـ«حزب قائـد» و«أحزاب مجتمع» تتماشـى مع السـلطة وفلسـفتها. لكن عجلة تلك اللعبة انكسـرت عقب الهزيمة في خيمـة صفـوان. ومنـذ أن عُطلت الحياة السياسـية في البلاد عقب 1958، ضاعت التقاليد الحزبية، وتحولت إلى مناكفات «طائفية» بدءاً من إجازة واجهة الإخوان المسلمين – الحزب الإسلامي العراقي – في العام 1960، وانتهاءً بتوجيه الضربة الأخيرة للتجربة الحزبية بإعلان «حـزب الدعوة الإسـلامية» في نيسـان/ ابريل 1980 حزبـاً «عميلاً محظوراً»، بينما الأحزاب ذات الصبغة «العلمانية» كالحزب الشـيوعي العراقـي، وحـزب السـلالة العائليـة «الديمقراطـي الكردسـتاني» واليسـار الكـردي «الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني» وملحقاتهـما من أحـزاب الظـل ومجموعات العمـل الأيديولوجـي والمذهبي مُورس

ضدها عملية تقليم ممنهجة، فأخضع العراقيون إلى عملية تدويرٍ «سياسية» و«اجتماعية» بتغيير نمط التفكير من «الانفتاح» إلى «الشمول»، فيما ظلت «التعددية الحزبية» جزيرة ناستالوجية تطفو على سائل الخوف المترشح من القمع.

أواسط ثمانينيات القرن الماضي، ابتدع النظام برنامجاً مسّحياً لمكافحة ما أسماه بـ «الجريمة السياسية» ضمن إدارة أمنية عرَّفها بـ«مركز التطوير الأمني»، وهي تشبه إلى حد كبير أنشطة منظمة أمن الدولة بألمانيا الشرقية، مهمتها رصد النشاط «المعادي» وإصدار دليل أمني للمتابعة والمراقبة. وضمّت تلك اللائحة حينها أكثر من 22 حزباً ومنظمة عراقية «طائفية» أو «عرقية» أو «عامة» أو «عابرة للحدود»، كان حضورها رمزياً في الداخل – ما عدا أحزاب المنطقة الكردية – وتحول أغلبها إلى «أحزاب منفى».

طيلة 45 عاماً (1958 – 2003) كانت التجربة الحزبية في العراق قلقة وهشة، وتفتقر إلى المباني الحقيقية المؤهلة لاعتبارها أحزاب «استقرار».

كانت أحزاب «أزمات» تمر دوراتها الحياتية عبر أنفاق جنينية حولتها إلى نسق حزبي مشوّه. وعلى مدى أربعة عقود ونيف، كانت حرية التعبير هي العدو الأكثر شراسة للنظام، ومع القمع المستمر، باتت ترفاً سياسياً عقوبته الإعدام، وانحسر التفكير الاجتماعي بتشكيل أحزاب ولو «سراً» وعلى نحو محدود. لذا كان حُلماً مُؤجلاً الى لحظة انهيار النظام، والبدء مجدداً بـ«التعددية الحزبية»، على اعتبار

أن رأس أولويـات المقـولات التبشـيرية للحملـة الأميركيـة، إتاحة «الديمقراطية».

لكـن الصدمـة المريعـة هـي أن «الحيـاة الحزبيـة» وبعـد 15 عاماً مـن «التغيـير» لم تتحقق بعد، ما أفـرز توزعاً ما بـين «أحزاب منفى» و«أحـزاب صناديـق» تفتقر حتـى لمقار. فهـل عَـزَفَ العراقيون عن حُلمهم بالتعدد الحزبي والحياة الديمقراطية؟ وهلّ كانت معارضتهم لنظام أحادي مشاكسة عابرة؟

أحزاب الصناديق

لم تمض أيام قليلة على سـقوط بغـداد، حتى امتلأت حيطان المدن العراقية بأسـماء الاحزاب ظ، وبات التنافس المحموم على الأسماء لا على الجمهور. والمسـميات متشـابهة إلى حد بعيد، فالأحزاب الدينية اشـتركت بلازمـة «الإسـلامي» والأحـزاب ذات التوجـه العلـماني المسـكوت عنه، تقاسـمت توصيـف «الوطني». لكـن الحضور على الأرض كان مجهـولاً، ولا يتعـدى الشـارع الـذي كتب عـلى جداره المُسمّى والشعار.

ربما عدّ المراقبون والضباط السياسـيون في القوات المتحالفة ذلك «انتصـاراً» لحملة الغزو على العراق وتحقيقاً لغرضها، لكنه كان أيضاً مشروعاً لـ«لشراء النصر» و«بيع الديمقراطية».

القوات الأميركية وخلال الأشهر الأولى من العام 2003، قدمت منحـاً ماليـة لـكل مجموعـة تُقْدِم على تأسـيس حـزب يتبنـى مبادئ التعددية والانتقال السلمي للسلطة، وسرعان ما تلقفت هذه الدعوة

وركبت موجتها، فكانت بعض التقديرات تشير إلى وجود أكثر من 500 حزب وحركة وتيار وجماعة سياسية في العراق. لكن هذا كله انحسر كجبل ملحٍ بعد أعوام قليلة[1].

1- انظر: مساعدات اميركية لتأسيس احزاب سياسية عراقية، القدس العربي، 8 يناير/ كانون الثاني 2004، العدد 4549. وفي التفاصيل، ان الحكومة الاميركية وسلطتها في العراق قررت «زيادة مبالغ دعم المعارضة العراقية من اجل تأسيس احزاب جديدة الى اربعة اضعاف للتعجيل في اعداد الشعب العراقي لإجراء الانتخابات العامة التي ستنبثق عنها حكومة عراقية (...) وابلغت الحكومة الكونغرس ان الانفاق على تأسيس الاحزاب سيصل الى 485 مليون دولار بعدما كان 97 مليون دولار سنويا فقط».
بدءاً من العام 1998، باشرت الادارة الاميركية ببرنامج تمويل الاحزاب والشخصيات العراقية المعارضة لنظام صدام حسين لتسريع الاطاحة به دون تدخل عسكري او العمل على اضعافه، ولتنمية قدراتها السياسية والتسليحية والتنظيمية وتقوية صلاتها بالداخل والحصول على معلومات اكثردقة وكسب قاعدة تأييد محلية لها. في ذلك العام اقرَ الكونغرس الاميركي قانون (حرية العراق) الذي منح البيت الابيض أياً كانت ادارته امكانية التصرف مع العراق والاطاحة بنظامه بما في ذلك استخدام القوة العسكرية (الغزو)، وبالسياق تقرر دعم جماعات المعارضة العراقية، وبلغت الموازنة المخصصة نحو (97) مليون دولارسنويا، ووقع الرئيس الاسبق بيل كلينتون امراً بذلك، رغم هذا فان صحيفة واشنطن بوست كشفت في (14 يناير/ كانون الثاني 2001) ان الادارة لم تنفق سوى مليوني دولارفقط من تلك الاموال، وتذكرالصحيفة، ان كلينتون قُبيل مغادرته البيت الابيض وقع امراً بمنح (المؤتمرالوطني العراقي) 12 مليون دولار – وبالطبع ذهبت الى استثمارات الراحل أحمد الجلبي - لتمويل ما سُمي ب»ادارة عمليات التسلسل داخل العراق»، لكن عملياً ان المنطقة التي كان يفترض ان تستثمربها تلك الاموال هي «المنطقة الامنة» – أي المنطقة الكردية – التي كان لجماعة الجلبي حضور فيها قبل العام 1996 والتي ادارمنها مع (CIA) محاولة فاشلة لقلب النظام في بغداد؛ والخطة الجديدة التي اقرها الكونغرس الاميركي في 8 صفحات، تقتضي توزيع اغذية وادوية ومساعدات انسانية وانشاء محطة تلفزيونية فضائية وبث اذاعي وصحيفة اسبوعية. راجع: ريتشارد بونين، سهام الليل (رحلة الجلبي الطويلة الى النصرفي العراق)، تر: محمد شيا، داربيسان للنشروالتوزيع، بيروت، 2013. انظر: واشنطن ما زالت تدرس كيفية مساعدة المعارضة العراقية، القدس العربي، 2 اذار/ مارس 2001، العدد 3670. انظر: هدية كلينتون الاخيرة للمعارضة العراقية: 12 مليون دولارلتمويل «عمليات التسلل»، القدس العربي، 15 يناير/ كانون الثاني 2001، العدد 3630.
وانظر: المعارضة العراقية تعلن ارسال فرق لجمع المعلومات من الداخل بتمويل بريطاني، القدس العربي، 26 اذار/ مارس 2001، العدد 3690. وانظر: واشنطن تبحث منح 29

ولم يبق من تركة «الديمقراطية الاستهلاكية» إلا أعضاء «البازار القديم» الذين يمثلون الجماعات القادمة من «المنفى»، فشكلوا الحكومات المتعاقبة وأفرزوا واقعاً سياسياً رثاً يمثل رؤيتهم المعتلة لمرحلة ما قبل «النفي» وتجربتهم المريرة في «المعارضة».

وخلال 15 عاماً من «التغيير» (2003 – 2018) لم تَرْشح من المخّبر العراقي أي تقاليد سياسية وحزبية بالمعنى الذي يوفره المناخ «الديمقراطي» في البلاد، فكانت المعادلة الراسخة تصاغ وفق رؤية

مليون دولار اضافية لزعماء المعارضة العراقية، القدس العربي، 15 شباط/ فبراير 2001، العدد 3657.

ولتفعيل صرف الاموال الاميركية بشكل اكثر فعالية على قوى المعارضة العراقية المتعددة التوجهات ورعايتها، عيّنت الادارة الاميركية بعد عام (1999) من وصول الرئيس الاسبق جورج دبليو بوش الى البيت البيضاوي، السفير والشخصية الاستخبارية المثيرة للجدل والمُلقب ب»سفير المهمات القذرة» فرانسيس (فرانك) ريتشاردوني، كمنسقٍ للعلاقة مع المعارضة العراقية، الذي عقد اول اجتماعاته مع مجموعة المعارضة في لندن في (29 يناير/ كانون الثاني 1999). انظر: المعارضة عاجزة عن اطاحة صدام، جريدة الحياة، 29 يناير 1999.

وازاء تحركات الجلبي، فأن المؤتمر الوطني تعرض لهزات وانشقاقات كبيرة، فعقد مؤتمر في لندن في نيسان/ ابريل 1999، شكلت فيه لجنة سباعية تهيأ للعقد جمعية عمومية لتفعيل نشاط المعارضة. انظر: اولبرايت تجتمع في واشنطن مع ممثلين للمعارضة العراقية، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، بتاريخ 24/5/1999، كونا 242305 جمت ماي 99.

ويبدو ان الجلبي استحوذ على الكتلة المالية الاكبر لتلك المساعدات، وكشفت صحيفة نيويورك تايمز في يناير/ كانون الثاني 2003، ان الجلبي اقام في طهران في الاشهر التي سبقت شن الحرب على العراق في «فيلا فارهة مفروشة بالسجاد الايراني الفاخر ويعمل فيها اكثر من 12 مساعداً للجلبي بينهم حراس شخصيون تقوم وزارة الخارجية الاميركية بدفع ايجارها». انظر: الجلبي اعلن عن نيته السفر تهريباً لشمال العراق لاعلان حكومة انتقالية، القدس العربي، 29 يناير / كانون الثاني 2003، العدد 4259. وتورد الصحيفة عن لسانه انه «حصل على دعم من وزارة المالية الاميركية من مكتب الدعم والتحكم بالدعم الخارجي، الذي يسمح بنقل دعم له»، وتؤكد طبقاً لما وصفته ب»مصادر في الخارجية الاميركية» انه «حصل على دعم مالي لتأمين نشاطاته السياسية» دون ان يفصح عن حجم الدعم.

«المنفى»، فيما الحراك الداخلي صاغ على نحو قلق ومتذبذب حالة «المعارضة» المفترضة. لكن «التوافقات» تكون بالنهاية هي المرهم الجاهز للجروح الملتهبة للعملية السياسية الهشة بل الميّتة.

لم تتشكل أحزاب بالمفهوم التنظيمي التقليدي أو البناءات المعلومة لتشكيل مجموعات العمل السياسي في مرحلة ما بعد 2003 في العراق، بل ظلت تلك التجارب سطحية وتحاكي البرنامج الافتراضي لـ«الديمقراطية» المنتقاة كحائط صدّ لنشوء نظام «ديكتاتوري» جديد في ظل وجود «أغلبية» تفكر بـ«حكم الأغلبية» و«أقلية» تشتغل على «شراكة» مع «الأغلبية الحاكمة» ذاتها. إن هذا التعويم الديمقراطي هو صورة لتفكك الوعي السياسي في العراق، وانفلاش مستمر لفكرة العقد الاجتماعي – السياسي، وتدمير ممنهج لـ«الحرية السياسية» في ظل فوضى الاستقطاب الطائفي.

وحينما شُرِّع قانون الأحزاب الذي ظل في إطار المناورة وسِلال الصفقات السياسية التي تُفرّغ وتُملأ حسب حاجة المتخاصمين بدءاً من العام 2005 وحتى إقراره في النصف الثاني من العام 2015، لم يكن هناك ثمة رؤية واضحة لما يمكن أن تكون عليه تلك الأحزاب، بل هو تدوير لـ«الرثاثة» الحزبية ذاتها في إطار قانون فُصّلَ ليكون عتبة دخول إلى السباق الانتخابي.

فمن غير المنطقي مثلاً، أن يُمنح الحزب الشيوعي العراقي في ذكرى تأسيسه الثالثة والثمانين (2017) إجازة تأسيس مع خمسة أحزاب مغمورة شكلتها حالة الاستقطاب الطائفي و«التعويم» السياسي. وقبل ذلك بفترة وجيزة يُمنح «حزب الدعوة الإسلامية»

رخصــة مماثلة، وكأن هذه الأحزاب هي فئات انتخابية صنعتها لحظة الفائـدة، فهـل يُعقل أن تُمنح رخصة لحزب الدعـوة الذي هيّمن على ادارة الحكومـة منـذ العـام 2005 عبر أربعة حكومـات متعاقبة، على مـدى 15 عاماً.. رخصة العمل السـياسي في الربـع الاخير من العام 2017؟

بحسـب قانـون الأحزاب، فـإن الجهـة التي تمنح رُخـص العمل والمشـاركة الانتخابية، هـي المفوضية العليا للانتخابـات في العراق. ووفقـاً للبيانات الرسـمية فـإن الأحـزاب والتيارات المسـجلة لدى المفوضيـة قبـل تشريـع القانـون بلغـت 900 حـزب وتيـار وحركة، فيـما التي أعادت تسـجيل نفسـها مجدداً بعد تشريـع القانون أكثر من 200 بقليـل، تمهيـداً للانتخابـات التـي جرت في ايـار/ مايو 2018. ويظـل التوصيـف الأقـرب لتلك الأحـزاب والحـركات والتيارات أنهـا «أحـزاب صناديق» تلتئم عنـد ضرورة الاسـتحقاق الانتخابي، وتنفرط بانتهاء الموسم، وهكذا...

«الرثاثـة الحزبيـة» مقطـع عـرضي لكامـل التجربـة الأميركيـة – الايرانيـة (الاسـلاموية) في العـراق. وهـي تمثـل الوصفـة الجاهـزة بتجلياتهـا الأكثـر فشـلاً، فتاريخ القمـع الدموي الـذي مُورس على مسـاحة 40 عاماً مضت، ربما كان من المفترض أن يؤشر الى «صحوة حزبيـة» تعيد التـوازن المفقود بين «أحزاب المنفـى» والداخل. ولربما كانـت التجربـة الوحيـدة التي تشـكلت داخلياً هي التيـار الصدري وظلت محتفظة بزخمها وحراكها، فيما «حزب الفضيلة» الذي تشـكل في الداخـل بعد «التغيير» هو أيضاً «حـزب صندوق». وعلى الجانب

السُـني فإن الحزب الإسـلامي العراقي ظل تنظيماً حزبياً يتيماً في محيط من التحالفات الانتخابية المرحلية، تتشـكل وفق الراهن، وتنفرط به أيضاً.

انتخابات 2018:
فخاخ المتصارعين على السلطة

حسمت القوى العراقية الرئيسة مواقفها المتذبذبة بعقد الانتخابات النيابية الرابعة منذ 2005، في 12 أيار/ مايو 2018، بعد تجاذباتٍ هددت عقدها في ظل اختلال التوازن لصالح قوتين «شيعيتين» على حساب القوى الأخرى «السنيّة» و«الكردية» و«الصدرية – المدنية»، ومروحة النزوح الواسعة التي تغطي 90 مخيماً بعموم البلاد بحصيلة 2,568,966 نازحاً لن يتمكن منهم سوى 400 ألف فقط من الاقتراع في المخيمات، فيما يواجه 3,269,076 عائداً الصناديق الإلكترونية في مناطقهم المدمرة جراء عمليات استعادتها من تنظيم (داعش) وفقاً لمصفوفة منظمة الهجرة[1]. ما يعني أنّ حقل الأزمات نشط في نصب الفخاخ إلى السلطة.

فخ التأجيل

منذ إعلان رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي من طرف واحد الموعد الانتخابي، ومحاولات التأجيل كانت تُطرح من القوى السنيّة والكردية، رغم تقاطع وجهتين، فالكرد ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني (بارزاني) يحاولون الثأر لهزيمة الانفصال والبحث عن

1- تعود هذه المصفوفة الى اوائل العام 2018، حين نشرهذا المقال في موقع «جدلية» في 28 كانون الثاني/ يناير 2018. وزيد على المقال بعض الاضافات لضرورة هذا الكتاب.

ورقة تحرج بغداد، فيما القوى السنية تحاول تفادي الإخفاق السياسي بتحصين مصالح ناخبيها إثر فشلها بملف الهجرة وإعمار المناطق المحررة، ما يُرسّخ مخاوفها بعدم تقبل النازحين والعائدين، بالمشاركة في الانتخابات من المخيمات والحطام، ما يؤثر على توازن تمثيلها النيابي والبلدي، ويعيد كابوس الحرمان السياسي في 2005.

سعى (المحور السُنّي) الى التأجيل عبر مخرج دستوري، فطلب رئيس البرلمان السابق سليم الجبوري رأي المحكمة الاتحادية، فيما حرّك العبادي مكتبه نحو المحكمة ذاتها لاستصدار فتوى بـ«عدم التأجيل». ووجدت الجبهة الشيعية أنّ جسمها الانتخابي مُعافى، إلا من خشية العزوف، بالتالي إمكانية الاقتراع متوافرة وسَتُضعِف الموقف «السُنّي» الانتخابي لجهة أنّ الأخير لن يحصل على تمثيله المتوقع، وهذا يعني بحسابات ما بعد الانتخابات الذهاب إلى «حكومة أغلبية سياسية»، وهو ما كان متوقعاً في ظل الفرز الشديد لشعبية المتنافسين. حتّى افضت التوافقات الى ازاحة «الدعوة» نهائياً عن السلطة، وابتكار وصفة شديدة الهشاشة بتشكيل حكومة سلبية يقودها عادل عبد المهدي واقفاً على نصال تركيبة تؤكد انها ستنفلش بصراع قاتل.

نزلت المحكمة الاتحادية[1] على هوى رئيس الحكومة (العبادي)، وألزمت القوى السياسية بالموعد الذي بات حُكماً خارج حسابات

---

١ – اصدرت المحكمة الاتحادية العليا في ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، قراراً تفسيرياً لأحكام المادة (56/ ثانياً) من الدستور بناء على الطلب الوارد من مجلس النواب قضت بموجبه التقييد بالمدة المحددة في المادة المذكورة لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد، ومؤكدة على عدم جواز تغيير الموعد.

التأجيل، فسارعت القوى السُنيّة إلى الاعتراف مع التحفظ على إجراء الانتخابات المحلّية (مجالس المحافظات) بالتوقيت ذاته – تأجلت فيما بعد ايضاً –، لكن بدا أنّ ثمن هذه الفتوى «السياسية» سيكون إرضاء القوى بعدم إجراء (المحلّية – المحافظات) تزامناً مع (النيابية) وتأجيلها، لبيان المكاسب وقياس الشعبية وجدولة التحالفات، وفق صيغة تعويض خاسري المقاعد البرلمانية بحصص مجالس المحافظات – وهو أيضاً ما أيدته القوى الشيعية–. وبهذا التأجيل، تكون الانتخابات المحلية تأجلت للمرة الرابعة، وخامساً حين رُحلت الى العام 2019[1].

فخ قانون الاقتراع

تصاعد الجدل بشأن القانون الذي عقدت على أساسه الانتخابات 2018، فالقوى السياسية التي تأثرت بحظوظ ضعيفة في انتخابات 2014، سعت إلى قانون يضمن معادلة توازن بين الكتل الصغيرة ومنافستها الكبيرة، لكن – كالعادة – يتسع مسرح الخلافات عند حساب المصالح، واستبق (العبادي) القوى بخطوة إحراج، حين أقرّ موعداً للاقتراع، وهذه الخطوة كلّفت تلك القوى مناورة تضييع الوقت، ولتعّلَق الانتخابات بإجراءات لوجستية وفنّية معقدة، لاسيما بعد اعتماد التصويت وتسريع الفرز الإلكتروني، كان لا بد من إقرار قانون يؤمّن حد المصلحة الأعلى للقوى التي تهشم عقدها

1- صوّتت النسخة السابقة من مجلس النواب في 7 اب/ اغسطس 2017، على اعتماد مقترح حكومة العبادي الخاص بانتخابات مجالس المحافظات، وسط اعتراض وانسحاب كتل سياسية، وأقر تبعًا لذلك دمج الانتخابات المحلية مع البرلمانية. الا ان المقترح والتصويت سقطا فيما بعد.

الطائفي لأول مرة الى حد ما، وبات «الشيعة» و«السُنّة» غير مؤتلفين بتحالفات عقدية مغلقة، فأنتج هذا التشظي الجديد، تعديلاً أول لقانون انتخابات 2014، الذي ثبّت أن تحتسب الأصوات الصحيحة على قاعدة النسبية (سانت ليغو) وفق معادلة تقسيم تلك الأصوات على الثابت الرياضي (7 , 1) ما يعني أنّ أمل فوز القوى الصغيرة سيكون معدوماً لجهة أنّ تلك المعادلة ستلتزم تخطي العتبة الانتخابية على أساس المشاركة، وهو ما صار فعلاً.

التعديل الجديد يحرم نحو 100 نائب من حق الترشح لانتخابات 2018، لجهة حصر حق الترشيح بحملة شهادة (البكالوريوس) حصراً، والقانون قبل التعديل منح الحق لما دون ذلك بالترشيح، وفي ردة فعلٍ، طعن نواب ونقابات بالتعديل، إلا أنّ المحكمة الاتحادية اعتبرت التعديل دستورياً. لكنه فسح المجال أمام ثلاثة آلاف مسؤول حكومي رفيع بالترشح.

في العام 2014، كان عدد الناخبين نحو 21 مليوناً، شارك منهم نحو 12 مليوناً فقط، فزاد القانون (2014) عدد المقاعد حينها الى 329 مقعداً على أساس معقد لكل 100 نسمة، لكن مع زيادة عدد الناخبين (2018) إلى 24 مليون ناخب، لم يُشر التعديل إلى هذه الزيادة؛ بل اعتمد عدد مقاعد البرلمان السابق، وعدّل فقط باحتساب معقد جديد للأقليات ضمن محافظة واسط للكرد الفيليين من أصل مقاعد المحافظة.

وبالمقارنة بين انتخابات 2014 و2018، فإنّ عدد التحالفات الانتخابية انخفض قياسياً من 36 تحالفٍ بعدد كيانات منضوية فيها

173 كياناً سياسيّاً، إلى 27 تحالف بـ 143 كيانٍ فقط، لكن ربما الزيادة المتوقعة ستكون بأعداد المرشحين الذين بلغوا نحو 12 ألفاً، بخلاف الانتخابات السابقة التي تقدّم لها 9045 مرشحاً.

لكنّ المفاجأة التي فجّرها القانون أنّ «قوات الحشد الشعبي» لم تعتبر قوةً أمنية «رسمية»، بدلالة أنّه - القانون - حصر مهمة تأمين الانتخابات بوزارتي الداخلية والدفاع فقط، وبيّن أنّ الاقتراع الخاص (تصويت القوى الأمنية الرسمية والمرضى في المستشفيات ونزلاء السجون) الذي يسبق اقتراع العام بيوم أو يومين، لا يشمل عناصر الحشد الشعبي، ما يعني أنهم يصوتون بصفتهم المدنية، وهذا مؤشر جديد على عدم دستورية تشكيل القوة.

فخ «السلاح المقدس»

ترفض الفصائل الشيعية المسلحة «الحشد الشعبي» نزع سلاحها الثمين مقابل الانخراط التام بعملية سياسية متقلبة وفقاً لمتغيرات الضامن الإقليمي والدولي وتكسّرات المنطقة بالفوضى.

بروز «داعش» تطلّب قوة مسلحة موازية تُرصن الجبهة الداخلية المنهارة، لكنها أيضاً تمثل قلقاً مستقبلياً إزاء ترسيخ «سيادة الدولة العراقية». فـ«الحشد الشعبي» يُمثل أطيافاً من توجهات بالغة التعقيد والتنافر؛ فصائل مسلحة عقدية مرتبطة بـ«ولاية الفقيه» الايرانية، وفصائل مستحدثة مرتبطة بـ«مرجعية النجف»، وأخرى عشائرية سُنيّة متوزعة الولاء، فضلاً عن فصائل التطعيم العرقي والمحلي من جماعات تركمانية وآيزيدية ومسيحية. هذا الإطار المُدمج من ولاءات سياسية - عقدية، هو استجابة لثقافة الدولة الغائبة، واستمرار لتلك

الرؤية الجانبية الدائمة التي تريد أن تستمر بوصفها كياناً موازياً يساعد الدولة على الصمود أيضاً.

محاولة إفراغ «الحشد الشعبي» – الكيان الأمني الموازي – من ضرورته المرحلية المُلحّة، تبدو كأنها قفزة إلى حفرة الرمال المتحركة القادرة على ابتلاع «الاستقرار»، لكنها أيضاً تمثل الحافة الهشة لانزلاق العراق إلى الفوضى التي تمثلها تلك الحفرة. انه العلة والحل معاً.

عقب إعلان هزيمة تنظيم «الدولة الاسلامية – داعش» في (10 كانون الأول/ ديسمبر 2017) كانت المخاوف تشير إلى أنّ القوة الفصائلية العائدة إلى الساحة المدنية، ستعزز تموضعها السياسي بالمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، رغم الاعلانات الحكومية المكرورة بعدم السماح للمسلحين بالمشاركة[1]، وهو مطلب القوى السُنّيّة والكردية والصدرية أيضاً. لكن عملياً كان العبادي يُطلق دعايته التطمينية دون تقليم حقيقي لتلك القوة ومنعها. وبالنتيجة

1- أعلن رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي، في 15 كانون الاول/ ديسمبر 2017، عن بدء تطبيق «حصر السلاح في يد الدولة»، وفق بيان نشر على حساب مكتبه الرسمي على «تويتر»، رحب فيه بدعوة المرجع الديني علي السيستاني إلى «عدم استغلال المتطوعين والمقاتلين في الحشد (الشعبي) سياسيا». مؤكداً على أهمية إبعاد المؤسسات الأمنية عن الانخراط في العمل السياسي، «وهو ما يؤيده مقاتلو الحشد الشعبي ومنتسبوه»، على حد زعمه وقتذاك. لكن الحقائق الميدانية اكدت ان الحكومة اضعف من الميليشيات، وان النظام السياسي الحالي قائم على اساس السلاح خارج اطار الدولة. مثلاً: في شباط/ فبراير 2016، اصدر العبادي امرا بتعيين الفريق الركن محسن الكعبي (قائد سابق للشرطة الاتحادية) بديلا عن «ابو مهدي المهندس» (يشغل منصب نائب رئيس الحشد الشعبي) في محاولة للسيطرة على ادارة الفصائل المسلحة. ولكن الفصائل الموالية لايران رفضت القرار بشدة، وهددت «كتائب حزب الله» الحكومة، وقالت في بيان ان «فصائل المقاومة الإسلامية والحشد هي فصائل عقائدية جهادية لها سياقات إدارية وتنظيمية تختلف عن السياقات الكلاسيكية المتبعة في المؤسسة العسكرية».

شاركت الفصائل المسلحة واعلنت تكتلها في تحالف سُمي بـ«الفتح».

ومع السماح لها بالمشاركة في الانتخابات عبر التفاف سياسي معتاد على القوانين في العراق، تهاوت الفرضيات عن قدرة «الدولة» على منع الفصائل من التحول الى كيانات سياسية. فعلى مدى أشهر، كان رئيس الحكومة السابقة يكرر مراراً أن تلك الفصائل – الحشد الشعبي – لن تدخل السباق الانتخابي، لكنه مع أول هبة ريح انتخابية تراجع عن دعواته، واعتبر أن تلك الفصائل المسلحة وقادتها «هم ساسة تطوعوا لمحاربة داعش» وانهم «ليسوا حشداً».. ما مثّل انقلاباً على برنامجه الذي ادعى فيه حصر السلاح بيد الدولة وعدم اشراك المسلحين بالعمل السياسي، عبر اعلان تحالفٍ غريب ومريب مع اللائحة الانتخابية للقوى الحشدية (الفتح) التي يرأسها هادي العامري برعاية ايرانية، استكمل انقلابه متحولاً من رئيس حكومة «يكافح الفساد» الى سياسي متشبث بالسلطة ويُبرر السلاح غير المنزوع والتدخل الفصائلي وتأمين مظلة حماية للفساد.

سُرعان ما انفرط عقد التحالف خلال ساعات. انهيار تحالف (العبادي – الحشد) كشف عن مكامن خلل خطيرة في جهاز «النظام»، منها ان رئيس الوزراء الذي يُصر على «تطبيق القوانين»، حَوّل مفوضية الانتخابات الى كيان جانبي ضمن مكتبه، ولم يلتزم بالقرارات الصادرة منها بما يخص منع الفصائل المسلحة من المشاركة، ولم يحترم غلق تسجيل التحالفات الانتخابية، واعتبر أن لائحته الانتخابية «النصر»، هي فوق القرارات التي تلتزم بها غالبية القوى السياسية.

طيلة العام 2017 كان المسلحون يحصلون على إجازات تسجيل من دائرة الأحزاب السياسية في المفوضية العليا للانتخابات/ لجسومهم السياسية بمسميات مختلفة عن جسومهم العسكرية، خلافاً لقانون الاحزاب السياسية (36) لسنة 2015 الذي ينص على حُرمة تشكيل الأحزاب بأجنحة مسلحة. وضرباً بـ«قانون تنظيم الحشد الشعبي» الذي اعتبر تلك الفصائل «كيانات مسلحة شرعية» تابعة للقائد العام للقوات المسلحة.

وعملياً، إن هذه المعادلة الاستفزازية نافذة لجهة أن أغلب التنظيمات الفصائلية المسلحة باتت مسجلة لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وفقاً لقانون الاحزاب السياسية بأشهر طويلة قبل اعتماد صيغة (نزع السلاح = المشاركة الانتخابية).

وعملياً؛ أعلنت «منظمة بدر» (هادي العامري – 12 لواء)، و«عصائب أهل الحق» (قيس الخزعلي ـ 4 ألوية)، و«سرايا السلام» (مقتدى الصدر – 6 الوية، أعلنت التجميد بشروط، والابقاء على قوة حماية سامراء)، و«سرايا الجهاد» (حسن الساري – لواءان على الاقل)، و«سرايا عاشوراء» (المجلس الاعلى – لواء على الاقل)، أي ما نسبته 4 في المئة فقط من الكتلة الشيعية المسلحة الداخلة ضمن الحشد الشعبي، والممتدة على 67 فصيلاً و122 ألف مقاتل (احتسبت لهم ميزانية رواتب، و100 مليون دولار لغرض التسليح ضمن موازنة 2018 وعدلت رواتبهم بما يساوي رواتب القوات الشرعية في وزراتي الدفاع والداخلية ضمن موازنة العام 2019 كفاتورة مستحقة الدفع لصعود عبد المهدي الى رئاسة الحكومة)، ما يؤكد ان الجماعات المسلحة الشيعية غير جادة بنزع سلاحها واحترام الدولة

العراقية، وأنها تتعامل ببراغماتية فجّة ولغايات سياسية وسلطوية مع احتفاظها بخيار السلاح كضامن «مقدس» لها.

باتت أبرز فصائل الحشد الشعبي مشاركة بالانتخابات، وأحزابها مسجلة رسمياً في «دائرة الاحزاب السياسية» في المفوضية العليا للانتخابات، رغم المنع الدستوري والقانوني. ونظّمت نفسها في تحالف «الفتح» بزعامة «منظمة بدر» التي تؤمن بسلطة ولاية الفقيه، بعد فض «الزواج الكاثوليكي» مع رئيس الحكومة الاسبق المخلوع نوري المالكي الذي بات الخصم الصعب، وحرم العبادي والدعوة من البقاء في السلطة.

وهناك من يُشير الى ان غالبية الفصائل بداهة باتت ملتزمة باطارية «الحشد الشعبي» وفقاً لقانونه، وتابعة بـ«العلاقة» و«الأمر» الى القائد العام للقوات المسلحة بحكم المنصب، وهو رئيس الحكومة. لكن القيادي التركماني في حزب الدعوة والنائب عن ائتلاف المالكي، عباس البياتي، ينسف الفرضية بإن «فك الارتباط بين المدني والعسكري، أمر ليس بالسهل وستبقى الولاءات والعلاقات لكن يجب ان يبقى العمل عليه ليبقى الحشد جهة عسكرية أمنية مستقلة».

كانت الأوساط المدنية والسياسية تعوّل على إعلان النجف بانتهاء «فتوى الجهاد الكفائي» لسحب شرعية «السلاح المقدس» ورفع الغطاء عن المجموعات الحزبية المسلحة المنتشرة في مدن مستقرة وتهدد سيادة القانون، إلا أنها تلقّت صفعة من النجف حتى بعد اندحار الجماعة الإرهابية، بأنّ «هذه الفتوى ماتزال نافذة

لاستمرار موجبها»[1]، ما منح الأحزاب الفصائلية المسلحة زخماً سياسياً وسلطوياً إزاء محاولات تقنين ونزع السلاح، وهو ما أثر حتماً على نتائج الانتخابات المقبلة وخيارات الناخبين، التحكم بمستقبل طويل مقبل غامض وشديد السواد والفساد.

فخ التحالفات

لم تتشكل أحزاب في العراق بمفهوم التنظيم والتقاليد الراسخة؛ بل ظلت تجارب سطحية تحاكي البرنامج الافتراضي لـ«الديمقراطية» المنتقاة كحائط صدّ لنشوء نظام «ديكتاتوري» جديد في ظل وجود «أغلبية» تفكر بـ«حكم الأغلبية» و«أقلية» تشتغل على «شراكة» مع «أغلبية حاكمة». هذا التعويم الديمقراطي هو صورة لتفكك الوعي السياسي في العراق، وانفلاش مستمر لفكرة العقد الاجتماعي – السياسي، وتدمير ممنهج لـ«الحرية السياسية» في ظل فوضى

1- اجاب مكتب المرجع الاعلى علي السيستاني في «استفتاء شرعي» لاحد مقلديه عما اذا كان يؤيد نفاذ «فتوى الجهاد الكفائي» واستمرار الفصائل المسلحة بفرض سلطتها: انه [في عام 2014 عندما سقطت الموصل ومناطق واسعة اخرى من العراق بيد (داعش) دعوتم في الجمعة الى الدفاع الكفائي، ومنذ ذلك اليوم تم تحرير العديد من المناطق وامكن دفع المخاطر عن كثير من المدن، فهل تلك الدعوة ماتزال قائمة ام ان بإمكان المتطوعين الرجوع الى اعمالهم الاعتيادية؟].. واجاب مكتب السيستاني ممهوراً بتوقيعه الرسمي في 7 نيسان/ ابريل 2018، بما نصّه: [قد افتينا بوجوب الالتحاق بالقوات المسلحة وجوبا كفائيا للدفاع عن الشعب العراقي وارضه ومقدساته، وهذه الفتوى ماتزال نافذة لاستمرار موجبها، بالرغم من بعض التقدم الذي احرزه المقاتلون الابطال في دحر الارهابيين]. كان السيستاني قد افتى بـ«الجهاد الكفائي» في 13 حزيران/ يونيو 2014، القادرين على حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين إلى التطوع للانخراط في صفوف القوات الأمنية الرسمية حصراً. لكن السيستاني وعبر ممثله عبد المهدي الكربلائي، خلال خطبة الجمعة (15 كانون الاول/ ديسمبر 2017) دعا إلى «حصر سلاح الجماعات التي شاركت في القتال ضد داعش بيد الدولة، عبر ضمها إلى المؤسسة الأمنية والعسكرية في العراق».

الاستقطاب الطائفي والزبائني.

أعلنت مفوضية الانتخابات توقيتات عدة لإغلاق تسجيل التحالفات الانتخابية بعد أن أغلقت تشكيل الأحزاب في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2017، بتسجيل 204 أحزاب، ضمت فصائل «الحشد الشعبي»، وأحزاباً صورية مرتبطة بأحزاب أكبر لضمان حصد مقاعد عبر آلية احتساب الأصوات (سانت ليغو المعدل وفق المعادلة 7 , 1) التي تمنح أملاً ضئيلاً للأحزاب الصغيرة بالتمثيل النيابي.

وفقاً للأوراق الرسمية، بلغت التحالفات 54 تحالفاً، سُمح لـ 27 تحالفاً انتخابياً بالمشاركة فقط ضمّت 143 حزباً سياسياً تمثل واجهات القوى التقليدية أو الطامحين الجدد إلى السلطة، فيما بلغ عدد الناخبين المسجلين نحو 24 مليون ناخب، حدّث ٪44 منهم فقط بياناته، ما يعني عجزاً انتخابياً بعزوف متوقع لنحو 13 مليون ناخب على أقل تقدير، وهو ما حصل فعلاً.

وللمرة الأولى يخرج حزب الدعوة الحاكم منذ العام 2005 مبكراً من الانتخابات دون تمثيل رسمي، إثر الانشقاق الذي أحدثه صراع العبادي – المالكي على ذلك التمثيل، فحرم الحزب نفسه من المشاركة حفاظاً على الوحدة التنظيمية، واعترف رئيس الحكومة السابق (العبادي) بأن المالكي كان يسعى للاستحواذ على الحزب وضمّه الى ائتلافه، فقرر الحزب الانسحاب[1].

1- بيان المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية في 13 كانون الثاني/ يناير 2018: [بِسْم الله الرحمن الرحيم (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العلي العظيم.. يؤكد حزب الدعوة الاسلامية حرصه على انجاز الاستحقاق الانتخابي في موعده

وفـوّض قياداته التسـابق انتخابيـاً بذواتهم الشـخصية، فانفصل الغريـمان: (العبـادي/ ائتـلاف نـصر العـراق – 29 حزبـاً وحركة) و(المالكي/ ائتلاف دولة القانون – 8 احزاب). وعلى المقسم الشيعي الآخر أعلن «الحشـد الشـعبي» عن لائحته (الفتـح المبين – 18 حزباً وحركة) بزعامة منظمة بدر – هادي العامري.

وفجأة يُعلن في بغداد (14 كانون الثاني/ يناير 2018) عن اندماج التحالفين الشـيعيين الاقوى (العبادي – الحشـد الشعبي)، ما شكل صدمة وانقلابـاً بارداً من طرف العبادي على التزاماته بنزع السـلاح وتقنين الحشـد سياسـياً، فيما كانت أوساط مقرّبة تروّج أن ثمة تقارباً أمريكيـاً – إيرانيـاً أثمـر عـن الاندمـاج، لكـن بعد سـاعات انفلش الاندماج، وأعلن الحشديون أنهم لن يتحالفوا مع العبادي، وغايتهم المُضمرة التي بانت علانية فيما بعد حرمانه من ولاية ثانية.

ووفقـاً للمعطيـات، تبـدو شراكات مـا بعـد الانتخابـات صعبة ومؤذيـة. الحشـديون يعترضون على تـولي العبادي ولايـة ثانية، وإن

الدسـتوري، ويتطلع ان تسـاهم نتائج هذه الانتخابات في تحقيق الإصلاح والتغيير المنشود الذي يوفر للمواطنين الخدمات والحياة الكريمة ودعم البنـاء والإعمار وارسـاء دولة المؤسسات الحديثة ومكافحة الفساد.

ونحن على ثقة ان مواجهة هذه التحديات سـتتكلل بالانتصار كما تم تحرير أراضينا من داعش وصيانة وحدة الوطن بتصدي المرجعية الدينية العليا وبهمة رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي وبدماء الشـهداء الأبطال وجهـود المخلصين والمضحين من أبناء هذا الوطن العزيز. وفي سياق هذا التوجه سيعمل الحزب على تحشيد طاقاته في دعم المخلصين والقوائم الوطنية تاركا لأعضائه وانصاره حرية الاختيار في الترشيح والانتخاب والتصويت في القوائم والائتلافات السياسية المسجلة وضمن الأسـس والمعايير والقيم السليمة وفي اطار القوانين النافذة ، ولا يرى الحزب ضرورة لنزوله باسمه في الانتخابات القادمة لعام 2018].

تعـذر مطلبهم فسيشـترطون كابينة مفروضة ومجلسـاً نيابياً منقسـماً، بدلالـة المقاعـد التـي سـيحصدونها كفاتـورة مسـتحقة الدفـع عند الناخـب الشـيعي لقتالهـم تنظيـم (داعـش). الأمـر الـذي عارضته المرجعية النجفية وعدته استغلالاً سياسياً.

سُـنياً بـدا مشـهد التحالفـات متنافراً وشـديد التنافـس، لجهة أنّ اللاعبـين الكبـار انقسـموا عـلى 7 تحالفات رئيسـة بعضهـا متداخل بحكم التواجد في محافظات مُغلقة مذهبياً، لكن أبرزها (تحالف القرار العراقـي – 11 حزبـاً وحركة) الذي يتزعمه نائـب رئيس الجمهورية السـابق أسـامة النجيفي ورجل الأعمال خميس الخنجر الذي انفصل فيـما بعـد وكوّن «تحالـف المحـور»، فيما فضّـل رئيس البرلمان سـليم الجبـوري التنافس في محافظته بتحالف (ديالى التحدي – 6 أحزاب)، وفي كركوك المتنازع عليها خاض العرب السُنة بـ(التحالف العربي في كركـوك – 7 أحزاب). لكنهـا بالنهاية تحالفات فئوية لم تحقق اختراقاً عابراً للطائفية.

وعلى المقسـم الكـردي، فإن القـوى في الشـمال العراقي، عززت مـن انقسـامها وتفتتهـا بلائحتـين انتخابيتين رئيسـتين، أرجعت كل حزب إلى تحالفاته التقليدية دون أي اختراق يذكر بالنسبة إلى الحزبين الرئيسـين (الحـزب الديمقراطي الكردسـتاني – بـارزاني) و(الاتحاد الوطنـي الكردسـتاني – طالبـاني) و الحزب الشـيوعي الكردسـتاني بقائمة (السـلام الكردستانية) والتي لن يدخل ضمنها حزب بارزاني في انتخابـات كركـوك، فيما حركـة التغيـير المعارضـة ائتلفت ضمن (اللائحة الوطنية – ليستى نيشتمانى) مع القيادي الكردي المنشق عن طالباني، برهم صالح والجماعة الاسلامية.

فخ الشعار المدني

التجربـة الانتخابيـة 2018، شـهدت صراعـاً بـين البُنـى الحزبية التقليديـة التـي هيمنـت عـلى المشـهد منـذ انتخابـات 2005، وبـين الحشـديين، المُنافـس الثـوري الـذي خـرج مـن خاصرتهـا بوصفـه «مقاوماً» و«شـعبوياً مقدسـاً»، وبين القوة الصدرية الجديدة المؤتلفة مع «التيار المدني» بشـقه الأيديولوجي الذي يمثله الحزب الشـيوعي العراقـي، بعـد أن قدمـه الأخير إلى الناخـب المدني كحليـف مقبول رغـم إرثـه الأصـولي المتشـدد بـ(تحالف سـائرون – 6 احـزاب)، ما مثّل نكسـة اجتماعية للتيار المدني الذي يُنظر إليه كمُنقذ «علماني نزيه» للخروج من ورطة حكم الإسـلام السـياسي، لكن مع هذا التحالف الذي بدا مُريباً لتنافر العقيدة، ابتلع الإسلاميون آخر حجرٍ في حائط الطبقة الوسـطى المتهالك وهو يحاول الصمـود أمام تردي الخدمات واستشراء الفساد والمحاصصة الطائفية.

شجرة الهشاشة: من «المهدي» إلى «ماركس»

سعى مقتدى الصدر إلى جعل تيّاره، عامل توازن شيعي في العراق، إزاء الطموحات الإيرانية بدفع جماعاتها المسلحة إلى الواجهة السياسية في الانتخابات النيابية عبر «تحالف الفتح»، وعلى رغم العداء الأيديولوجي بين الصدريين والولايات المتحدة الاميركية، إلاّ أن الأخيرة باتت تتقبل هذا العداء كجزء من الدينامية الاجتماعية والسياسية للتيار في العراق للحفاظ على إرثه «الثوري»، فيما يتفهم الصدريون أن الدور الأميركي مفيد لحراكهم ومستقبلهم الذي يريد التملص من الكمّاشات الإيرانية، شريطة ألا يحقق الطرفان تقارباً مباشراً يفضي إلى نسج علاقة صريحة بينهما.

يملك الصدر خطوط تواصل غير مباشرة مع واشنطن، منها عبر دعمه آنذاك لرئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وعلاقته التي تبدو جيدة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية ودول أخرى في المنطقة. لذا فإن الرسائل غير المباشرة المتبادلة تبدو أكثر نفعاً من العلاقة الواضحة.

نجح الصدر بإحاطة نفسه بسلسلة علاقات نفعية جيدة مع الإقليم العربي، ووثق علاقته مع العبادي حينها الذي بدا مرتاحاً لهكذا نوع من الشراكات السياسية التي لا تؤثر على طريقة إدارته للسلطة، رغم أن الصدر يملك ميليشيا قوية قادرة على نفض البيت السياسي في العراق وتقويض «أسطورة الاستقرار»، فيما زعيمها يتحرك في سائل سياسي

متلون لا يخضع لمبدأ سوى البقاء كمهيمن إقطاعي يلبس العمامة على مساحة هائلة من الأتباع الذين يقدسون تلوّنه.

بدت الشراكة بين الصدر – العبادي، مدعومة من المرجعية التقليدية في النجف التي يرأسها آية الله السيستاني، وكأن مكتب الأخير ينظم تلك العلاقة ويدفع بالطرفين إلى احتلال مكانة متقدمة من التحالف الذي يضمن بقاء إيران بعيدة عن رئاسة الحكومة بوجود قوة سياسية وجماعة مسلحة مطيعة (سرايا السلام) تمثل ضداً نوعياً للميليشيات المدعومة من إيران، وتلك العلاقة أيضاً تضمن تحجيم التمدد الاميركي في العراق.

ولم يطلق الصدر مواقف حادة تجاه رغبة الكُرد بالانفصال عن العراق، فيما عزز صلته النفعية عميقاً بما بات يُعرف بـ«التيار المدني» والحزب الشيوعي العراقي، بتحالف انتخابي، أنهى به الفيتو الديني على التعامل مع «العلمانيين»، ففي انتخابات سابقة أفتى آية الله كاظم الحائري، أحد المراجع المسموعين لدى التيار الصدري بـ«حُرمة انتخاب العلماني»، وهذه الفتوى تستند على إرث الفتاوى المُشيْطنة للشيوعيين.

المرجع الروحي الأكبر للصدريين (والد مقتدى) محمد محمد صادق الصدر، اعتبر الشيوعيين «أنجاساً» في كتابه «مسائل وردود» – في مسألته المرقمة (102) الجزء الثالث ص 28 –:

[س – هل من يدعي الشيوعية نجساً؟

ج: مع الاعتقاد الذي يستلزم إنكار أصول الدين، أو ضروريات الدين، يعتبر نجساً]

في أواخر الخمسينيات كفّر زعيم الشيعة حينها آية الله محسن الحكيم، الحزب الشيوعي في غمرة تقاربه مع عبد الناصر والإخوان المسلمين بظل موجة العداء مع حكومة عبد الكريم قاسم التي كانت تأخذ نهجاً علمانياً في إدارة السلطة وقتذاك.

عقب العام 2014 ركب الصدر موجة الاحتجاجات «المدنية» لمكافحة الفساد، لكنه – الصدر – ما زال يحتفظ بميليشيا مسلحة منذ 2003، يرفض حلّها، وفي الأوقات التي بدت الضغوطات فيها رهيبة، يعمد إلى خيار «التجميد» أو تغيير اسم المجموعة المسلحة، والإعلان عن الخصائص الجديدة لها، ويرسم زبائنية مبتكرة للسلاح الذي يحافظ عليه في كل مرة.

أعلن مقتدى الصدر عن تشكيل ميليشيا «جيش الامام المهدي»[1]

1- اعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن تشكيل هذه ميليشيا «جيش الامام المهدي» بخطبة الجمعة (رقم 14) من مسجد الكوفة في النجف بتاريخ 18/7/2003 بما نصّه: «... بعونه تعالى سوف اسعى وتسعون معي لجمع بعض الاطراف ليؤسسوا دستوراً ومجلساً للحكم، وليعلنوا ايضاً عن تأسيس دولة اسلامية تسعى لتطبيق الحكم الشرعي، وستكون دولة ممهدة لدولة الامام المهدي (عج) ليكون قائدها ورئيسها ومحررها من الظلم والاحتلال، وسأسعى وانتم معي الى تأسيس اكبر مقومات الدولة، بتأسيس جيش اسلامي مطيع لمراجعه وقواده، وذلك بفتح باب التسجيل للتطوع في هذا الجيش العظيم (...) وانشاء الله يكون هذا الجيش تحت مسمى جيش الامام المهدي (عج)». في ردٍ على تشكيل سلطة الاحتلال المؤقتة لمجلس الحكم والبدء بوضع الخطوات الاولى لكتابة دستور جديد، راجع: موقع المكتب الخاص للسيد مقتدى الصدر، جوابنا، خطبة صلاة الجمعة الرابعة عشر لسماحة السيد القائد مقتدى الصدر، المنشورة بتاريخ 7/2/2014. وانظر: التسجيل الكامل للخطبة 14 لمقتدى الصدر في مسجد الكوفة على اليوتيوب، المنشورة في 2/4/2012. فيما يُرجع الباحث العراقي رشيد الخيون اصل تشكيل هذه الميليشيا تحت المسمى نفسه الى بدايات العام 1996 في الضاحية الشرقية من العاصمة بغداد والمعروفة بـ(مدينة الثورة) او (مدينة صدام) او (مدينة الصدر) لاحقاً، على يد الشيخ عبد الزهرة البديري في حي الگيارة التابع للضاحية. راجع: رشيد الخيون، 100 عام من الاسلام

في مسجد الكوفة بالنجف، كخطوةٍ رمّزيةٍ تمتد إلى الروايات التاريخية الغامضة عن نهاية العالم بظهور الإمام الثاني عشر لدى الشيعة واتخاذه للمسجد نفسه كواحدٍ من مراكزه التبشيرية.

بمنتصف تموز/ يوليو 2003 أطلق الصدر ميليشياه ردّاً على تشكيل سلطة الاحتلال المؤقتة «لمجلس الحكم العراقي»، وبموازاة ذلك ابتدع لنفسه خطاً راديكالياً بطموحه إلى «تأسيس دولة إسلامية تسعى لتطبيق الحكم الشرعي (...) عبر جيش إسلامي مطيع لمراجعه وقواده»، هذه النظرة الخلاصية أدت إلى تفريخ الكيانات المُسلحة في المقسم الشيعي قبالة التفريخ الحاصل على المقسم السُني، وربما أن اغلب الجماعات الشيعية المُسلحة خرجت من بطن التشكيل الأول للصدر، وتنامت فيها بعد وصولاً إلى تشكيل «الحشد الشعبي».

وعِبْر الميليشيا خاض الصدر معارك مُدمرَةٍ ضد السلطات العراقية. مرتان بدافع مقاومة الاميركيين وثالثة ضد الحكومة مباشرة في البصرة، عوضاً عن خروقاتٍ كثيرةٍ بين آونة وأخرى، كان آخرها قتل قائد (لواء 57 قوات خاصة) العميد شريف إسماعيل المرشدي[1]،

السياسي في العراق (الشيعة)، مصدر سابق، ص 416 وما بعدها.

1- يروى النائب في مجلس النواب السابق عن محافظة صلاح الدين، شعلان الكريم، تفاصيل الحادث الذي أودى بحياة العميد شريف إسماعيل المرشدي، قائد اللواء 57 المكلف بأمن تحركات رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي، الذي قتل في 14 اذار/ مارس 2018، عند مدخل مدينة سامراء، في حوار مع قناة الحرة الاميركية بثته في (14 اذار/ مارس 2018): ان القوة التي قادها المرشدي كانت في طريقها إلى الموصل لتأمين زيارة العبادي إلى المدينة، وعندما وصلت إلى نقطة التفتيش المركزية الواقعة عند المدخل الجنوبي لمدينة سامراء، حصلت مشادة مع عناصر من ميليشيا سرايا السلام الذين كانوا يتواجدون في نقطة التفتيش (...) القوة الحكومية اعتقلت اثنين من عناصر سرايا السلام بعد أن تجاوزا الصلاحيات الممنوحة لهما (...) ومضت القوة التي يقودها المرشدي في طريقها باتجاه مدينة

وهو أيضاً رئيس جهاز حماية رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي، في سامراء، حين كان في طريقه إلى الموصل لتأمين زيارة انتخابية للعبادي إليها.

يخشى الصدر من استقواء خصومه المدعومين من إيران عليه – أبرزهم المنشقون عنه قيس الخزعلي وأكرم الكعبي - كما يخشى أن تتحول الدولة إلى عنصرٍ معادٍ له إذا ما استطاعت القوى التي تدين بالولاء الديني للمرشد الإيراني الوصول إلى السلطة، لذا هو يحافظ على تلك القوة بوصفها جزءاً من نظام الردع الذي يُطوره سياسياً. ولَعلَّ طهران تَنَبّهت إلى نظام الرّدع الذي يبنيه الصدر بمعاونة الشيوعيين، حينَ أعلن علي ولايتي، مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي أن بلاده لن «تسمح بعودة الشيوعيين والليبراليين إلى الحكم»[1].

دعم الصدر، الشابُّ الذي ينحدرُ من عائلة دينية تقليدية تطالب بتطبيق «الشريعة» الحراك الإحتجاجي في العراق، وبات يُطلق على نفسه «راعي الإصلاح»، لكنه بموازاة ذلك يحتفظ بوزراء ومسؤولين كبار في الحكومة العراقية التي يتفشى فيها الفساد، وشَنّ هجوماً لاذعاً ضد مفوضية الانتخابات مطالباً بتغييرها، وهدأت

الموصل، ولكن عند وصولها إلى نقطة تفتيش الحويش شمال سامراء، حصلت اشتباكات عنيفة مع عناصر من سرايا السلام، أسفرت عن مقتل العميد المرشدي (...) قوات الشرطة الاتحادية التي كانت موجودة في نقطة تفتيش الحويش «لم تحرك ساكنا» اثناء حصول الاشتباكات بين سرايا السلام واللواء 57 (...) هذه الفصائل لا تنسق أو تنفذ أوامر جهات رسمية، وإنما تعمل بمفردها].

1- ادلى علي ولايتي، مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي، بتصريحه المثير للجدل هذا، خلال كلمته في افتتاح المؤتمر التأسيسي لما يُسمى ب»المجمع العراقي للوحدة الإسلامية» الذي تقوده طهران وعقدته في بغداد في 18 شباط/ فبراير 2018.

حـدة انتقاداتـه تجاهها بعد أن صـار له معقدٌ يضمن عـبره من تثبيت حصّته من المقاعد في البرلمان الجديد.

إشكالية محاربة الفساد في العراق تتحرك ضمن الزبائنية السياسية وموجهاتها الدعائية الشعبوية، تفتقر إلى إرادة المحاسبة الحقيقية فيما تظـل أدواتها بعيدة عـن ملاحقة الفاسـدين وتقديمهـم إلى العدالة، وتشـتغل في إطـار الترضيـة والتصفيـة بـين الخصـوم السياسـيين، فحتـى الاسـتجوابات التي تُطـرح في مجلس النـواب وتُطيح بوزراء أو مسـؤولين فاسـدين كبار، تتحـرك داخل إطار تحقيـق التوازنات، والكيفيـة التـي تحافـظ بهـا تلـك الجماعـات السياسـية النفعيـة على مصالحها الاستراتيجية.

لم يسـتطع الصـدر تقديم أياً من سياسـييه الفاسـدين إلى القضاء، بـل تحـرك بعيداً عـن سـلطة الدولة التي يدعـي أنه متكفـل بحمايتها والخضوع لها، وأسـس لنفسـه مكتبـاً للمحاسـبة والتطهـير. وعَمَدَ عـلى غيرِ مـرَّةٍ إلى احتجـاز أتباعـه عُرّفيـاً كعقوبة لهم عـلى عصيانهم كحادثـة احتجاز نائب رئيس الوزراء السـابق بهـاء الاعرجي لثلاثة أشـهر وتجريده من تمثيله سياسـياً لتياره. هذه الممارسـة تكشـف عن طبيعة الهيمنة التي يفكر بها الصدر والتي يريد أن يدير بها السـلطة في المسـتقبل، كما أن مبدأ الحفاظ على الدولـة وصلاحياتها الحصرية هو مجرد غطاء للقيام بأعمال غير مشروعة تحت عنوان محاربة الفساد، يقوم الصدر بخرقها دائماً، ومثالاً «أزمة مطار النجف»، وتوجيهه وفداً إلى وزارة الكهربـاء للإطلاع على «العقـود». وعملياً يقبض الصدر على إدارة مديريـات وزارة الكهربـاء في الجنوب والفرات الأوسـط. وله مـوارد رصيفين مـن الارصفة العشر في ميناء أم قصر، والاسـتحواذ

على الاراضي الحكومية في العاصمة والبصرة ونجف وكربلاء عبر رجالاته الشرسين. سلسلة الهيمنة على الموارد الاقتصادية الحكومية عند الصدر لا تنتهي.

فيما يغذي جزيرته السياسية ويُنميها عبر حلقات من المنتفعين وخطوط الولاء الشعبي، وأخيراً بالتحالف مع الشيوعيين، الذي مارسوا أفظع انتهازية سياسية بتاريخهم بالتحالف مع الرجعية الدينية المسلحة والمسؤولة عن انتهاكات وتفريخ الميليشيات.

تحالف أقدم وأعرق حزب عراقي علماني أيديولوجي (الحزب الشيوعي العراقي) تمتد خبرته السياسية على مدى 85 عاماً، مع تيار ديني رجعي شعبوي مسلح، يفتقر إلى الخبرة السياسية والإيمان بالسلمية في إطار الصراع السياسي، لم يمض على تشكيله سوى 15 عاماً، وعلى تشكيل حزبه «الاستقامة» سوى أشهر قليلة، نكسة هائلة للماركسية واليسار العراقي، ونهاية مؤسفة ومؤلمة لانفلاش الإيمان بتحرير الفرد من الاستغلال وتلميع الرجعية بوصفها جزءاً هاماً من منظومة الفساد والتدمير الاجتماعي وعرقلة التنمية وتحطيم بناء الدولة والمجتمع.

بهذا التحالف فقد الحزب الشيوعي شرعيته اليسارية والماركسية وبات حزباً طفيلياً يسعى إلى مكاسب رخيصة على حساب فكرة وجوده الأساسية. إنها طفيلية تلازم اختطاف الحزب دائماً من قبل القيادات التي تطفر إلى الواجهة وتمارس اغتصابها الانتهازي فيما تظل القاعدة مؤمنة بالماركسية لكنها مقموعة بجهاز القيادة[1].

1- كتب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، جهاد جليل، وهو من الكوادر

جرّب الحزب المختطف من قبل القيادات الانتهازية تحالفات مريبة وسطحية وساذجة لا تنم عن وعي بقدر ما تؤشر على هشاشة، فالحزب تحالف مع العسكر في انقلاب 1958، وارتكب الفظائع في قمع حركة الشواف في كركوك والموصل، ليقمع بعدها من قبل حليفه العسكري اليميني، وموقفه غير المسؤول من حركة الكفاح المسلح في «هور الغموكة» أواخر الستينيات، ومن ثم يعاود التحالف مع اليمينية القومية المتطرفة في السبعينيات بتحالفه مع حزب البعث في إطار ما سُمي «الجبهة الوطنية»، وحين غزت الولايات المتحدة العراق واحتلّته كان موقف الحزب مخزياً، بقبول ذاك الاحتلال ودخول «مجلس الحكم» على أساس «شيعية» سكرتيره العام السابق «حميد مجيد موسى» لا على أساس شيوعيته. إن مثل هذه الانحيازات اليمينية تكشف مدى فراغ الحزب من يساريته، ومدى تحكم الانتهازية بمصيره. ولم تسمح تلك القيادات للحزب بعملية مراجعة شاملة لاستعادته.

الشابة الصاعدة، على حسابه في «فايسبوك» في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018: [رائد فهمي (يشغل حالياً سكرتير الحزب ونائب عنه ضمن تحالف الصدر في مجلس النواب) وجاسم الحلفي (عضو المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب ويعد الرأس الشعبوي النافذ لجناح التقارب مع الصدر) كان الاجدر بهما مراجعة انفسهما والاعتراف بما اقترفوه بحق الحزب و»تحالف تقدم» المشروع المدني الديمقراطي قبيل الانتخابات، قبل جلوسهم بالاجتماع الاستشاري، ومنها الانجرار والتوقيع المسبق مع «الاستقامة» دون الرجوع الى الحزب وتحالف تقدم الذي انفرد معهم محمد علي الجنابي لصفقات خاصة به وبهم، ومن ثم تمرير ما سمي بالاستفتاء الحزبي والذي شوهت كل معلوماته وبياناته حتى وصل الامر الى عدم التصويت الواضح لأعضاء اللجنة المركزية على البقاء ضمن تحالف تقدم او سائرون، واستمرارهم في تضليل المعلومات والمعطيات وسوق التبريرات للخطوات الانفرادية التي ذهبوا اتجاهها بطرق لم يتم التعارف عليها مسبقا ألا من بعض القيادات التي ادانها التاريخ لاحقا...].

وكان القيادي المخضرم في الحزب الشيوعي وعضو اللجنة المركزية حسان عاكف، وهو أشد المعترضين على التحالف مع الصدر، قد كشف بمقال مطول خفايا الدفع إلى هذا التحالف المريب، وأطلق دعابة متسائلاً: «كيف لحزب عمره 80 عاماً أن يتحالف مع حزب عمره شهرين؟».

وللسخرية مرارتها ايضاً، حين ظهر سكرتير الحزب رائد فهمي أكثر من مرة وهو يرتدي بزات سوداء في زياراته إلى الصدر في النجف. وفي احدى الزيارات وقف فهمي مع اثنين من أعضاء مكتبه السياسي بمعية قيادات صدرية لـ«قراءة الفاتحة» على قبر الصدر الأب.

مثل هذه الممارسات تمثل إساءة حقيقية للتاريخ النضالي لحزب يمثل العلمانية العراقية وسط بحر هائج من الأسلمة والتمييز الطائفي. حتى أنه بذكرى تصفية محمد باقر الصدر في 9 نيسان/ ابريل 2018، وزّع بياناً يبين مدى تهشم الحزب الأيديولوجي داخلياً واختطاف مواقفه من قبل منتفعين تربطهم مصالح مع السلطة وأحزابها، وهي المرة الأولى التي يصدر بها بيان كهذا، وكأنه يحاول استرضاء مقتدى الصدر بتغيير جلد الحزب. حتى أن الحزب ومرشحوه لم يحصلوا على المكانة التي تحترم حزبهم في لائحة سائرون الأنتخابية، فسكرتير الحزب مثلاً حلّ ثالثاً في ترتيب المرشحين لمحافظة بغداد. الصدريون جعلوا من الشيوعيين مجرد دمى ملونة لتجميل محتوى بشع.

دائماً ما تجيء خطوات الصدر السياسية وكأنها قَفَزاتٌ كبيرة إلى مناطق لعب جديدة خارج الكمّاشات التي يجد نفسه محاصرٌ بها،

لكنه بالتحالف مع الشيوعيين يحاول أن يوظف التناقضات المحلية والإقليمية لصالحه، ويهز الشجرة غير المستقرة للتحالفات في العراق مترقباً تساقط الخصوم منها، ومنها يصل إلى أقصى نفعية سياسية بالقفز من «المهدي» إلى «ماركس» على طريقته بإيجاد المقاربات الهشّة.

فهو يُصدر خطابه كمعادٍ للسياسة الإيرانية بالمنطقة، ويعارض بقاء الأسد بالسلطة، ويقترب كثيراً من الرياض وأبو ظبي، ويعزز سياسة الانفتاح العربي، وتحوّل إلى هراوة سياسية مطيعة بيّد المرجعية التقليدية في النجف، ويدعم توجهات حلّ الفصائل المسلحة لكنه لا يحل جماعته المسلحة على نحو مطلق ويحتفظ لنفسه بحماية واحدة من أهم مراكز الشيعة في سامراء المرتبطة بـ«قضية المهدي»، فهو دائماً يُبقي خيطاً رفيعاً ممدوداً بين قناعاته الخلاصية بوصّفها المنطقة المقدسة التي يُهيّمن بها على ملايين من الفقراء التواقين إلى العدالة المفقودة وبين طموحاته السياسية. لكن ذاك الخيط أيضاً مصدر قلق رهيب بوصفه مُحفزاً للتنظيمات السرية التي تدعي الصلة بـ«المهدي».

وبات واضحاً أن التحالف مع الشيوعيين مَثّل نكسة اجتماعية للجمهور الذي ينظر إلى الحزب كمُنقذ علماني للخروج من ورطة حكم الإسلام السياسي، لكن مع هذا التحالف الذي يبدو مُريباً لتنافر العقيدة، ابتلع الاسلاميون آخر حجرٍ في حائط الطبقة الوسطى المتهالك وهو يحاول الصمود أمام تردي الخدمات واستشراء الفساد والمحاصصة الطائفية.

ونظراً للمواقف الانقلابية للصدر على حلفائه، ونزعته غير المستقرة بالبقاء في جبهة واحدة، فأن المخاوف تتراكم إزاء انقلابه

على الشيوعيين، لاسيما وأنه يحتفظ لنفسه بموضع ديني أيضاً، ويحرص على تراث عائلته المتشددة، فوالده آية الله الراحل محمد محمد صادق الصدر، يُصنّف كأبٍ روحيٍ لـ«الصحوة الفقهية الشيعية» في التسعينيات التي اندفعت قُبالة «الصحوة الإيمانية السُنية» التي قادها صدام حسين لتحصين سلطته من الانهيار.

فالصدر وأبوه حريصان على الشريعة. وخلال الأعوام الخمس الاولى بعد سقوط بغداد أنشأ الصدر محاكم دينية لمحاسبة غير الملتزمين، وتورطت ميليشياته بمقتل مئات النساء والرجال ولا سيما في بغداد والبصرة.

والآن، تطفو التساؤلات عن الكيفية التي سيتعامل بها الصدر مع أسلمة القوانين في العراق بظل حِلّفه مع الشيوعيين، ولاسيما قانون الأحوال الشخصية أو منع الخمور أو مراكز السهر والحريات الخاصة. كيف يُمّكن السيطرة على العقيدة العميقة للصدر إزاء الأيديولوجيا الشيوعية المُناقضة له والتي يَصِفُها الحزب في أدبياته بـ«الرجعية» خلال سنوات الصراع على علّمنة القوانين والتشريعات والمجتمع بعد انقلاب 1958.

لا تبدو خطوات الصدر المقبلة واضحة، فالصراع الانتخابي يُغيّر باستمرار الوجهات المُستقبلية، وحتى اللحظة يبدو أن الزعيم الشاب هو الوحيد الذي حافظ على تماسك لائحته الانتخابية (سائرون) من التفكك، لكن تبقى حظوظه تُراوح عند مديات الطاعة العمياء لجمهوره الذي يرزح غالبيته تحت مستوى خط الفقر وسط فقر حظوظ الشيوعيين في خدمته انتخابياً، لكن بالتأكيد أن الصدر غدا

قبّان التوازن الذي يسعى إليه الطامحون إلى منصب رئاسة الوزراء. وفي اللحظة الانتهازية المعتادة منه، تخلى الصدر عن كل تلك المبادئ، وسعى الى حصد مغانم تشكيل الوزارة الجديدة مع عادل عبد المهدي بوصفه مرشح التسوية الخائبة.

حاول الاميركيون الدفع برئيس الوزراء السابق حيدر العبادي بقوة إلى تولي ولاية ثانية، لكن مخاطر ضياع الجهد الاميركي تبدو جدّية مع خصوم شرسين تدعمهم إيران احتشدوا بلائحة واحدة (الفتح)، واضعين بالاعتبار إعادة تموضع منصب رئاسة الحكومة بمقاسات جديدة، ومنها إخراج حزب الدعوة الحاكم من التوافق العُرّفي على تسنّمه لإدارة السُلطة منذ العام 2005. هذه المرة تُخلي القوى الشيعية مواضعها السابقة إلى جديدة، على أساس التنافس على السلطة لا على توزيعها، ويذهبون بعيداً إلى تشكيل «سلطة الأغلبية السياسية»، بمعنى أن الشركاء السُنّة والكُرد سيمثلون على أساس نسبهم، لا على أساس مبدأ التوافق السياسي بتوزيع السلطة.

لكن القناعة المؤكدة لدى الصدر أنه لن يستطيع القفز إلى السلطة، ولا يملك شخصية بارزة لترشحيها إلى رئاسة الكابينة الحكومية لذا لجأ في لحظة تخليه عن حيدر العبادي الى اعادة تدوير سياسي مماثل له في التقلبات والانتهازية هو عادل عبد المهدي.

غير أن المُشكلة العويصة التي تهدد كيان الصدر بالكامل، فكرة المهدوية ذاتها التي يرفع رايتها. فالشاب الذي بدا متحمساً في صيف 2003 لظهور «المهدي» وهو يطل على أنصار والده الراحل بلحّيةٍ سوداء كثّةٍ وكفن أبيض، بات اليوم متخوّفاً من الفكرة نفسها، مع

تنامـي الجماعـات السرّانيـة المؤمنة بـ«مقتـدى» بوصفه هـو «المهدي الغائـب المنتظـر» كجماعة «أصحـاب القضّيـة» او «المولوية» جنوب العراق.

ورغـم أن الصدر يَشِـنُّ حملات تطهيرية داخل تيـاره بحثاً عنهم، إلا أنـه فشـل بالوصـول إلى الـرأس التي تغـذي الجماعـة الغامضة، وسـط انشـطار هذه الجماعة إلى جماعاتٍ أصغر كُلما يُعثر على تفسـير جديد لـ«مهدوية مقتدى الصدر». ويشـعر الصدر أن هذا الحراك قد يقـف وراءه خصومٌ لتحطيم سـمعته كمعارضٍ يلبس العمامة ويحيط بـه الفقراء. لكنـه يملك أيضاً أسـطولا من مركبـات حديثة وطائرة خاصة، وشاب مواظب على العاب الفيديو عبر الانترنت.

انتخابات 2018: الحريق والانهيار!

أفـرزت الانتخابـات النيابيـة، بنسـختها الرابعـة، واقعاً سياسـياً جديداً يتعلق بنمط الانقسـام الذي أشّر إلى فشل «العملية السياسية» المنعقـدة منـذ العـام 2003، والتي لم تفلـح بترسـيخ «الديمقراطية» كواقعة طبيعية محمية بالدستور والوعي الشعبي والنظام الحاكم، على الرغم من انقضاء 15 عاماً، وأظهر أنها عملية تُسيّر بـ«الازمات». أما تداول السلطة، فكان شكلاً من اشكال تدوير انعدام النظام.

انهيار تداول السلطة

جـرت اثنتـان مـن النسـخ الانتخابيـة الثـلاث الفائتـة بضغـط اميركي مباشر لاسـناد الخروج من حقبة صدام حسـين وتبرير الغزو العسكري، فيما كانت النسخة الثالثة انعكاساً للاستئثار بالسلطة بظل التشتت الطائفي وتوزع العراقيين على خنادق الانقسام المذهبي.

الانتخابـات النيابيـة لعام 2010 افرزت واقعـاً جديداً ايضاً، كان بمثابـة انقلاب بحراب نظيفة عـلى الفائز انتخابياً، واسـتُعمِلت فيها أدوات كارثية لتكريس السـلطة لدى مكون بعينه (الشيعة)، وافضى ذاك التكريـس الى انفـلاش مبدأ «التداول السـلمي» للسـلطة، حين حرمت اللائحة الاكثر اصواتاً – لائحة اياد علاوي (شـيعي علماني) – من تشـكيل الحكومة، وابتدعت المحكمة الاتحادية العليا في البلاد تفسـيراً غريبـاً على مقـاس الاسـلاميين، وبالاخص لائحـة «حزب الدعـوة» («ائتلاف دولة القانـون») يقول بأن الكتلة الاكبر هي تلك التي تتشـكل داخـل مجلس النـواب. لكن هذا التفسـير عُطل خلال

تشكيل حكومة عادل عبد المهدي، بعد ان بلغ الانقسام السياسي اشده بناءً على النتائج المتقاربة والتي صَعُبَ معها الذهاب الى تسمية الكتلة الاكبر علانية، ما يؤكد ان القضاء في العراق هو اداة مضافة يوظفها النظام الهش لاستمرار مهزلة بقاءه.

وخلال السنوات التي أدار نوري المالكي بها السلطة (2006 – 2014) مورست الحيل السياسية لحرمان المنافسين من تنظيم صفوفهم او موازنة الكفة المائلة الى جناح دون آخر، فيما التنازلات التي منحت والاتفاقات البيّنية السرية تسببت بكوارث أمنية وسياسية فيما بعد، أبرزها خروج المحافظات ذات الغالبية السُنية عن السلطة المركزية، ومن ثَمّ سقوط الموصل واحتلال 40 في المئة من مساحة العراق من قبل التنظيم الارهابي «داعش»، اضافة الى التمرد الكردي الذي كان يتمفصل على مخيال العقل الاقصائي للمالكي – الاسلاميين الشيعة.

يعتقد الكثيرون ان تداعيات تلك الحقبة قد ذابت خلال السنوات الاربع الاخيرة (2014 – 2018)، لكن الحقيقة ان تأثيرها ظل حاكماً لـ«العملية السياسية»، وظلت روح الانقسام التي تجلت منذ 2003 تشرب من البئر المالحة ذاتها.

السلاح يختطف السلطة

في الانتخابات النيابية الاخيرة (أيار/ مايو 2018) تَمَثَّلَ الواقع الجديد الذي خرج من تلك البئر المالحة بحقيقة أن «العملية السياسية» لم تؤسس اطاراً واضحاً للقوى المتصارعة على السلطة، ولم تحقق شرطها الموضوعي بتخليق كيانات حزبية على نحو يضمن الاستقرار. فحالة الانفلاش والانقسام والتشتت بانت على أشدها،

وانتقلت هـذه المرة الى السـاحة الفئويـة الضيقة. فالـصراع الطائفي والقومـي الـذي كان متمتعاً بالفوضى الامنيـة، انتقل الى داخل حلبة المكونات نفسها.

ابـرز افـرازات مرحلـة (ما بعـد المالكـي – سـقوط الموصل) هو تحـوّل الفصائل المسـلحة المدعومـة ايرانياً من جماعـات صغيرة ذات تأثـير محدود، الى جماعات تملك نفـوذاً كبيراً على الارض، حتى باتت موازية لقوة الدولة/ السـلطة، واستطاعت ان تفرض صيغة جديدة مـن الوجود السـياسي المتأسـس عـلى الامسـاك بـالارض والدعاية الضخمـة التـي سـوّقت هزيمة «داعش» عـلى انه نصر ثـأري لمكون معين تجاه مكونٍ آخر استمر يتمرد طيلة عقد ونصف.

نجحـت تلك المجموعـات باختراق الدسـتور وقانون الاحزاب الذي «يُحرّم» على الجماعات المسـلحة التدخل السـياسي والمشاركة في الانتخابات. لكن حيّل «العملية السياسية» المرنة والهشة، والمصممة عـلى مقـاس صاحب النفـوذ الاقوى، ابتدعـت تفسـيراً كارثياً آخر، مشـابهاً لتفسـير المحكمة الاتحادية في العـام 2010، فعملت حكومة السـلطة على اقرار «قانون الحشد الشعبي» الصوري الذي أمّن غطاءً قانونياً لتحافظ تلك المجموعات على سـلاحها وتضمن سـطوتها في حلبة التنافس.

وازاء هذه القوة الجديـدة، تراجعت حظوظ القوى التقليدية على السـاحة الشـيعية، كمـؤشر واضح عـلى أن فكرة التنظيـمات الحزبية تسـاوي صفـراً في معادلة اعـادة التموضـع والنفوذ في العـراق، بلا سطوة السلاح الخارج عن الدولة.

خسرت القوى الشيعية التقليدية الكثير من مراكز قواها لصالح الجماعات المسلحة، وباتت اللوائح والقوى التقليدية التي تنجذب لبعضها في كل نسخة انتخابية، بمستوى متدنٍ من الشعبية، فيما القوى السُنية واجهت معضلة موجعة بسبب أن الجسم الاصلي لناخبيها كان موزعاً على نحو 91 مخيماً للنزوح، والمدن الرئيسة باتت مدمرة، والحالة الطبيعية لاستجابة الجمهور كانت معدومة، فضلاً عن تشظي القوى السياسية وسقوط الواجهات الطائفية التي كانت تمثل «الحلم السُني» بموازنة الهيمنة الشيعية. وانجذبت الى لاستقطاب الاقليمي، ميلاً الى طهران أو أنقرة أو الرياض أو أبو ظبي أو الدوحة. وبالطبع فان واشنطن تملك فصيلها السني ايضاً، كما فصيلها الشيعي.

وعلى المقسم الكردي، دمرت خطوة الاستفتاء على الانفصال وتداعياتها قاعدة الثقة عند الجمهور في الاقليم، وعززت من القناعة بأن الاحزاب التقليدية ايضاً ستستمر بالاخطاء ذاتها إن لم يتم تفكيكها.

بالطبع، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ظلّ الفساد سيداً مهاباً لم تمس سلطته العميقة، وغالب محاولات تحجيم تلك السلطة كانت تذوب في سائل الخلل العميق في الدولة العراقية بكاملها ويُبخر الامال بـ«ثورة اصلاحية» تعيد التوازن الى بلد منهار.

تفكك صُناع الخراب

أفرزت التقاطعات الحادة بين القوى النافذة المتصارعة على السلطة في العراق انقساماً أظهر منذ البداية ان الطريق شاق امام تشكيل

حكومة عراقية جديدة (2018 – 2022)، فلأول مرة، ينقسم حزب الدعوة الحاكم على نفسه وتعصف الخلافات الداخلية بين محور رئيس الحكومة الحالي حيدر العبادي ومحور أمين عام الحزب نوري المالكي، الذي يعتقد بعدم أهلية العبادي لرئاسة الحكومة. ويفضي هذا الصراع الى حرمان الطرفين من تمثيل الحزب في الانتخابات النيابية، ليستقر التنازع على لائحتين هزيلتين هما «النصر» (العبادي) و«ائتلاف دولة القانون» (المالكي).

بينما ائتلفت الفصائل المسلحة المدعومة ايرانياً في «تحالف الفتح» بزعامة رئيس «منظمة بدر»، هادي العامري. و آثر عمار الحكيم، عقب انشقاقه عن المجلس الاعلى، النزول الى الحلبة منفرداً بـ«لائحة الحكمة». واستكمالاً للعبته الدعائية، راح مقتدى الصدر الى تشكيل تحالف صدري خالص تحت عنوان «سائرون»، بنيته الاساسية «حزب الاستقامة» وريث «كتلة الاحرار» بتطعيم هزيل مع الحزب الشيوعي العراقي لحيازة موجة التظاهرات الشعبية الرافضة لسوء السلطة وركوبها.

في المقسم السُني، كانت التحالفات كالهلام الذي يتشكل كل لحظة وفقاً لدرجة الاهتزاز، وباتت التقاربات والتحالفات مبنية على الثأرية من المواقف السابقة والمصالح المستجدة، كما في المقسم الشيعي، وفقاً لنفوذ المشغِّل الاقليمي. ولأنها لم تفلح بضبط تشتتها، انهارت غالب القوى السنية ولم تحقق توازنها المطلوب.

وكردياً، تحولات ما بعد فشل الانفصال والوضع السياسي والاقتصادي الضاغط، خلقت بيئة من العداءات الحادة والخنادق

الجديـدة مع بروز تيـارات كـ«الجيل الجديد» و«حركـة التنمية» التي يقودهـا برهم صالح والتي رفسـها كالجثة المتفسـخة وعـاد مجدداً الى حزبـه القديـم ليظفر بمنصـب رئيـس الجمهورية، فيما ظـل الحزبين العتيديـن عنـد مواقعهـما التقليديـة يحـاولان التخفيف مـن حظوظ المنافسين الجدد وابرزهم «حركة التغيير».

في النسـخة الرابعة مـن الانتخابات النيابية، بـدت قوى «العملية السياسـية» تراهـن عـلى المعتقدات المتآكلة نفسـها للنسـخ السـابقة، وتعـول كثـيراً على هزيمـة «داعش» الارهـابي، بوصفها طـوق نجاة هائل يرفع مجدداً الى السـلطة كل القوى الفاشـلة، لاسـيما الشـيعية، كتدوير جديد لنمط الحكم القائم.

وتحقيقـاً لعمل تلـك الرافعة، كان قانـون الانتخابـات المقر وفق قاعدة «سـانت ليغو المعدلة» التي تقوم على النسبية، هو الحجر الام، فيـما الحجارة المتبقية تتمثل بنسـبة تصويت مرتفعـة يمكنها أن تغطي على التزوير لتدوير حصص ووجوه كل القوى.

وكان سـند كل ذلك هو مجلـس مفوضين جدد «يؤتمن» على تمرير الصفقـة الانتخابيـة. وعملياً اسـتطاعت القوى تعيـين مجلس جديد لمفوضيـة الانتخابات لهـذه الدورة تشـكل وفقاً للتصنيـف الطائفي والقومي والحزبي، لمراقبة حصص وتوزيعات الصفقة وادارتها، لكن يبدو انه فشل ايضاً.

وتزويقاً لعملية شـكلية، ارتأت المفوضية (الحزبية وغير المستقلة) بضغط من الامم المتحدة، اعتماد اجهزة تسريع اقتراع الكترونية، تقلل من نسبة التزوير المعتادة، وتسرّع من اعلان النتائج بعد ساعات منعاً

لضغوط القوى لتغيير تلك النتائج او تعديلها. وبالطبع فأن سيلاً من الاجراءات اتخذ لتطبيق فرضية «انتخابات الكترونية نظيفة»، ومنها ان عملية العد والفرز تجرى اوتوماتيكياً بعد اقفال صناديق الاقتراع الكترونياً، تبدأ اجهزة التسريع بنقل النتائج الى الوسيط الناقل (V-SAT) ومقره دولة الامارات العربية المتحدة، الذي يقوم باعداد مصفوفات الفرز والعملية الحسابية المعقدة لكل محطات الاقتراع، ويرسلها الى المركز الوطني في بغداد لتعلن النتائج النهائية بغضون ساعات. لكن...

كانت القوى المتصارعة على دراية دقيقة بتلك الاجراءات، لأن مجلس المفوضين يمثل مصالح تلك القوى، فتسربت الثغرات، حتى ان بعضاً من القوى اشترت أجهزة مشابهة لاجهزة الاقتراع الالكترونية، واختبرت طرق التزوير عليها، فيما قوى اخرى استقدمت فرقاً لفنيين من خارج البلاد للتدخل في تغيير المعطيات الانتخابية. فحجم التزوير الذي كشفت عنه لجان التحقيق الحكومية والنيابية وإشارات المفوضية، كان هائلاً وتجاوز مليون بطاقة انتخابية في عموم البلاد.

بينما كان التصويت الخاص واقتراع الخارج فضيحة مدوية، حين عدلت نتائج التصويت لانقاذ نسبة الاقتراع العام الضئيلة، ومنح مرشحين خاسرين أصوات المغتربين لضمان وصولهم الى الندوة البرلمانية.

المقاطعة والتزوير: الانهيار والكارثة

المفاجأة التي لم تكن بحسبان القوى المتنافسة، والتي كانت تعول على تسويف التزوير عبر نسبة مشاركة الناخبين المرتفعة التي من

شـأنها خلـق توازن بـين الاصـوات الصحيحـة والمـزوّرة.. المفاجأة أن نسـبة الاقبـال والمشـاركة في الانتخابـات كانت متدنيـة جداً، ولم تتعـد 30 في المئة في عموم البلاد (بحسـب الرصـد الصحافي وتقارير منظمات المراقبة) بمعنى ان اقل من 5 ملايين ناخب فقط توجهوا الى مراكـز الاقتراع مـن اصل 24 مليوناً. فيما لم تعلـن المفوضية عن عدد الاوراق غير الصحيحة!

ومـا يعنـي أيضـاً أن الاصـوات الصحيحـة الموضوعـة بتلـك الصناديـق المحروسـة بالاقفـال الالكترونية، كانـت اصوات جمهور القـوى والاصـوات المُشـتراة.. وأي محاولـة تزوير ستنكشـف نظراً لمعرفة احجام كل جماعة سياسية.

عاملان اساسيان كشفا مهزلة انتخابات 2018:

- الاول: نسـبة التصويـت المنخفضة جداً عـلى الرغم من اعلان المفوضيـة انهـا كانـت 52 , 44 في المئـة، وهـو تزويـر لجهـة ان المفوضية احتسـبت نسـبة التصويـت الخاص (القـوى الامنية + ناخبي الخارج) كنسـبة موازية لنسـبة التصويت العام، لا كنسبة ضئيلة تمثل 800 الف ناخب فقط هم المشاركون الفعليون.

كانـت القـوى المتصارعـة عـلى درايـة دقيقـة بآليـات التصويت الالكـتروني فتسربت الثغـرات، حتى ان بعضها اشـترى أجهزة مشـابهة لاجهـزة الاقـتراع الالكترونيـة، واختبر طـرق التزوير عليهـا، فيـما اسـتقدمت قـوى اخـرى فرقـاً لتقنيـين مـن خارج البـلاد للتدخـل في تغيير المعطيـات الانتخابية. وحجـم التزوير الذي كشـفت عنه لجان التحقيـق الحكومية والنيابية وإشـارات

المفوضيـة، كان هائـلاً وتجـاوز مليـون بطاقة انتخابيـة في عموم البلاد.

المشـاركة المتدنيـة ــ لعبـت الدعوة الى المقاطعة عـلى مواقع التواصل الاجتماعي دوراً فيها ــ لم تسـمح إذاً بالتغطية على عملية التزوير، كما ان التعديـل الجديد لقانون الانتخابات الغى ما كان يعرف بـ«المقاعد التعويضيـة»، أي تلـك المقاعد التي هي بالاسـاس لقـوى صغيرة لم تستطع الوصول الى «العتبة الانتخابية» فتضاف اصواتها الى اصوات القوائم الكبيرة ذات الاصوات الاعلى «منعاً لهدر اصوات الناخبين!»

- العامـل الثـاني: ان القـوى المتصارعـة فقدت غالبيـة وجوهها القيادية المهيمنة على صنع القرارات بمجلس النواب، فضلاً عن ارتباطهـا بالمشـغلين الاقليميين وأبرزهم طهـران وانقرة، اللتان خسرتـا رجالهما المخلصـين هناك، وبات المشـهد خالياً من رموز ادارة الصراع السـياسي والفسـاد والتصعيـد الطائفي، حتى بلغ عـدد النواب الخاسرين نحو 100 نائـب، ما دفع القوى الخاسرة ومشـغليها الاقليميـون الى قلـب الصندوق عـلى رأس «العملية السياسية»، والذهاب الى خطوة تصعيدية خطرة، تتمثل بتجميد مفوضية الانتخابات واعادة عد وفرز جميع الاصوات التي تدعي المفوضية انها اكثر من 10 ملايين صوت صحيح بقليل، بانتداب هيئـة قضائية، والغاء نتائج التسريع الالكـتروني بالمطلق، والغاء التصويـت الخاص، بعد اقرار التعديـل الثالث لقانون انتخابات العـام 2018. وبعد مضي اشـهر اعيد العد الفـرز يدوياً على نحو محـدود، فجاءت النتائج مطابقـة الا بندرة، بتغير معقد او حذف «فائز» واستبداله بآخر.

ثمة نار مستعرة تحت رماد الهدوء في العلن. فالقوى الفائزة كالصدر والعبادي وتحالف الحشديين والقوى الكردية وجزء من القوى السُنية قلقون من الخطوة الانقلابية، خشية فقدان مقاعد، وبالتالي اختلال القوة التي صنعتها نتائج الفرز الالكتروني، والتي أعطت الصدر كفائز متقدم على الحشديين والعبادي بفارق ضئيل، بينما الحزبان الكرديان («البارتي» و«اليكيتي») كانا قلقان نظراً لتورطهما بالتزوير في المنطقة الكردية ما اثار سخط القوى المنافسة لهما والتي تسعى الى الغاء نتائج الاقليم واعادة الانتخابات بالمطلق.

حريق بغداد: شرارة البركان

بالطبع، لا تحالفات مجدية لتشكيل ما يعرف بـ«الكتلة الكبرى» التي تكلَّف بتشكيل الحكومة المقبلة، التي ذابت كملح في مياه آسنة. سقط هذا العرف المبتكر فجأة من حائط النظام السياسي، بعد ان بات الصدام وشيكاً بين الطرفين الشيعيين المتنافسين على حيازة حق تشكيل الحكومة، فأسقطت الكتلة الاكبر مقابل حيازة المزيد من المكاسب.

وبالعودة الى اجواء ما بعد الانتخابات، فالنتائج التي على اساسها تمت مشاورات ما قبل الانقلاب النيابي، كانت ستتغير عند نتائج العد والفرز اليدوي، ولربما تتقدم قائمة ما على أخرى وتشعل صراعاً يصل الى الصدام المسلح. لذا جاء حريق الاوراق الانتخابية ببغداد[1]

1- في العاشر من حزيران/ يونيو 2018، نشب حريق هائل في مخزن تابع لوزارة التجارة في قلب العاصمة بغداد، تستأجره مفوضية الانتخابات لخزن صناديق الاقتراع، كان يحتوي على مجمل اصوات الجانب الغربي من بغداد المعروف بـ«الكرخ» وجزء قليل من الاصوات الانتخابية للجانب الشرقي «الرصافة». الحريق اتى على العدد الاعظم من تلك الصناديق والاصوات.

يستعجل الصدام. ولا يمكن على وجه التحديد معرفة نتائج إبطال العملية الانتخابية واحراق ادلتها، سوى ان المتنافسين ارغموا على الذهاب الى الخطوة الاعنف لتفادي انكشاف الخلل والتزوير وتغير موازين القوى الضابطة واحتدام الصراع بين المشغلين الاقليميين بعد فشل التسوية وفرض ارادة ازاء اخرى. لذا كان الخيار الاكثر معقولية والاقل عنفاً اعادة توزيع النفوذ الاقليمي مجدداً على قاعدة تقاسم السلطة.

جرى تبادل التهديدات المبطنة والرسائل التفجيرية النارية في العاصمة وكركوك على حد سواء. ففي كركوك اعتصم التركمان 27 يوماً، تنديداً بنتائج الفرز الالكتروني مطالبين بـ«اليدوي»، بدفع وغطاء سياسي واضح من حكومة انقرة لموازنة كفة صعود غرمائها الكرد. وفي بغداد، كان الصدر يتحرك مثل «ولي فقيه» يمنح بركاته من اجل تشكيل حكومة يكون هو اللاعب الاقدر فيها، مطلقاً حيلة مضافة لحيل «العملية السياسية»، معتبراً ان حكومته ستكون «أبوية»، فانفجر كدس هائل للسلاح في معقله الرئيس في الضاحية الشرقية لبغداد (مدينة الصدر) وكأنه قنبلة نووية صغيرة[1]، اذاب مربع سكني بالكامل وخلف عشرات القتلى والجرحى من انصاره. فصمت، وعاد الى حلبة التفاوض سراً مع جولات الجنرال الايراني

1- في السادس من حزيران/ يونيو 2018، عقب مدفع الافطار لشهر رمضان بقليل، دوى انفجار هائل في «حسينية الإمام الحسين» في قطاع 10 في مدينة الصدر نتج عن انفجار كدس للعتاد تابع لميليشيا الصدر «سرايا السلام» مُخزن بشكل غير قانوني في «الحسينية» التي بناها اتباع الصدر على ارض ساحة مدرسة حكومية. أدى الانفجار الى مقتل 18 شخصا وأصيب أكثر من 90. كما تتسبب الحادث عن تهدم المدرسة الحكومية وعشرات المنازل القريبة، بالإضافة إلى إحداث حفرة قدر قطرها بـ25 مترا.

«قاسم سليماني» ومبعوث الرئيس الاميركي بريت ماكغورك. وتنازل الصدر عن حيازة الحكومة، وقبل ان يكون شريكاً فيها.

لا يمكن ان يكون حريق بغداد صدفة. فالصراع على السلطة بين المتنافسين يذهب الى ابعد من حريق لتضييع دلائل التزوير، ولضمان حيازة السلطة مجدداً والاستمرار بخداع العراقيين بـ«عملية سياسية» اشبه بادارة مرزعة اقطاعية، هي بالاصل صنيعة ليست بالصدفة. هذا الحريق يدلل على ان المتنافسين لديهم كامل النية باحراق البلد كله ان مست مصالحهم.

بين انفجار مخزن سلاح تابع للصدر وحريق مقر تجميع اوراق الانتخابات في بغداد، نحو 48 ساعة من الحراك المتشنج والتهديدات المبطنة والمتبادلة، لتعديل قانون الانتخاب وتصفية الحساب بين المشغلين الاقليميين والرعاة الدوليين، وهو أسقط الجميع في فخ المواجهة المحتومة. فحاول رئيس الجمهورية السابق (المنحاز) فؤاد معصوم لملمة الكارثة، فانعقد اجتماع (السبت 5 حزيران/ يونيو 2018) لكل القوى المتصارعة انتخابياً لم يحضره رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي. وفض الاجتماع بفشل التوصل الى اتفاق. ولم تمض ساعات حتى كان حريق بغداد الذي دلل على ان المجتمعين تلك الليلة خرجوا وهم يشحذون سكاكينهم للمواجهة.

وبالطبع القوى الحشدية لوحت بنسف «العملية السياسية» بالكامل اذا تغيرت النتائج، لاسيما ميليشيا «عصائب اهل الحق». فالحركة قفزت من مقعد واحد يتيم في برلمان (2014 – 2018) الى 15 مقعداً ضمن النتائج الالكترونية (برلمان 2018 – 2022)، متقدمة

حتـى عـلى نتائج «منظمـة بـدر» التي تملك شـعبية ملموسـة ببعض المناطـق بحكم فرض سـلطة الامر الواقـع، وايضاً قفـزة الصدريين وثنائي السـلطة في الاقليم الشـمالي (حزبي بارزاني وطالباني) والقوى المتصارعة في الانبار والمحافظات السُـنية، ونسـبة الاصوات الخيالية التي حازها نوري المالكي في بغداد (نحو 100 الف صوت)، وأعمال الترهيـب والتزوير وتعبئـة صناديق الاقتراع في المحافظات الشـيعية باوراق غير مفحوصة الكترونياً.. كلها تشـير الى صحة تهمة التزوير والى بطـلان الانتخابـات. وقد شـدد على ذلك المبعـوث الاممي «يان كوبيتـش» في بغـداد، باحاطته نصف السـنوية لمجلـس الامن، حين اكد ان انتهاكات رهيبة مورسـت خلال العملية الانتخابية تستدعي التشكيك بالنتائج!

حريـق بغـداد، احـرق عمليـة سياسـية فاشـلة وفاسـدة منذ 15 عامـاً، وهو نتيجـة لانعدام «الدولة» منذ تأسـيس العـراق الحديث، ولانعدام الحالة الوطنية كذلك، وهو نتيجة مباشرة للفساد والتحايل والافـلات من العقاب بظل انعدام مؤسسـات حقيقيـة ومجتمع واع لحجم الكارثة.

الفصل الثاني

أزمة الهوية والوحدة العراقية
اسطورة الدولة المتماسكة

أوهام «الوطنية» العراقية: من عقيدة العسكر إلى سلاح «المقدس»

تشكلت الحالة الوطنية العراقية «الحديثة» على أساس الوطن «القومي» المُتشكل حديثاً ايضاً في العام 1921، واعلان «ملكية شبه دستورية» من طرف واحد رُسّمت بريطانياً بناءً على التجسد الديموغرافي والتاريخي للمنطقة المعروفة بـ «العراق» بدعامة الحدود المفترضة للمناطق الواقعة تحت معادل التأثير «العراقي» الاجتماعي والحضاري الغابر، ومَثّلَ ذلك ترسيماً للحدود التاريخية للشعور النفسي بـ«الوطن» الذي ظل قلقاً ويتأرجح على خطوط تماس الانتماء الهوياتي والمناطقي والطائفي والعرقي، وفي بعض الآحايين الآيديولوجي.

فبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، كانت الأرض فارغة من السلطة التي تمثل المعنى «الوطني»، وكانت الجماعات العرقية والمذهبية المحصورة في الجغرافية العراقية المُرسّمة حديثاً تنتمي لذات التيه التاريخي الذي يُحرك الحدود وفقاً لخرائط المصالح والتمدد، فيما الخريطة الاجتماعية كانت دوماً تنكفئ الى داخلها مُشكلة شعوراً عميقاً بالنفور من «الهوية الجامعة» ومستسلمة لـ«الهوية الفئوية» المريحة والمُهدَّدَة في الآن نفسه. هذه الهويات – العراقية – كتل بشرية تتحرك مع التاريخ وتتوقف عند عتبة التحديث، وتنكفئ مجدداً.

الدولة العراقية الحديثة لم تستثمر التنوع الاجتماعي المتداخل، وظلت تقف على أعتاب التصورات العثمانية الجامدة ذاتها – بوصفها

التصورات الأحدث للمنطقة العراقية – التي كانت تستقطب الفئات على أساس «التقارب» المذهبي تارة والقومي – الاثني تارة أخرى، مع الحذر المضطرب من اية خطوات تنتزع ذلك الانكفاء الفئوي لصالح التشكل العام لهوية وطنية جامعة. وباتت هذه الوصفة دليلاً لدى كل السلطات اللاحقة، عبر انتخاب مكون معين ورفعه بوصفه «جمهور المواطنة» المعبر عن «الوطنية» استناداً الى تنزيه السلطة له، وتخوين المكونات الاخرى ضمناً.

«مواطنة» محروسة بالعسكر

قاومت الجماعات الفئوية محاولات الاحتواء الحكومية، ولاسيما في الجنوب والشمال العراقي بعد عقد من اعلان المملكة العراقية، واستخدمت السلطة «الجيش العراقي» لأول مرة، لقمع الطموحات الفئوية بشراسة، فتشكل ذاك القمع على انه العقيدة الراسخة لدى القوات المسلحة في الدفاع عن النظام السياسي الذي بات مفروضاً لتحقيق معادلة «الاستقرار» وتعريف معنى «الوطن» و«المواطنة».

وبات فهم المؤسسة العسكرية المحدود في بناء دولة مواطنة قائم على انتماء طوعي يتشكل وفقاً للحقوق الدستورية والواجبات الوظيفية الاجتماعية، هي الاساس الوحيد في بناء «المواطنة العراقية» والمدافع عنها بالسطوة والقوة الآمرة، ومذ لحظة تشكل العسكرية العراقية كانت رديفاً لحماية السلطة التي تعبر قسراً عن «الوطنية».

فالقوة الجوية العراقية التي تشكلت في 22 نيسان 1931 بدعم وخبرة بريطانية، شنت أول عملية لها بعد نحو 3 اشهر فقط من تشكلها، لاخماد تمرد عشائر شمال البصرة المعترضة على التجنيد

الالزامي في 17 تموز/ يوليـو 1931، فقصفت قرى الرحمانية الواقعة الان ضمـن الحدود الادارية لقضاء «المْدَّيّنة»، لتتوجه بعدها في العام 1932 الى اخمـاد حركـة «احمد بارزان» الانفصاليـة في المنطقة الكردية شمالاً، وفي آب/ اغسطس 1933 قمعت حركة المسيحيين الاثوريين (التياريـين) بـما اصبح يعـرف بـ«مذبحة سـميل»، وفي العـام 1934 تعامل الجيش بشراسـة مع انتفاضة عشائر الديوانية والرميثة جنوب غـرب البلاد بأمر مـن الجنرال بكـر صدقي الذي قام بـاول انقلاب عسـكري في تاريخ المنطقة الحديث، فرسّـخ بعنـف ترابط «الوطنية» بمصير المؤسسة العسكرية.

هـذه الفكرة المبسـطة، تفضي الى محاولـة فهم لما يمكن تسـميته بـ «الوطنيـة العراقيـة»، وكيـف تَرَسّـم مزاجها وصورها على مسـاحة نحو 100 عـام، وكيف لعبت القوة والتفوق المناطقي دوراً في ابتكار صورة الانتماء الوطني على اسـاس «الهوية الجامعة» بوصفها مكبسـاً ضاغطاً لأي فهم هوياتي فرعي يعزز تلك الهوية الكُلية على الجغرافية المُرسّمة وفقاً لاتفاقية استعمارية «سايكس بيكو».

ولعل فهم فيصل – الملك الاول – لطبيعة العراق الاثنية كرست مخاوفـه بـضرورة بناء «حالـة وطنية» محروسـة بقوة السـلاح، وبات ذاك الفهـم مهيمناً عـلى عقلية الحاكمين بتغـير ضروراتهم «الوطنية» وتشكلات سـلطتهم وفقاً لاستقطاب الايديولوجيات المتصارعة في المنطقة. لكن بقي ظلّ فيصل بنحافته المفرطة وقامته الطويلة وملامحه المحفـورة بقسـوة الصحـراء، حـاضراً كموجـه لأي سـلطة تحـاول اخضاع الخارطة الاثنية في العراق لسـلطة «الحالـة الوطنية» وهي في عمقها وحقيقتها مواطنة مُسيّسة مفروضة بقوة العسكر:

«بدأت بالجيش، لأنني أراه العمود الفقري لتكوين الامة، ولأنني اراه في الوقت الحاضر اضعف بكثير لعدده وعدته، من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه، وهي حفظ الامن والاطمئنان إلى امكانية كفاءته، نظراً إلى ما تتطلبه المملكة، ونظراً إلى العوامل المختلفة الموجودة، التي يجب أن تجعلنا دائماً متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت. انني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الوقت الحاضر، الذي سوف نتطلبه بعد اعلان الخدمة العامة، أما ما سأطلبه منه الآن، فهو أن يكون مستعداً لاخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما[1]».

مواطنة السلطة

تكمن خطورة «الوطنية العراقية» بانها «وطنية سلطة»، وتعبير السلطة لا يشير الى السلطة السياسية الحاكمة فقط، بل الى القوى النافذة في المجتمع وتدير القوى الكامنة فيه، لذا فهي وفقاً لهذا التوصيف بالضرورة هي «وطنية مكارثية» تؤشر دائماً على تخوين الاخر غير المنسجم مع السلطة او التيار الاجتماعي او الديني العام او فهم المؤسسة العسكرية – ولربما هذه الحالة تسيح على مجمل المنطقة العربية – الشرق اوسطية – ونتيجة الفهم المغلوط لـ«الوطنية» فأن عملية تحديث وتنمية مجتمع متنوع باتت مفقودة وطمرتها طبقات ارتكاسية من الفصام الاجتماعي ومقاربات حادة على اساس توظيف المواقف السياسية لتبرير افعال السلطة ضد معارضيها،

1- مقتبس من رسالة الملك فيصل قبل وفاته (1933) وفقاً لمذكرات علي جودت الايوبي (بيروت 1968) .

وبات هذا التوظيف معتاداً ومكرساً حتى اللحظة السياسية القائمة الان في العراق.

وبالعودة الى فكرة بناء «الوطنية العراقية» كمحمية تحرس بالسلاح والفوهات، تهشمت الصورة الوجدانية لمعنى «المواطنة» بعدما تكسر «الوطن» وبات خصماً للمواطن الذي اضطر الى تفعيل مواطنته القسرية وفقاً لمزاج السلطة، لا وفقاً للانتماء الواعي الى فكرة الارض والارتباط بها وبما تمثله من محمولات ثقافية واجتماعية، وهو ما يُمكن وصفه بـ«المواطنة المُسيّسة» او «مواطنة السلطة».

جرّب العراقيون الانبهار السطحي بنماذج «المواطنة» في المنطقة، ودائماً ما ينكفئون الى اعتبار تلك «المواطنات» من صنع انظمة «رشيدة وعاقلة»، معتبرين أن الانظمة التي حكمتهم تسببت بانفلاش المواطنة نتيجة سقوط الحقوق من شجرة الاستحقاق. لكن هذا الانبهار، هو أيضاً نتيجة عرضية لمرض متفش بكامل المنطقة، وعراقياً له صلة وثيقة بفكرة الانتظار وظهور المخلص وما يستتبع ذلك من غيبيات متعلقة بالتفسيرات الدينية لفكرة «العذاب العراقي».

غالباً ما انبهر العراقيون عبر الدعاية الكثيفة التي حرصت الدولة المصرية على تسويقها الى المنطقة العربية عبر الدراما والسينما، وتظهير «المصري» كمواطن «وطني» صارم يعتنق مواطنته بوصفها جزءاً من تشكله الفطري، فاخضع العراقيون تلك «المواطنة الدرامية» الى منطق المقارنة مع مواطنتهم المسلوبة او المعلبة بمواقف السلطة.

في الحقيقة ان ذاك الانبهار هو محاولة خاطئة، فالدفع الدعائي

يؤدي ايضاً الى خلق معادلة كارثية تستهدف تهشيم مفهوم «المواطنة الحرة» قبالة تصعيد «المواطنة المشروطة».

وعلى مقسم آخر، انبهر العراقيون أيضاَ بالنموذج الخليجي لدولة الرفاه النفطي، وقارنوها مع دولتهم الفاشية التي تحول الثروة الهائلة الى محارق رعناء. و«المواطنة الخليجية» ايضاً فاقدة لمعناها العميق، وفي حقيقتها «مواطنة زبائنية» منخورة وساذجة وقائمة على «الولاء القبائلي» والخدمات التي تؤمنها الوفرة المالية، لذا فأن المواطنة المنشودة لدى العراقيين في حقيقتها هي سلسلة طويلة ومعقدة من الاجراءات والخدمات المفقودة والاستقرار الضائع والتيه الاجتماعي.

قبل العام 1921 لم يشهد العراق فكرة وطنية جامعة واعية لفكرة الحدود والجغرافية والتمثيل السياسي والنهضة الاجتماعية، بل كانت ارتدادات تمزق المملكة العثمانية تنتقل الى الولايات الثلاث (الموصل/ بغداد/ البصرة)، ونتيجة ما اصطلح عليه لاحقاً بـ«النهضة العربية» وتشكل المجموعات السياسية الاولى المتأثرة بتجربة جماعة «حزب الاتحاد والترقي» التركية وثورة 1919 المصرية، وعودة العرب العثمانيون الى بلدانهم الام، وبدء التحرك البريطاني لاقناع العرب بـ«الثورة» ضد المحتل العثماني تمهيداً لتدخل انكليزي واسع. وعبر التشريح التاريخي نؤشر على ان ذلك الشعور «المواطني الفتي» الذي وظف كواجهة اخلاقية للانقلاب على العثمانيين، هو ايضاً وصفة انكليزية مختلقة سرعان ما انهارت بتحول البريطانيين الى غزاة كبديل عن السلطة العثمانية المنحسرة.

فحين احتلت بريطانيا العراق رسمياً بدءاً من العام 1914 حتى

بسـطها كامل السـيطرة في العام 1917، لم تتحرك الجماعات العراقية الفتية في اطار فهم وطني عراقي، بل تحركت باطار فهم قومي مهيمن على المنطقة، واعتبرت أن العراق هو جزء من المطالبة الحالمة لتشكيل «الوطن القومي العربي» ودعامة أساسية له، ففصلت تلك الجماعات نفسـها عن بناء «وطنية عراقية» وراحت تبحث عن مواطنة قومية لا يمكن تحققها، واثبتت التجارب المخبرية/ البوليسية/ العسكريتارية التـي طبقـت فيما بعـد لانعـاش «الوطـن القومـي» فشـلها الذريع، وانكفاء السلطات القومية الى سلطات محلية فئوية قامعة.

لم يتشـكل في العراق مفهوم حقيقـي لـ«الوطنية» و«المواطنة» بعد نحو 100 عام من تشـكل الصيغة المقترحة للدولـة العراقية الحديثة، وظلـت الوطنيـة العراقيـة تتفكك وتتشـكل وفقـاً لفهم كل سـلطة جديـدة تزيـح القديمة، وتبنى عـلى ركامها وطنية جديـدة قائمة على العداء لما قبلها.

فالوطنيـة العراقيـة لم تتمتـع بحالة مـن التواصل والاسـتمرارية والنقاش السلمي، بل ظلت حالة مشوشة ومرتبكة وفصامية، تخضع لتحـولات السـلطة والقـوى الصاعدة معهـا والتأثـيرات الاقليمية والدوليـة. فلم تكـن هناك حالة وطنيـة نابعة من القناعـة الداخلية، وعملـت الظاهـرة الحزبيـة عـلى زيـادة تدهور الشـعور بالانقسـام، فالحزبيـة العراقيـة، حالـة عدائيـة واسـتفزازية، وتطعن الاسـتقرار المجتمعي الذي يتطلبه بناء الوطنية.

وبات الانقسـام والفئوية همـا المعبران عن تشـخيص «الوطنية»، فالسـلطات الحاكمة كانت تتنقل بين حوادث سياسـية وتخرجها على

انها الجذر الذي يجب ان يكـون هيكل الوطنية العراقية، فاعتبرت في عهود السلطات القومية، «ثورة العشرين» و«حركة مايس العسكرية 1941»، الجزء الاساس المكون لادبيات الوطنية العراقية الصاعدة.

وعقـب قيـام «الجمهوريـة» اثر الانقـلاب العسـكري في 1958، تشـكلت الوطنيـة بوصفها انتصـاراً لقيم اسـقاط الملكيـة والاقطاع وارث التدخـل الانكليـزي، ودعـم تشـكل الجمهوريـة «المنصفـة» لحقـوق الفقـراء والمهمشـين والطبقات الاجتماعيـة الدُنيـا، وازاحة الاحـزاب البرجوازيـة والارسـتقراطية التـي كانـت تدعـم التـاج العراقـي، وتشـارك بالعمل السـياسي والمجالـس النيابيـة والتمثيلية وحكومات العرش التي كانت تتهاوى.

لكن بالمقابل فشـلت الجمهورية ايضاً ببناء وطنية عراقية راسخة، واسست لوطنية انفعالية تتشكل وفقاً للمتغيرات السياسية وتأثيرات السلطة على العامة، فضلاً عن الاقصاء والتخوين والعنف السياسي، والصراع المرير بين الشـيوعية والقومية وبروز الاسلام السياسي بدءاً مـن السـتينيات، وفي قلب هـذا الصراع، كانـت الانتـماءات الفئوية والطائفيـة والمناطقية تتصادم بقوة اكبر، وتصنع انقسـامات شـديدة الخطورة بانت تأثيراتها الكارثية في تجربة السلطة ما بعد 2003.

فخـلال السـتينيات، تشـكلت حـالات وطنيـة متنافـرة، فهنـاك الوطنيـة الحزبيـة التي كانت فيهـا «الوطنية» تمثل الانتـماء الى الحزب وحـده والايـمان بمقولاتـه فقـط، كتجربـة الحزبين الثأريـين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وعقب تأسيس حزب الدعوة الاسـلامية (الشـيعية السياسـية) والحزب الاسـلامي

العراقي (السُنية السياسية – الاخوان المسلمون)، باتت الوطنية تأخذ بعداً اكثر انقساماً وتشتيتاً، بوضع الانتماء للدين وفكرة بناء «الدولة الاسلامية» كطريق الى «بناء الانسان» وفقاً للتأثيرات المتطرفة لسيد قطب حينها وتنظيرات الاحتجاجات الايرانية ضد سلطة الشاه، والتي ستظهر في تجربة ما بعد 2003.

صعود البعث الى السلطة، وتحولاته من حزب قومي وحدوي الى حزب سلطوي فئوي يمجد حكم الفرد، باتت الوطنية لأول مرة مرتبطة بشخص الحاكم وحده، بعدما ما كانت مدمجة بالكيان السياسي الهش للسلطة بوصفها «الدولة».

فبعد وصول البعث المناطقي الى السلطة، والصراع بين اجنحة العمومة والقرية، وانتصار جناح القوة المفرطة ممثلاً بصدام حسين، كانت الوطنية العراقية قد تهشمت تماماً وتكسرت وهي لم تزل في حالتها الجنينية الاولى التي لازمتها منذ العام 1921، لم ترقى لان تكون وطنية ناضجة مبنية على اسس المواطنة في دولة مؤسساتية.

فجّر اندلاع الحرب العراقية – الايرانية الطويلة، حالتين «وطنيتين» جديدتين ازاحتا النسخ «الوطنية» السابقة مرحلياً وحلّت محلهما، الاولى: الحالة «الوطنية» المعبرة عن السلطة، والثانية الموازية لها: الحالة «الوطنية» المعبرة عن المعارضة المشتتة الى اجندات في المنفى.

اشتغلت الحالة الاولى على مصدرين للتعبير، الاول: رأس السلطة يمثل «الوطن» بوصفه ضرورة تاريخية مقدسة، الثاني: الحرب بوصفها حالة التحفيز المستمرة ازاء الخطر الوجودي للقضاء

على «السلطة الوطنية» التي تمثل الكيان العراقي!

فيما الحالة الثانية، فكانت تستخدم وصفات متقلبة على حسب درجة الولاء للنظام المضيف لها او الممول لانشطتها.

وبالطبع، الماكنة النشطة لافراغ المجتمع والدولة والسلطة من المعارضين والقوى المنافسة، واخضاع كل الكيان العراقي الى منطق الفردانية والانفراد والاحتكار، اوجد مجتمعاً هشاً غير منسجم ومفكك، يظهر متماسكاً تحت سلطة الهوية الضاغطة، لكنه كان على درجة مريعة من الهشاشة التي تفجرت تجلياتها في انتفاضة اذار/ مارس 1991، وبان التشوه العميق الذي اصاب المجتمع العراقي ووطنيته ومواطنته، والعودة مجدداً الى وصفة «فيصل الاول» باستقدام القوة العسكرية الغاشمة لتكون علاجاً كارثياً لانفلاش الدولة/ السلطة/ المجتمع.

القمع كان اشبه بزراعة سرطانات بجسد منهك معدوم المناعة، فزادت من التفكك واعادت المجتمع الى انتماءاته الفئوية والمناطقية قبل مرحلة تأسيس الدولة الحديثة (1921)، ورسمت الحواجز النفسية والامنية وبات الانتقال الفرد من منطقة الى اخرى خارج جغرافيته الفئوية، مغامرة رهيبة وسط تنامي العزل الاجتماعي/ الطائفي/ العنصري/ السياسي. ومارست السلطة اقسى ممارساتها في تفكيك الوطنية العراقية المريضة، عبر اطلاقها برنامجاً ممنهجاً لنزع الوطنية من مكونات عراقية وتخوينها ومنح «شرف الوطنية» لمكونات اخرى، لجهة الولاء لرأس السلطة ومدى وثوقه بها.

مثلاً، عقب انتفاضة آذار/ مارس 1991، قامت السلطة بنشر

7 حلقـات مطولـة جداً في جريدة الحزب الرسـمية (جريـدة الثورة) للفـترة بين (3– 14 نيسـان/ ابريل 1991) تحـت عنوان مطول ايضاً (مـاذا حصـل اواخر العـام 1990 وهذه الاشـهر من العـام 1991.. ولمـاذا حصـل الـذي حصـل؟) ويعتقـد انها كتبـت من قبـل صدام حسـين، ثـم اجريت عليها تعديـلات صحافية ومراجعـات من قبل المستشـارين والكتاب الصحافيين التابعين الى ديوان الرئاسة، ووفقاً لغسـان العطيـة فان «هذه المقـالات لها اهمية خاصـة في معرفة طريقة تفكير النظام وخاصة رأس النظام».

حاولـت السـلطة من نشر تلـك السلسـلة الفقيرة والسـاذجة في مقاربـة الانهيـار، تعويم فكرة سـقوط تجربة النظـام، وتبرير انتفاضة 1991، بكونهـا نتـاج ارث هائل من السـلوكيات المشـوهة والعقائد المغلوطـة والانكفـاء الى الشـعبوية الاجتماعيـة ونقـص «الانتـماء الوطنـي» والتشـكيك بهوية السـكان العراقيين في الجنوب والشـمال والطعن باصولهم الاجتماعية و«فساد اخلاقهم»، وبعيداً عن الافكار السـطحية السـاذجة والتبريرات غـير العلمية المفتقـرة الى المصداقية والدقـة والتحليـل الموضوعـي لتلـك المقـالات، كانـت اللغـة التي كتبـت بها، مخيفة ومرعبة، وكيف انها اختلقـت تاريخاً مزوراً ازاحت بـه السـلوكيات السـلطوية جانباً، وحمّلت المسـؤولية عـلى العراقيين وانعدام «الوفاء» لديهم.

بمرحلة التسـعينات، انفجرت كل تناقضـات «الوطنية العراقية» المشـوهة، وتحقق شرطها الاكيد بعدم تحققهـا يوماً، وانها ظلت أمنية عائمـة على سـطح خشـن مـن الخـراب الداميـة التي تطعن تماسـك المجتمع العراقي وتسـببت بتفككه وتهاويه وصولاً الى لحظة الاقتتال

الداخلي ما بعد 2003، وما مارسته سلطة الاحتلال والنظام السياسي اللاحق وتنافسه على حيازة السلطة دون الاستجابة للوضع الكارثي الـذي يهدد لاول مرة وحـدة الكيان العراقـي كجغرافية ومكونات، وانفلاش العقد الاجتماعي بشكل نهائي.

وبـدءاً من التسـعينيات، عـاد المجتمع مجـدداً الى المنابـع الاصلية لفكرة «المواطنة» و«الدولة»، وباتت السـلطة تعـزز تلك المنابع بقوة لتسهم بالتفكيك الكارثي للحفاظ على نفسها من الانهيار او مواجهة انتفاضة جديدة، ومثلما سـعت الى تفكيك «العشائرية» و«الطائفية»، عـادت مجـدداً الى تفعيلهـا لخلـق اطواق مـن الموالاة حول السـلطة، فاندفـع المجتمـع قبالـة ضعـف السـلطة واهـتراء الدولـة القابضة، للبحـث عـن مواطنـات جزئيـة يعـزز فيها حمايتـه الذاتيـة، فظهرت «مواطنـة عشـائرية» و«مواطنـة طائفيـة مذهبية» و«مواطنـة نفعية»، وظل عموم من العراقيين الذين يمثلون بقايا الطبقة الوسـطى الآفلة بلا هوية محددة منقسمين بين تلك «المواطنات» وذائبين فيها، الى الحد الذي اختفت فيه ملامح مجتمع موحد.

وطنية مفككة جديدة

هذه الانقسامات المريعة في جسد «المواطنة» العراقية، افرزت تمثلاً جديداً وفهماً غريباً لمقاربة احداث ما بعد 2003، فحالة الخلاص من نظام صدام حسين وادوار العنف والاضطهاد التي مارسها، شكلت ضداً نوعياً كارثياً جديداً، فسقوط الدولة المستقلة بغزو اجنبي متعدد الجنسـيات للاطاحة بنظام الحكم، كان مشابهاً كمقاربة سياقية لحالة تقبـل فكرة الغزو البريطاني في العام 1914 لازاحة السـلطة العثمانية،

وتأسيس نظام حكم عراقي، وتحت هذا الاطار تقبل المجتمع المهزوم نتيجة ممارسات السلطة المنهارة، الغزو على انه يأتي ضمن فكرة «الخلاص» من «العذاب العراقي»، واعتبار ان «الوطنية» الجديدة هي تنحصر فقط في معاداة واجتثاث البعث من العراق، وتتجلى باعادة احياء الممارسة الدينية المقموعة ولاسيما لدى الشيعة.

استحضر الشيعة العراقيون ذكرى تصفية النظام المُباد للزعيم الروحي لحزب الدعوة الاسلامية اية الله العظمى محمد باقر الصدر (8 نيسان 1980)، الذي تحوّل الى التاسع من نيسان ليتوافق مع المخيال السياسي للسلطة «الوطنية» الجديدة، وان الكارثة التي حلّت بالنظام المخيف، ما هي الا واحدة من علامات اشتغال المقدس بعد غيبوبته القسرية، وان القوة الرهيبة لفاعلية العداء ضد التشيع باتت معكوسة بحكم «انتصار الدم على السيّف»، لكن هذا الخلاص «الاميركي» للتاريخ الشيعي، يوافق ايضاً ضمن التاريخ الخاص بالطائفة، ذكرى اغتيال الامام الحسن بن علي (7 صفر 1424 هـ/ 9 نيسان 2003)، لكن الجماعة الشيعية السياسية اغفلت عمداً تزامن اغتيال الحسن واستحضرت فقط تصفية الصدر -، فاستظهرت اولى الشعارات السياسية بطريقة غير مباشرة فكرة «انتقام التاريخ» والتأثير القداسوي في الاقتصاص. وبطريقة ما كان التاريخ الغيبي يُحرك الشيعة بأن معاداة أي سلطة للسلالة المقدسة، سينعكس عليها «انتقاماً».

وكسياقية مضافة، لفكرة «الوطنية المتديّنة» او «الوطنية المؤمنة» التي ابتدعها كلاً من صدام حسين والمرجع الشيعي محمد محمد الصدر (اغتيل في 19 شباط/ فبراير 1999) في اوائل واواسط

التسعينات، انفلش المجتمع مجدداً بضراوة، وبات التعبير عن الوطنية مرتبطاً باستحضار المقدس والنصوص الحاثة على «طاعة السلطة» او الخروج عليها كلاً بتفسيره وتوظيفه السياسي، ورُحلت هذه الحالة الى ما بعد 2003، بوصفها الفلسفة الجديدة التي سيقوم على اساسها النظام ومعارضته في آن واحد. فالسلطة باتت تستقدم نصوص انتصار المهمشين، والمتمردين يستحضرون نصوص الانتقام. وباتت تلك الانتقالات الحادة هي المعبر «الوطني» الجديد في عراق ما بعد الدولة القابضة.

وطنية الارتكاس

يشهد العراق اليوم، حالة من «الوطنية» الانفعالية الطارئة، ليس لها مقومات سوى نزعة انتماء لما هو اقل من وطن واكبر من عشيرة، وهي مرتبطة بالحدث الآني الذي يحرك العواطف الطائفية او المناطقية او الاثنية ويحوّلها الى منطق للتصادم الاجتماعي، وبالتالي فأن هذه «الوطنية» هي حالة سائلة، تتحرك من جبهة الى نقيضها بذات الدرجة من الانفعال، وتمارس تبريراتها للاحداث وفقاً لحرارة المصلحة، بمقاربات مفزعة تتجاوز أي مفهوم عاقل لفكرة المواطنة والوطن والعقد الاجتماعي المرسوم في اطار الدولة الجامعة.

لذا فأن هذه الحالة، تفضي دائماً الى مزيد من التشظي بعد الهبة الانفعالية والتضامن الوجداني، لجهة تمثيلها الحر والمستمر لانهيار «المواطنة» وتفتت الدولة والعقد الاجتماعي قبالة صعود الطائفة والعشيرة والمنطقة، وبات العراق يعيش تسييلاً للتاريخ واعادة انتاجه، وكأنه يمر بزمن دائري يبدأ حيث ينتهي، ومع كل اعادة

تدوير تبرز ظواهر مشوهة تدمر المستقبل.

ويجب الاعتراف بدقة وموضوعية، بان انهيار الدولة وانفلاش المجتمع وصعود الشعبوية والفئويات، ليس نتاجاً لانهيار «حكم البعث» في العراق، انما هو نتيجة واقعية جداً لانعدام الدولة وتفكك المجتمع وموجات الاجتثاث والتخوين والتهجير والانقلابات الدموية والصراعات الحزبية والحروب الكارثية منذ العام 1921، فبلغ العراق قمة هرم التدهور التاريخي للمجتمع، واختلال بنية ومنظومة القيم والاخلاق العامة ايضاً، يمثل قروناً من التشوهات والتحولات التي اجهزت على الروح العراقية. وعليه فأن مرحلة تفكك العراق، انما بدأت فعلياً منذ قرون، وبلغت مرحلة النضج عند عتبة تشكيل العراق الانكليزي.

طبيعة المجتمع العراقي تمتاز بالتعقيد، لكن يمكن ايضاً تسطيحها اقتصادياً، فالمصلحة الشخصية، تمثل دعامة اساس في فهم العلاقة مع (الوطنية/ الدولة/ السلطة)، ونتيجة لانهيار هذا المثلث، بات المجتمع في العراق يعيش حالة متقدمة من «المشاعية» و«الزبائنية» التي ترعاها منظومة الفساد الواسعة، وتحول التعامل مع «الوطن» على انه مكان للارتزاق لا دولة.

وحتى مع بروز «وطنية السلاح» التي اختلقتها الازمة الامنية العميقة ما بعد 2003، والادوار المُرّة التي لعبها ذاك السلاح في تطويع المجتمع وصياغة سلطات داخل السلطة الواحدة، وتيارات داخل الطائفة الواحدة، ومحاولة السلطة الحاكمة تبرير انتشار السلاح غير الشرعي واضفاء طابع من القداسة والمشروعية عليه، ولا سيما

في تجربـة ما بعد سـقوط الموصل في حزيـران 2014، وفتوى «الجهاد الكفائـي» التي اصدرها المرجع عـلي السيسـتاني، وتلقفتها المجاميع المسلحة لتكون حجر زاوية بناء الدعاية لـ«الوطنية المقدسة» لشرعنة «السـلاح» وسـطوته وتبرير وجوده بوصفه ضامنـاً للوجود الفئوي القابض على السلطة.

بالعمـوم فان هـذه التجربة لم تكن الاولى لبروز السـلاح، فقدت جرّبت السـلطات الحاكمة والسـلطات الموازية لهـا على مدى عقود، تحريـر العنـف الاجتماعـي عـبر كيانـات مسـلحة موازية لاسـتنقاذ السـلطة واضعـاف الدولـة المؤسسـاتية، فعقـب انقـلاب العسـكر في العـام 1958، عمـل الشـيوعيون حلفاء السـلطة الشـكليون على انشـاء جماعات مسـلحة برزت خلال تمرد عبد الوهاب الشـواف في كركوك – الموصل (1959)، وشَـكَلَ البعثيون عقب انقلاب شـباط 1963 (الحـرس القومـي)، وفي العام 1970 شـكل نظـام (البعث – صدام) ميليشـيا «الجيش الشـعبي»، وفي التسـعينيات شـكل النظام ذاته ميليشـيات موازية (فدائيو صدام – 1994) – (جيش القدس – 2000)، وعلى المقسم المعارض، كانت الاحزابات والكيانات تشكل جماعاتها المسـلحة والتي لعبت دوراً مريعاً بعد سـقوط سلطة صدام، كـ(فيلـق بـدر – 1982) و(كتائـب الشـهيد الصدر) و(البيشـمركة كذراعين مسلحين لحزبي الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني)، وبعد 2003 تشـكل «جيش المهدي»، ومن هذه التشـكيلات فرّخت ميليشيات متعددة الولاء والهوية، استقرت اخيراً بـ«الحشد الشعبي». والسلطة دائماً تستوعب الفقراء بتشكيلات السلاح.

وبالخلاصـة، ضيـاع الهويـة الوطنية اربـك ما يمكـن وصفه على

انــه مجتمع في العراق، فلربــما هناك هويات فرعية ازدهرت كالشـيعة والكرد لكنها بالنتيجة هويات فصامية مريضة، وظلت الهوية السُـنية هوية معتلة ومنكمشة ولا تحسن التعبير عن نفسها لجهة انها ارتبطت بمفهـوم السـلطة القابضة دومـاً، ولم تعش خارجها وحين مارسـت دور المعارضة جنحت نحو التطرف والعنف الموجه.

وكفرضيــة مثبتــة، الهويــة الشـيعية بامكانهــا ان تعيش خــارج اية محـددات وطنيــة وبظـل انعـدام الدولـة، لكونها تأسسـت كمجتمع عميـق تاريخياً، اما الكرد فـأن هويتهم القوميـة ونزوعهم الانفصالي التاريخـي عـزز لديهم مفهـوم مواطنة تاريخيـة ذاتية ابعد مـن العراق ينتمـي الى الانكفـاء العرقـي والانحيـاز العنـصري. امـا المكونـات الاخـرى كالتركـمان والايزيديـين والمسـيحيين والصابئـة فتعاني من انفلاش الهوية التاريخية مرتبط بحالة الاستقرار الهش، هذه المكونات هي الضحيـة الاكثر تأثراً بالتفكك العراقي لجهـة ان هويتها الفرعية هوية ثقافية لا سياسية وبالتالي تنفلش وتضمحل بسهولة.

أهوال مستقبل الموصل: مدينة باتت بلا تنوّع*

تدل المؤشرات التاريخية على ان مدينة الموصل من ابرز المناطق التي شهدت تغيّراً ديموغرافياً عنيفاً نتيجة وقوعها على الخط التاريخي للحروب في المنطقة، فموقعها الجغرافي المؤثر اقتصادياً ومن ثم سياسياً جعلها تتفرد بميزة الوصل بين مناطق اطماع القوى الكبرى وصولاً الى لحظة احتلالها الجديد على يد تنظيم «داعش» الارهابي في التاسع من حزيران 2014. والعراق ايضاً، احد اكبر مناطق النزاع التاريخية التي تعرضت لتغيّرات ديموغرافية ونزوح مجموعات بشرية كبيرة في منطقة الشرق الادنى على مدى قرون طويلة تمتد الى حقب ما قبل الميلاد.

تهشم العقد الاجتماعي

وخلال الاحتلالات المتوالية، كانت مدينة الموصل تسلخ نفسها من انتماء ونمط معيشة وهوية ثقافية، وتعتنق اخرى تُحتمها معطيات «الفاتحين الجدد»، وانتج هذا الخط الزمني المتقلب تنوع مصادر الحكم للموصل ولوظيفتها الجغرافية سياسياً واقتصادياً وحتى ثقافياً ومذهبياً. ومن الصعب اعتبار ان ثمة «عرق» او «مجموعة» موصلية

1- نشر هذا المقال في موقع «السفير العربي» في 13 تموز/ يوليو 2017 باللغة العربية. وفيما بعد نشر باللغتين الانكليزية والفرنسية. فاز بالمرتبة الاولى لجائزة «نسيج» الممنوحة من الوكالة الفرنسية لتطوير الاعلام الدولي (CFI) بالتعاون مع مؤسسة سمير قصير (skyes) ومؤسسة (اديان) في اواخر العام 2017.

اصيلـة غـير المكونـات التي حافظـت على هويتهـا التاريخية بشـقاء، بحكم الذوبان المسـتمر لسـكانها بالمجموعات الوافدة اليها وتشكل مجموعات جديدة تسـتثمر الهويات الثقافيـة والاجتماعية القديمة او تزيحهـا وترفـع من قيمـة الثقافات الجديـدة التي غالباً ما تـزاح ايضاً مع وفود ثقافة اخرى مسـتعمرة للمنطقة. ومع كل تغيّر يدفع سكان المدينة وما حولها ضريبة باهظة من الدمار والنزوح والقتل والتشريد والعيـش في ظـل حصارات عـدة، وفي اكثر الاحيان النفـي النهائي، كتجربة تنظيم «داعش» المريرة.

منطـق السـيادة كان يُحتـم على الحكومـة العراقيـة القيـام بعملية عسكرية لاستعادة مدينة الموصل، هي الاكبر للنظام السياسي الجديد في العـراق منذ العـام 2003، لكن المفارقـة ان التنظيم الارهابي حين احتل المدينة في صيف 2014 لم تكن لديه امكانات بشرية او عسكرية او لوجستية كالتي كانت متوافرة للقوات الحكومية والبيشمركة لحظة الانهيار، او حتى حين حشـدت الحكومة افضل التشكيلات المسلحة لبـدء عمليات الاسـتعادة في 17 تشريـن الاول/ اكتوبر 2016. هذه المفارقة لا تعني اعترافاً بقوة التنظيم الارهابي، بل تشـير لعوامل غير مُدركة لسقوط الموصل، وستظل غير مُدركة حتى بعد لحظة استعادة المدينـة الان (بسـطت القـوات العراقية كامل السـيطرة عـلى جانبي المدينـة الايسر والايمن في 8 تمـوز/ يوليو 2017، واعلنت اسـتعادة كامـل محافظة نينوى في 10 كانون الاول/ ديسـمبر مـن العام ذاته)، لجهـة انفلاش مجموعة العلاقات المكونة لمفهوم «المدينة» وتبعيتها الى «الوطن» باعتباره الحاضنة الجغرافية والسياسـية والثقافية لها، فضلا عـن فقدان الثقـة العميـق بالنظام السـياسي، ازاء تفـكك العلاقات

الداخلية التي تربط مكونات المدينة بتاريخ التعايش الاهلي، وانحسار الوعي الاجتماعي بجدوى الاستمرار ضمن المجتمع الجامع والنمط التاريخي لبقاء الكتلة البشرية الموصلية على تنوعها الشديد في اطار واحد.

اخطر مؤشرات سقوط الموصل، كان تهشم العقد الاجتماعي بين مكونات المدينة. كان هذا بمثابة استئصال عمود الاستقرار الاهلي المدني – المديني، وتكسيره، والتعويض عنه بجدران عزل مخيفة بين الموصليين، على اساس الانقسام السياسي والاختلاف الديني والمذهبي والتمايزات المناطقية، والتباين الطبقي الحاد، والشعور بالهزيمة، وانتفاء العامل الوطني. عوامل شديدة الحساسية والخطورة أُزيحت لصالح العامل السياسي المباشر الذي طغى على سطح كل الازمات في البلاد، وتحول الى طبقة تعمية سوداء سميكة تحجب التفكير بمسببات العوامل الاخطر.

تخوين يقابل تمرد

في العام 2005 حين اجريت الانتخابات النيابية الاولى في اطار «الانتقال الديمقراطي»، قاطع العرب السُنة من الموصليين تلك التجربة، ما افرز استجابة سياسية غير مقنعة بالمرة، بحصول التحالف الكردستاني على 31 مقعداً تمثيلياً للمحافظة في البرلمان الاتحادي من اصل 41 مقعداً. الامر ذاته كان بمجلس ادارة المحافظة حيث هيمنت الكتلة الكردية، غير ان نسبة السكان الكرد (بما فيها المناطق المتنازع عليها) لم تكن تتجاوز 20 %، لكن المقاطعة السُنية وكثافة التصويت المُضاد والرغبة الحكومية والاميركية والاقليمية

بعـدم اعـادة التصويـت منعاً لتعقيد جديد للمشـهد السـياسي، عزز ذلك واقعاً سياسـياً مشـوّهاً بانت نتائجه طيلة السـنوات العشر التي تلـت ذلـك الخيـار الانتحاري. هـذه الخطـوة الخاسرة التـي خطاها الموصليـون السُـنة نتيجـة صدمـة عنيفـة غير متوقعـة بانهيـار النظام السـابق. لا يمكن القول ان سـكان المدينة كانـوا يوالون ذلك النظام بالمطلـق، لكن الموصـل كانت تعد واحـدة من القـلاع المتزمتة قومياً والمحافظـة دينيـاً، فضـلا عن ارثهـا العتيد بانتـماء النخبة العسـكرية العراقيـة اليهـا منذ تأسـيس الجيـش العراقـي في العـام 1921، ومع قـرار حـلّ الجيش العراقـي ظلّت تلـك النخبة متهمة بخيانـة النظام الجديـد ضمناً، ومعاقبة بالابعاد علناً. كان بالامكان احتواء الغضب القومي الموصلي والنخبة العسكرية، والتعامل مع التركيبة الاجتماعية الموصليـة المعقدة بآلية تراعـي خصوصية المدينة ومدى ثقلها في دعم النظام الجديد وتوطينها مجدداً في قلب الخدمة الوطنية.

كان التمـرد السُـني عنيفاً بـدءاً من 21 نيسـان 2003 حين تركت قـوات الفيلق الخامس في الجيـش العراقي السـابق مواقعها في مدينة الموصـل دون قتـال مع اقتراب القـوات الاميركية – (لحظة تشـبه ما حصـل ليلة سـقوط الموصل ايـام حكم المالكي)– وصـولاً الى لحظة ولادة تنظيم «داعش» واعلان «دولة الخلافة». كان ذلك الانسحاب المُخـزي في حقيقتـه انسـحاباً تكتيكيـاً لادارة التمـرد في السـنوات اللاحقة. عاشـت الموصل تدويـراً لإمكانات القوة، مـن الدفاع عن نظـام منهـار الى مواجهـة نظام قائـم، لكن هـذا التدويـر لا يعني ان تلك القوة سـتحافظ عـلى انتماءها بالقالب ذاته الـذي بات مرفوضاً ومفـككاً، لذا دُوّرت الخبرة الموصلية العسـكرية في ادارة التمرد على

اقـل تقديـر في الموصل لا خارجهـا، وباتت تُسـتقطب من الجماعات المسـلحة التي بغالبها كانت اسـلامية متطرفة، او بنزعات اقل تطرفاً بلبوس عروبية وقومية.

حرمان تلك الخبرات بداعي العلاقة مع النظام السابق واجتثاثها بوصفهـا «صاحبة ولاء مطلق» كان خطأً جسـيماً مـن النظام الجديد، وتكلفته كان في نهاية المطاف خوض معركة شرسـة مع تنظيم ارهابي طيلة 8 اشـهر خلفت دمـاراً هائلاً وجروح انسـانية مفتوحة وتهجير تاريخي للمكونات الاصيلة ومسح حضاري، وسياسة احتواء فاشلة طيلة سنوات سابقة يتحمل مسؤوليتها رئيس الحكومة السابقة نوري المالكي بسبب سلوكياته الطائفية وتحويل الموصل الى ثكنة يتحكم بها عسـكر فاسـدون، ومناكفات مع القوى السياسـية دون النظر عميقاً في قوة الموصل سياسـياً على مسـتقبل النظام ككل، وخطورة انفجار تمردها واستغلاله اقليمياً عبر تنظيم كـ«داعش».

اقتلاع التنوع

عُرفـت الموصـل كمدينة مأهولـة تُعبـد فيها الهـة في 1800 ق.م، ويُعتقـد انهـا اخـذت تسـميتها «نينـوى» مـن بانيهـا الاول القائـد الاشـوري «نينـوس» وفقـاً لبرديات المـؤرخ الإغريقي قطيسـياس الـذي كان طبيبـاً للملـك الأخميني أحشـيروش الثاني، لكن تسـمية الموصل كانت مرتبطة بحدث الخراب المؤلم، ففي 612 ق.م سـقطت الامبراطورية الاشـورية في نينوى، واطلق على المدينة المهدمة المُخرّبة (ماشپل) لتتحول المفردة لفظاً عند اليونانيين الذي احتلوها ايضا الى (موسپل) وبتعاقب الغزوات واللهجات تحولت الى (موسلين) ومن

ثم (موسل) فـ(الموصل)، لكن الدلالة الرمزية للاسم ظلّت كأي تفسير ميثولوجي مرتبطٌة بـ«الخراب». وبعد انتهاء حرب الاشهر الثمانية لم يتبق من الموصل القديمة سوى اطلال لمدينة مندرسة ضاعت ملامحها الثقافية والتاريخية والحضارية، بفعل التخريب المتعمد الذي احدثه التنظيم الارهابي، وضخامة القوة النارية وشراسة القتال بين القوات المُحررة والمُغتصِبة.

ونتيجة مباشرة للحروب والعواصف العاتية التي مرت على نينوى، كانت جذور التنوع تُقتلع بهمجية من ارضها، وتهزم التنوع الحضاري فيها، وتذكر التواريخ المعتمدة ان الساسانيين لجأوا إلى مذابح شنيعة لمعاقبة سكان الموصل من المسيحيين، فبعد سلسلة الهزائم المتكررة أمام البيزنطيين قام شابور بتصفية عنيفة استهدف مسيحيي نينوى ما بيّن 341 – 346م، فقتل أسقفها سمعان بار صباعي مع الاف من اتباع الكنيسة. ربما كان ذلك اول سلوك عنفي تعسفي ضد المكونات الموصلية.

تكرر المشهد ذاته مع مسيحيي المدينة لكن دون ارتكاب مجزرة انسانية، عوضها التنظيم الارهابي بتهجير قسري للمواطنين المسيحيين ومصادرة كل ممتلكاتهم وعقاراتهم وحاجياتهم الشخصية، فيما اعتبر منازلهم وقفا لـ«الدولة الاسلامية» مؤشرة بـ(ن) بوصفهم (نصارى). ولأول مرة منذ 18 قرناً سكتت اجراس كنائس الموصل في 20 آب 2014، اما مصير الكنائس كان اسوداً ما بين تفجير او تغيير للهوية بتحويلها الى جوامع، او نهب واغلاق.

فيما كان تعامل «داعش» وحشياً مع المواطنين الايزيديين الذين

تعرضـوا لتطهـير دموي قاس بتصفيـة اعداد كبيرة منهـم واختطاف الفتيات واعتبارهن «سبايا» واستغلالهن جنسياً ومعاملتهن كـ«رقيق جنس» واغتصابهن جسدياً وثقافياً بتحويل بعضهن الى الاسلام وفقاً للفهم التكفيري. كانت مأساة فضيعة ارتكبت بحق الايزيديين الذي تحصنوا بسلسـلة جبل سـنجار (35 كم)، ولقـوا حتفهم هناك مرضاً وجوعاً وعطشـاً وانتحاراً. هذه المأسـاة كانت السابعة والتسعون في تاريـخ مـآسي الايزيديـين العراقيين التـي خلدوهـا في وجدانهم عبر التاريخ بالمواويل والاقاصيص والملاحم الحزينة المُغناة.

بينما ظلت افعال التنظيم ضد الشيعة التركمان نسياً منسياً لم تكشف بعـد، لكنهـا بالتأكيـد لن تكـون اقل وحشـية بوصفهـم «روافض» واعداء مباشرين للتنظيم.

أفـرغ «داعش» وفقاً لنظرية خلافته المزعومة الموصل من تنوعها. حـوّل المدينـة الحضاريـة الى مجتمـع احـادي مغلق يحكمـه بالشريعة القسريـة عـلى المواطنين السُـنة، وخلق احقـاداً عميقة سـتظل تطادر عواقبهـا المدينـة، نتيجة انخـراط مواطنـين موصليين في سـلوكيات التنظيـم ضد مواطنيهم من المكونات الاخرى الذين تعايشـوا معهم لعقود ولربما قرون، لكن ميزاباً عنفياً وتكفيريا فُتح على تاريخ السلم الاهلي والاسـتقرار المجتمعي، والغى الروح الموصلية التي صمدت عبر التاريخ لكنها تهشـمت اخيراً كمرأة هرمة على صخرة عنيدة من صخور جبل سنجار.

لم يتخيل المسـيحيون او الايزيديون او الشـيعة التركمان والشـبك ومجموعـة صغيرة مـن الصابئة المندائيـين، انهم سـيكونون بمواجهة

هكذا اختبار قاس مع مواطنيهم المنخرطين في التنظيم الارهابي، وان حصيلة تلك المواجهة افرزت صدمة اجتماعية عميقة وانهيار ما تبقى من ثقة مهزوزة كانت تمثل ستاراً مانعاً طيلة 14 عاماً مضت، لتتحول الى كابوس مفزع حين يُقتلع الموصللي من جذوره ولكنته المتمايزة جداً عن اللهجات العراقية الاخرى والسمات الثقافية والتاريخية، ويُلقى خارج مدينته بلا تاريخ او هوية او ماضي يؤسس لمستقبل، طالما بات الحاضر ممر جحيم الى مخيمات وتهجير ونفي ومجازر.

استحالة التوطين

تعوّل الحكومة العراقية على اعادة النازحين الموصليين من المخيمات ومدن النزوح في كردستان وبقية المناطق العراقية الى الموصل، لكنها تبدو مهمة عسيرة مع حجم الدمار الذي لحق بالمدينة، وصعوبة توطين العائدين في احيائهم المدمرة مع انتفاء الخدمات وصعوبة اعادتها بالقريب العاجل، لكن الاشكالية الاصعب والاخطر على مستقبل المدينة، تتمثل باقناع المواطنين المسيحيين والايزيديين والشيعة التركمان بالعودة مجدداً الى الموصل. يبدو ان ذلك ضربٌ من المستحيل الذي يحفر عميقاً بالاستحالة، لجهة ان هولاء المواطنين انقطعت صلتهم بالموصل مع خروجهم اذلاء مُهانين ومجروحين بفقدان عائلاتهم وشرفهم وممتلكاتهم فضلا عن تدمير مراكزهم الحضارية والتاريخية والعبادية. هذا الرفض في حقيقته معناه ان الموصل باتت بلا جذور، وبلا مستقبل ينطلق من خصوصيتها الثقافية وتنوعها، فبالامكان اعادة ترميم الجوامع والكنائس والاديرة وحتى المواقع الاثرية، لكن هل يُمكن ترميم الروح المنتمية

لهذه الامكنة؟ هل يمكن اعادة الثقة بالتعايش المجتمعي؟

حتى الـروح السُـنية الموصلية التي انتجـت تراثاً فكريـاً معتدلاً، ووضعت الموسـيقى العربية على السـلم النغمـي المعاصر، وابتدعت الموشحات الرائعة، اختطفت ومُسخت وباتت ايضاً من تراث المدينة، فالعصف التكفيري الذي اذاب المنطقة كلها في مرجل الالغاء، قضى عـلى الارث المديني للتدين الموصلي او تراكـمات النهضة التي خلقها الصعود الوطني واليسـاري والقومـي العربي. باتت الموصل الان في مهـب اختبارات القيّم الجديدة المتطرفة لمرحلة ما بعد التطبيق العملي للتكفير والضغائن التي زرعها الارهاب في المجتمع ومكوناته.

هزة ارتدادية

ثمـة جيل جديد سـيكبر مقطـوع الصلة بالمـاضي المزدهـر مدينياً وحضاريـاً، صلتـه الوحيدة بالمـآسي الحاضرة في وجدانـه، والخراب الماثل امامه والتجربة الاليمة نفسياً، وحين تحاول العائلات استذكار الموصل التي عاشـوها في عقود سـابقة، سـيبقى ذلك اشـبه بحديث متخيل عن ارض فردوسـية ليس لها حضـور مادي ملموس في حياة جيـل تفتـت قـواه النفسـية بفعل الحـروب ومشـاهد الذبـح والقوة المفرطة والبلطجة الدينية.

ثمـة مخاوف مـن هزة مجتمعيـة ارتداديـة كعارض طبيعـي لما بعد الصدمـة، والتسـاؤلات كبـيرة عن مدى قـدرة الدولـة العراقية على ضبط التوازن في المدينة المحررة، واعادة تأهيل مواطنيها الذين عاشوا ثلاثـة اعـوام عصيبة في ظـل حاكميـة تكفيرية متطرفـة، دفعت بكل ثقلهـا التخريبي نحـو المجتمع وتهشـيم اواصره الحضارية والثقافية.

فـاذا مـا عجزت الحكومـة على اعادة اعـمار المدينة ومحـو اثار الحرب و«داعـش» بفترة قياسـية، فأن الخراب الذي خلفتـه المعارك وانعدام الخدمـات والتناحر السـياسي والتجاذبات الطائفية سـتظل حاضرة بقوة في اذهان شـعب المخيمات او الذيـن ظلّوا في الداخل، وتراكماته النفسـية سـتؤجج موقفاً جديداً قد يُفضي الى استغلاله اقليمياً في ظل وجود الحواضن المسـتعدة لصناعة نسـخة اكثـر تطرفاً من «داعش»، وتظـل الموصل هي الخاصرة الرخوة التي سـتكسر بها الحدود مجدداً، وتدخـل المدينـة في تجربة مريـرة تؤثر ارتداداتها على مسـتقبل العراق المتشظي بين الطموحات غير الوطنية.

الانفصال:
المشنقة الكردية للإفلات من التاريخ

تستدعي المخيلة الكردية التاريخية مشروع اقامة «الدولة» كواحدة من مبتكرات إعادة تشكيل «الهوية القومية» وصياغة الانتماء الجغرافي و«المستقبل الواعد» لمجموعة عرقية كبيرة مسلوبة التحكم بمصيرها ومتمددة على مساحة شاسعة بأربعة بلدان على الأقل (العراق، تركيا، إيران، سوريا، مع أقلية صغيرة في أرمينيا وجورجيا)، وتتنافس على النفوذ في منطقة ملغومة بالثروات والازمات. وإزاء هذه المخيلة الثورية، كانت الفاعليات الكردية تعتمد صيغاً لتحقيق الحلم النادر. ولكن، وفي كل مرة، كان مأزق التاريخ يصطدم بشراسة الواقع وحتمية الفشل بسبب التعقيد الجيوسياسي للمنطقة المحصورة بين امبراطوريات قديمة نشأت على أطلالها جمهوريات جديدة أكثر عنفاً في قمع الكرد وتبديد أحلامهم.

حلم الكيان الانفصالي

ليست هذه المرة الوحيدة التي يختبر فيها الكرد تطلعهم إلى إقامة «دولة قومية» في شمال العراق، لكنها المرة الاولى التي سيذهبون فيها إلى المشاركة في حسم الموقف من الاستقلال المستحيل في المستقبل المنظور. فحين اصرّ البريطانيون على تأسيس الملَكية في العراق (1921) رفض الكُرد المشاركة بالتصويت في استفتاء ضمِ المنطقة الكردية الى المملكة العراقية. وعلى الرغم من هذا الرفض، أخضع البريطانيون بصفقة معقدة المنطقة الكردية للعرش العراقي الذي

نُصّب عليه أمير حجازي من الجزيرة العربية، في الوقت الذي كانت البصرة (جنوب العراق) تعارض ذلك التنصيب وتطالب بـ«دولة خليجية» مستقلة.

قُمِعَ الرفض والمطالبتين الكردية والبصْرية عسكرياً، ونُفي المطالبون الى جزر المستعمرات والهند. لكن المتحقّق كردياً بات يُلقي بالظل الثقيل على المملكة المهزوزة، بعد ان أعلن الشيخ محمود الحفيد نفسه ملكاً لكردستان بموازاة فيصل في العام 1924، وكانت تلك هي المرة الاخيرة لقيام شبه دول كردية شمال العراق.. ثم حدث إبان الحكم الجمهوري غير المستقر اعلان المُلا مصطفى «الثورة الكردية» دون اعلان «دولة».

ومن الجغرافيا التي رسمها الشيخ الحفيد لمملكته المنهارة، تأسس المشروع الكردي بصيغته البارزانية، بالسيطرة على «الاراضي المقدسة للدولة الكردية». فالحفيد رسم جغرافيا مقاربة للتي يُصر الكُرد اليوم على انها مناطق استحقاق، من دهوك الى خانقين، وتقف عند حدود كركوك خشية البطش التركي، بمعنى شمول الحوض الاعلى للشمال العراقي بمجمله بالسيطرة الكردية. وبعد ذلك ونتيجة التبدلات الديموغرافية وسياسات التهجير والإلحاق الاداري، تمددت منطقة المطالبة الكردية بالأرض وباتت تشمل أراضٍ لم تكن ضمن التصور السياسي للدولة المفترَضَة، لتضم كركوك بوصفها «قدس الاقداس» وفقاً لتعبير المُلا مصطفى بارزاني. ولعل هذا التمدد كان نتيجة لاكتشاف منابع الثروة، والرغبة بحيازة مساحات تشكل حدوداً لخطوطِ صدٍ لمعارك ترسيم وتسوية المناطق المتنازع عليها مستقبلاً.

الثابـت في القضيـة الكرديـة عراقياً الإلحاح على الاسـتقلال، فيما تخضـع في المناطق المجـاورة لتعقيدات أكثر ولاشـتراطات المؤثرات الثقافية والهوية الاجتماعية والقراءة السياسـية. فنظراً لضعف الدولة العراقية وعدم استقرار مؤسسة الحكم ــ على الرغم من رعونة القوة ـــ كان الكـرد العراقيـون هم الأقدر على ممارسـة ضغوط عسـكرية وسياسـية وبناء تحالفات بينية معقدة مع الجوار ذاته، ذاك الذي يقمع الكرد بقوة وشراسة.

لكـن الآن، مـا الـذي يُمكـن أن يحصـل، بمـوازاة عنـاد التاريخ واسـتحالة الواقـع؟ كيف قـرأ الكرد خطوتهـم الحاليـة المُفزِعة لكل المنطقـة؟ وكيـف لهم أن يسـيروا بخطى سريعـة الى الانتحار باعلان دولـة مكروهة ومحاطة بأعداء حقيقيين دون منافذ تهوية اقتصادية أو حليف محاذي بامكانه كسر الحدود لإنقاذ رئتهم المعطلة؟

رسملة الاستفتاء

في كانـون الثـاني/ ينايـر 2005، وخـلال الانتخابـات النيابيـة المزدوجـة، وُضعت في المناطق الكرديـة صناديق الى جوار الصندوق الانتخابي الرسـمي، لقياس مقبولية فكرة الاستفتاء على الاستقلال. لم تكن تلك الصناديق رسمية. ولم تعلن السلطات الكردية مسؤوليتها المباشرة، وانيطت المهمة بمنظمات تنشـط في الدفاع عن حقوق الكرد تحت مسمى «حركة الاستفتاء الكردستانية». والنتيجة «نعم» ساحقة غـير معـترف بها رسـمياً، اسـتخدمت فيما بعـد كواحدة مـن أوراق الضغـط التفاوضي على بغداد، ورسـالة ناعمة لدول المنطقة، وحجر جديد يضاف الى أحجار المطالبة التاريخية.

بـذاك الاسـتفتاء غـير الرسـمي، الـذي بـدا مُدبَـراً وموجهاً عبر الادوات الحزبية، شـارك نحو مليوني مُصوّت. لم يضع علامة رفض الاسـتفتاء سوى 20 الفاً فقط، بنسـبة تصويت إيجابية بلغت 98 , 98 في المئة، مشابهة لنسب الاستفتاءات في الجمهوريات القمعية المعتادة.

ومـا يثير التسـاؤل هو عـدد المصوّتين الهائل مقارنـة بعدد نفوس المحافظـات الكرديـة حينهـا! وبحسـب تقديـرات الجهـاز المركزي للإحصـاء في وزارة التخطيط عام 2005، فنسـبة سـكان المحافظات الكرديـة الثـلاث (اربيل، دهوك، سـليمانية) يبلـغ 2 , 13 في المئة من عدد سـكان العراق البالغ عددهم وقتها 968 , 962 , 27 نسـمة، أي بـما يعـادل 67 , 406 , 118 , 2 نسـمة.. وما يعنـي ان ادعاء تصويت مليوني ناخب كردي في الاستفتاء غير الرسمي ربما يكون غير دقيق. فالحركة ذاتها حين سـلمت الامـم المتحدة، قبل الاسـتفتاء في كانون الاول/ ديسـمبر 2004 عريضـة بتوقيع 1,7 مليـون عراقي للمطالبة باسـتفتاء على استقلال كردسـتان عن العراق، لم تُشر وقتذاك لمناطق جمع تواقيع العريضة، ولا يمكن التحقق من صحة الرقم الذي اعلنته لعـدد المصوّتـين، كـما لا يمكـن تدقيق العريضـة لمعرفة نسـبة الكرد العراقيـين، ومناطق توزعهم، وحجم الكـرد غير العراقيين القاطنين في الاقليم الذين شاركوا سواء بالاستفتاء او بالتوقيع على العريضة.

وبحسب «هيئة احصاء إقليم كردستان»، بلغ عدد سكان الاقليم وفقا لنشرة ايلول/ سبتمبر 2017 نحو 5,765,043 مليون نسمة، ما عدا كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها في كركوك وديالى والموصل، مـا يعنـي ان هذا الرقم مرشـح للزيادة بنسـبة الثلث مـع اضافة كرد كركـوك والمناطـق المتنازع عليها. أي أن المؤسسـة الرسـمية الكردية

تمارس مناورة بزيادة نفوس محافظات الاقليم الاساسية لضمان التفاوض لزيادة حصة الموازنة، ولتعويض نفوس المناطق المتنازع عليها في حال عدم قدرتها على ضمها ادارياً بشكل رسمي.

لكن، ومع احتساب معدل مؤشر النمو السكاني السنوي والذي تحدده هيئة الاحصاء بـ 5 , 2 في المئة سنوياً، تبدو تلك الزيادة غير دقيقة لعدد السكان خلال 12 عاماً (2005– 2017)، ومتناقضة بشكل صارخ مع مؤشر النمو الديموغرافي الذي اعدته الهيئة بالتعاون مع اجهزة الامم المتحدة المختصة ومع جهاز الاحصاء في بغداد وخبراء من الاردن وتركيا.. وكأن ثمة طفرات رقمية لا صلة لها بالواقع. وعليه لا يُمكن افتراض نزاهة نتيجة التصويت على الاستفتاء.

وعلى مقلب مؤشر آخر، يقع بقلب المجموعة الكردية التي يُفترض ان تصوّت على الاستفتاء نحو مليون و300 ألف موظف يعملون في دوائر الحكومة الكردية ويتسلمون مرتباتهم من بغداد وفقاً لمعطيات 2016. لكن رسمياً، ووفقاً لمسح هيئة احصاء كردستان في 2013 قبل اندلاع الازمة مع بغداد وايقاف المرتبات، فان حجم العمالة الحكومية بلغ 50٫6 في المئة فيما كانت عمالة القطاع الخاص 48٫6 في المئة، وكلا القطاعين يعتمدان بشكل مباشر وغير مباشر على الحصة الاتحادية الممنوحة للاقليم لدفع المعاشات الشهرية، وهي السيولة النقدية الأكبر التي تُضخ شهرياً في اسواقه وتقدر بـ 80 مليون دولار (اكثر من 800 مليار دينار).

ما يعني ان القوة الحيوية الأكبر المدعوة للتصويت على الاستفتاء

متأثـرة اقتصادياً باجراءات بغـداد العقابية نتيجة سياسـات حكومة الاقليـم التـي تهيمن عليهـا عائلة بارزاني (مسـعود بـارزاني/ رئيس اقليـم، ونيجيرفان ادريس بارزاني/ رئيـس حكومة الاقليم)، والتي سـتكون مصدر قلـق كبير لبـارزاني والقـوى الحليفة له، لاسـيما مع تجربـة قطع المعاشـات التي مارسـتها بغـداد ابتداءً مـن العام 2014، ومع برنامج دفع متلكئ كواحدة من سياسات الضغط.

وعمليـاً فـإن الاقليـم يعاني مـن ضائقـة اقتصادية مريعـة، اثّرت عـلى مجمـل النشـاط في المحافظات التـي ازدهرت بقوة بعـد 2003، الى الحـد الـذي خفّض أسـعار العقارات ودفع موظفـي الحكومة الى البحث عن بدائل عمل لسـد العجز المالي، فضلاً عن الديون الكبيرة لشركات الطاقة، ونفقات «الحرب على الارهاب»، وتأمين محافظات الاقليم مع شسـاعة المسـاحة التي تنتـشر فيها البيشـمركة في المناطق المتنـازع عليهـا اضافة الى كركـوك، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان نسـبة القوى العاملـة في الاقليم المنخرطة في البيشـمركة والاجهزة الامنية (مهن القوات المسـلحة) وهي حكومية بالغالـب، تبلغ 16 في المئة من نفـوس اليد العاملـة... وبالطبع، لا بد من احتسـاب القيمة المضافة عـلى الفاتورة المُنهكة المتمثلة بالفسـاد المالي لحيتان كردسـتان الحزبية والعائلية.

تيه الهوية

مـؤشرات الانفصـال تبدو معدومة. يمكن تشـبيه ذلـك بانعدام المـؤشرات الحيويـة في جثة هامدة. لا يُمكن لكـرد العراق الانفصال حتـى بموافقة بغداد وقناعة الجوار، لجهة عـدم قدرة الدولة الكردية

العراقية على تحمل ضغط الشعوب الكردية الممتدة على مساحة 400 ألف كلمتر مربع، في ثلاث دول مجاورة (ايران، تركيا، سوريا)، بحصيلة نفوس تفوق الـ 20 مليوناً. لا يمكن لدولة الكرد في شمال العراق احتمال ضغط متطلبات «العمومة» الكردية التائهة، ما يعني سقوط الدولة الكردية الفتية بمعاول الكرد أنفسهم. انها مشنقة ذاتية برسم الانقسام والتباين الكردي.

يعتقد الكرد بحقهم في اقامة دولة في الانحاء الاربعة، رغم التباينات الثقافية والهوياتية لتلك الانحاء التي لا يربطها سوى التحدر العرقي المِيدي بوصفه الجذر الاول للجماعة الكردية المتشعبة، فيما تشتغل ببطن المجموعة تفصيلات متعددة قد تكون عامل انقسام هائل حين التفكير بالوحدة. وعملياً، ما يوحد المجموعة الكردية اليوم في تلك الانحاء هو «المخيلة الثورية لقيام الدولة». لكن وبإزاء الانقسامات العنيفة في الهوية الثقافية، يسقط عامل الوحدة وينهار، ويجد الكرد انفسهم أمام اختبار تاريخي وجودي شرس، يهدد مستقبلهم ويحوّلهم الى مجموعة تائهة تتمسك بجغرافيا تبْسط دول قومية قامعة عليها سيادتها وتُقتّر عليهم فتات الحقوق السياسية والثقافية.

وقطعاً لا يُمْكن وضع كُرد الجهات الاربعة في معصرة التوحيد القسري على أساس نشوء دولة قومية ضامنة. فان تلك المعصرة ستفقد قدرتها على استيعاب ثقافات البيئة والهويات الضاغطة بتلك الدول التي عاش بظلها الكرد وباتوا جزءاً من نسيجها الهوياتي الجمعي المطبّع سياسياً واجتماعياً. ومحاولة اختلاق كيان كردي منسجم ستحطم كامل المنطقة على صخرة التباينات العميقة

للمجموعة الكردية نفسها، غير الصامدة أمام عصمة التاريخ، وستهدد الاستقرار لجهة تقاطع الهويات الفرعية واللغوية.

العثرة التي لن يستطيع كرد العراق تجاوزها في مشروع اقامة «الدولة» المستحيلة، هي التشتت اللغوي علاوة على اشكالية الهوية الثقافية والتباين السياسي. فهذه «اللغة» تكاد تنشطر وتضيق وتنفتح وتلملم ذاتها في مصبات لفظية مختلفة، حتى بات الكُرد شعوباً «لغوية» رغم الدم القومي الذي يشحنهم بالعاطفة والانتماء. فالانقسام اللغوي شكّل ديموغرافيا ما يُعرف بـ«كردستان الكبرى» فاستحوذت اللهجات على الأرض والعرق، وباتت كردستان «كرمانجية شمالية» و«كرمانجية جنوبية» ويطلق عليها «السورانية»، وظلت كردستان العراق حبيسة هذه الاخيرة ومعها «البهدينانية»، فتغلبت الأولى وصارت اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والكتابة والنشر وحتى الصحافة. فرئيس إقليم كردستان العراق (المنتهية ولايته) مسعود بارزاني الذي ينطق وقبيلته وأنصاره بـ«البهدينانية» وجّه باعتماد «السورانية» كلهجة رسمية تفادياً للاختلافات، وكخطوة تمهد لمشروع توحيد اللغة، العسير، بلهجة واحدة.

وفي الأصل، فإن اللغة الكُردية المتشعبة التي التقطت خلال عمرها المضطرب، وتبعاً للتحولات، آلاف المفردات العربية والفارسية والإنجليزية والتركية، تعدّ لغة «هندوأوربية»، وبها لهجتان أساسيتان هما «الكرمانجية» و«البهلوانية» اللتان تنقسمان إلى 18 لهجة محلية. ويؤكد أمين شحاتة (الذي يُعَد كتابه «الكُرد.. معلومات أساسية» مرجعاً مرموقاً لدى الكُرد وجميع المهتمين بقضيتهم)، فأن «كرد تركيا وسوريا وبعضاً منهم في إيران والعراق يتكلمون البهدينانية،

في حين يتكلم معظم كرد العراق وإيران السورانية».

بينما ينشغل الرأي العام بالتصعيد السياسي الفارغ، يكمن البركان في القاع، وبينما يبحث السياسيون عن الحلول لافشال خطوة الانفصال، تبدو المعطيات الخانقة لكرد العراق جاهزة، بسبب طبيعة تعقيدات القضية الكردية داخلياً، وتصادمها الدائم في المصالح والشراكات. ويعي رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، أن إرث العائلة وقامة الملا مصطفى وتاريخ الدم الكردي، لن تصمد كلها أمام طوفان التفوق العددي لكرد إيران وتركيا، والذي سيعوِّم مفهوم «الدولة الكردية» ويجعله مجرد وعاء أجوف لتحقيق هدف حققه الكرد العراقيون قبل 40 عاماً، باتفاق الحكم الذاتي والاعتراف بالحقوق الثقافية، وقبل 25 عاماً بتوسعة تلك التجربة بالادارة الذاتية المباشرة بعد آذار/ مارس 1991.

الانفصال لم ولن يتحقق. والاستفتاء تحول الى ورقة تفاوض احرقت طموحات الكرد سريعاً مع متغيرات المنطقة وخرجت من تحت سيطرتهم كركوك، مع قناعة الكرد العراقيين بالبقاء ضمن العراق الموحد لصد الابتلاع الكردي المجاور لتجربتهم الفريدة في بلاد الرافدين.

الهوية الثقافية الكردية: متاهة في المجهول

يمتلك الكُرد في أنحائهم التاريخية الأربعة نحو 300 ملحمة اجتماعية وسياسية تتداول شفهيًّا، بعضها يرددها المغنون الفطريون الجوالون على القوى الكُردية فتعلق بالذاكرة المحكية، غير أن كُرد المدن أنفسهم ومجاوريهم من العرب والأتراك والإيرانيين لم تصلهم سوى عدة ملاحم شهيرة مدونة ومنتجة باحتراف كواجهة للأدب القومي الذي يعاني الاندثار، وأبرزها «كاوة الحداد» و«مَمّ وزين» و«دُمْ دُمْ»؛ لارتباطها بالمشغول السياسي والمحمول العاطفي والهم القومي، فيما تضيع الملاحم المتبقية في مغاور الجبال، رهينة اللهجات العصية على الفهم، والتي تعسّر التواصل بين الكُرد ذاتهم.

تيه اللغة

يواجه الكُرد أكبر تحدٍّ لهويتهم الثقافية متمثلًا في «اللغة» التي تكاد تنشطر وتضيق وتنفتح، وتلملم ذاتها في مصبات لفظية مختلفة، حتى بات الكُرد شعوبًا «لغوية» رغم الدم القومي الذي يشحنهم بالعاطفة والانتماء الأبدي، فالانقسام اللغوي شكّل ديموغرافية ما يُعرف بـ«كردستان الكبرى»؛ فاستحوذت اللهجات على الأرض والعرق، وباتت كردستان «كرمانجية شمالية» و«كرمانجية جنوبية، ويطلق عليها السورانية» فيما ظلت كردستان العراق حبيسة «السورانية» و«البهدينانية»، فتغلبت الأولى وصارت «اللغة الرسمية» في دواوين الحكومة والكتابة والنشر وحتى الصحافة. فرئيس إقليم كردستان

العراق مسعود بارزاني الذي ينطق وقبيلته وأنصاره بـ«البهدينانية» وجّه باعتماد «السورانية» كلهجة رسمية تفاديًا للاختلافات، وكخطوة تمهد لمشروع توحيد اللغة العسيرة بـ«لهجة واحدة».

وفي الأصل فإن اللغة الكُردية المتشعبة التي التقطت خلال عمرها المضطرب تبعًا للتحولات آلاف المفردات العربية والفارسية والإنجليزية والتركية، تعدّ لغة «هندوأوربية» وبها لهجتان أساسيتان هما «الكرمانجية» و«البهلوانية»، اللتان تنقسمان إلى 18 لهجة محلية. وتبعًا لأمين شحاتة الذي يعد كتابه «الكُرد.. معلومات أساسية» مرجعًا مرموقًا لدى الكُرد وجميع المهتمين بقضيتهم، فإنه يؤكد أن «كرد تركيا وسوريا وبعضًا منهم في إيران والعراق يتكلمون البهدينانية، في حين يتكلم معظم كرد العراق وإيران السورانية».

لذا فانقسام اللغة ضيّع فرصة عظيمة لظهور تاريخ محدد للآداب الكُردية، كما ضيّع فرصة أعظم منها لتدوين أدب كردي بملامح أكثر خصوصية. ويعزو المثقفون الكُرد مآزق تشتُّت اللغة وعدم توحيدها إلى الاضطهاد السياسي المتعاقب!

تيه التدوين

يُرجع مؤرخون أكراد بداية الأدب القومي إلى القرن السابع (ق.م)، لكن الدلائل التاريخية تضعف كثيرًا إزاء تلك العودة المغمورة، فمحاولات أرشفة وأرخنة الأدب الكُردي غالبًا ما تعود إلى عام 1071م، مرتبطة بسقطة سياسية، فجّرت قيامة الكتابة الكُردية تدوينًا، فيما ظل هناك تاريخ أدب محايث يتداول شفهيًّا، رغم التحوّل الذي طرأ على الهوية الكُردية الدينية.

ففـي عـام 1071م، ضاعت أحـلام الكُرد بالحفاظ على أنفسـهم كقومية تمسـك بالأرض الممهدة لقيـام الدولة في يوم ما. خسر الكُرد مناطقهم وهويتهم المحضة، إثر انتصار الجيش الإسلامي السلجوقي عـلى الدولـة البيزنطية المسـيحية، في موقعة «ملاذ كـرد» (ملازكير)، ويشـدد المـؤرخ الكُـردي محمـد أوزون (مـن كـرد تركيـا) في كتابـه «بدايـة الأدب الكُـردي» (ت: دلاور زنكي) أن «لهـذا التاريخ أهمية بالغة لدى الأكراد، حيث اقتحمـت القبائل الطورانية الغازية المدن، وفتحت بوّابة الأناضول، وتشبثت بالأرض، ورسخت فيها أقدامها، في هذا التاريخ اندحر سـكان الأناضول البيزنطيون، ولحقت الهزيمة بالأكـراد في موقعـة [ملازكير] لـدى مقاومة الغـزاة والتصدي لهم، وغدت هذه الانتكاسة مصدر ويلات ومآسٍ للأكراد لا تنتهي».

وتعـود أُولى رباعيـات كرديـة معروفـة مماثلـة لرباعيـات الخيـام الشهيرة إلى الشاعر الكُردي بابا طاهر الهمذاني (935- 1010م).

تبعثـر الكُـرد في الأرض، وباتت هويتهم متناثـرة، ومنذ الدخول الأول لهم في الإسلام حتى اللحظة، لم تظهر لهم ديانة إبراهيمية سوى «اليهوديـة»، فيـما المحاولات الضعيفة والخجولة في تأسـيس ديانات كرديـة محضة خرجـت أيضًا مـن المرجـل الإسـلامي كـ«الكاكائية» الشـبيهة بـ«الدرزيـة»، بينـما المسـيحية ماتـت في نفـوس الكُـرد منذ (ملازكير) لجهة قسوة ألب أرسلان السلجوقي.

الوقائـع الكارثية للأمة الكُرديـة خلقت أدبها المدوّن، وباتت «مم وزيـن» في القرن السـابع عشر الميـلادي -أبـدع في ترجمتها وتخريجها العلّامـة الراحل محمد سـعيد رمضـان البوطي (دمشـق، دار الفكر،

1982م)- أول تاريخ عابر للشفاهية إلى الكتابة في تاريخ الكُرد على يد مؤلفها ملا أحمد خاني (1650 – 1708م) التي يورد فيها نتفة عن هزائم الكُرد المكررة في تأسيس دولة.

الأدب الكُردي في غالبه شعر؛ فالكتابة تميل إلى الاستقرار، والشعر يميل إلى الإنشاد، وما بين الكتابة والإنشاد نشأ للكرد أدب، ابتداءً من الشاعر الكُردي (اللاأدري) حاج قادر كويي (1815– 1892م نسبة إلى كويسنجق شمال أربيل)، الذي حكمت عليه السلطات العثمانية بالإعدام، وأمرت بحرق كتبه وأشعاره. بينما الشاعر «فقي طيران» يعد أول شاعر قصيدة نثر كردية عبر منجزه الملحمي «برسيس» وتتحدث عن صراع الجان والعمالقة.

وعلى الرغم من التحديات المرعبة التي يواجهها الكُرد إزاء هويتهم الأدبية، لجهة عدم مأسسة كتابة التاريخ الأدبي وجمع الآثار الفنية والغنائية والشعرية لشعب تغرّب في الجبال، وأضاعته الدول والممالك، فإن منجزًا مهمًّا بات هو البوابة الواسعة لفهم العالم المتشعب لأدب الكُرد، أنجزه الكاتب الكُردي الدكتور معروف خزندار بموسوعة «تاريخ الأدب الكُردي» في سبعة مجلدات (3815 صفحة من القطع الكبير) صدرت عن (دار آراس) في أربيل (2001 – 2006)، دوّن فيها تاريخ الأدب الكُردي عبر ألف عام حتى عام 1975م. مستكملًا مشروعه بـ«موجز تاريخ الأدب الكُردي المعاصر» الذي طبع عام 2008 بـ200 صفحة من القطع المتوسط عن «هوشنك كرداغي» بدمشق.

أفرزت البداية الكُردية في الكتابة شعراء مؤسسين، هم آباء

هـذه الأمـة المتورطـة في التيـه، كمولـوي (1806– 1852م) الـذي ابتكر المقاطع الشـعرية الملتزمـة بالقافية، و مُلا خيـزر ميكائيلي (ملا خضر) من شهرزور (1797– 1855م) الشهير بـ«نالي» (تعني الأنين بالعربية) بعد أن شـهد انهيار الإمارة البابانية، وسالم الشيخ السُّليماني الكبير (1845– 1909م) الذي اتصف شـعره بالأسى والرثاء لشقاء الحيـاة في هـذا العـالم. سـميت بأسـماء هؤلاء الثلاثة أشـهر شـوارع وساحات وأسواق مدينة السُّليمانية.

تيه الحداثة

ومثلما يقول الشـاعر الفلسـطيني محمود درويـش «ليس للكردي سـوى الريح»، فليس للأدب الكُردي سـوى الشعر، والشعر وحده يُلخـص تاريخ الكُرد، رغم المشـغولات الأخرى في الرواية والقصة والمسرحية والنقد، غير أن للشعر سطوة.

ويفتتـح عـصر الكتابـة الحديثـة المُعلم عبـدالله گـوران (1904– 1963م) شـاعرًا تجديديًّا، مُطلقًا انقلابًا على الآباء المؤسسـين، برفقة شـيخ نوري شـيخ صالح (1892– 1959م) الذي يعد منظِّرًا لحركة التحديـث الكُردية، فكان گوران وصالح الأبوين الروحيين للشـعر الحديـث، وصاحبي الموجـة الأولى المعاصرة أو ما يُعرف بـ«شـعراء الحداثـة الأولى»، التـي امتـدت حتـى أوائل السـبعينيات مـن القرن العشرين لتبدأ الموجة اللاحقة، بعد أن ظهرت بواكيرها في الستينيات والتي يعتبرها المثقفون الكُرد حقبة أدبية مظلمة؛ لخلوها من أي منتج حداثي، رغم أن العالم كان يشتعل لحظتها تجديدًا وحداثة.

موجـة الحداثـة الثانية كـما يُثبتها الشـاعر والمترجم عبـدالله طاهر

برزنچـي، في مقدمـة أنطولوجيا الشـعر الكُـردي الحديث (1920–2007م) التـي صـدرت عـام 2008م عـن «ديـوان المسـار للترجمـة والنـشر»؛ إذ يقـول: إن «الموجـة الجديـدة أو الحداثـة الثانيـة، تأخـر ظهورها في الشعر الكُردي إلى السبعينيات؛ لأسباب متعلقة بالشاعر وظروفه الموضوعية والاجتماعية والسياسـية (...) إن الحداثة الثانية أرادت في خطوتهـا الجـادة تجنـب الركـود». ويشـير إلى أن الشـاعر الكُـردي أنـور شـاكلي «فرها شـاكلي» أعلـن الانقـلاب بمجموعته «مـشروع انقـلاب سري» (بغداد 1973م) عبر مقدمـة مقتضبة لكن غاضبة «بكل فخر واعتزاز تتوجه قصائدي نحو القرّاء وتاريخ أدبنا، وتعلـن عن نفسـها كريـادة لمرحلة تتجـاوز مرحلة عبـدالله گوران، وتحدد معالم شعر الحاضر والمرحلة الراهنة في كردستان».

لكـنّ ثمـة تاريخًا أسـبق من بيان انقلاب شـاكلي الـذي صدر من طرف واحد، وهو بيان جماعة «روانگة» (المرصد) اللاذع، من طرف الشـاعر الراحل شـيركو بيكس، والقاصّ كاكه مم بوتاني، والشاعر جـلال ميرزا كريـم، والقاص جمـال شـاربازيري؛ إذ أعلنت الجماعة بوضوح رفضها لأنماط الكتابة السـائدة، وبحثها، أو محاولاتها تحقيق أشـكال إبداعية جديـدة، وبعد عام فقط من إصدار البيان الشـعري لجماعة شعر 69 العراقية، الذي أطلقه فاضل العزاوي.

ولحـق بيـان «روانگة» بيان شـعري ظل مخبوءًا غـير معلن عنه في المـدة ذاتها، حتى كشـف في عام 1992م في مجلة «بـروژة» (المشروع) للشـاعرين لطيـف هلّمـت وأنـور شـاكلي. وفي تسـعينيات القـرن المـاضي، انطلقـت الحداثة الثالثـة، والتي لم تخلق مغايـرة حقيقية، بل كانت متأثرة بواقع الانفتاح السياسي، والتبدلات الطارئة على المصير

الكُـردي الجديـد في العراق، بعد الانفصال الذاتي عن مشـيمة بغداد عام 1991م، وبحسـب برزنچي فإن شعراء هذه «الحداثة» استثمروا المخيلـة فـ«كثـرت الانزياحـات، وعمـت الفـوضى (...) وكتبـت نصوص كونكريتية».

لكنـي أشـير إلى أن هنـاك موجة حداثيـة جديدة رابعة في الشـعر الكُـردي المعاصر، بانت ملامحهـا البكر بعد عام 2003م، رغم غياب بيـان شـعري جامع، أو مُنظّـر يُثبتها كريادة جديـدة، لكنها برزت في ظـل ركـود مزعج، مع شـعراء مجدديـن أبرزهم الشـاعر طيب جبار والشاعرة لازو.

تيه الريادة

كانت أول صحيفة كردية هي صحيفة «كردسـتان» التي أصدرها مدحت بك، في القاهرة عـام 1898م، واختلف أيضًا فيها المؤرخون الكُـرد بتحديـد تاريخ صدورها ومؤسسـيها، فيما ظهـرت أول مجلة تعنـى بالمـرأة وهـي «ژن ـ Jin» الأسـبوعية عـام 1924م، وفي عـام 1929م صـدر في يريفـان (عاصمـة أرمينيـا السـوفييتية) صحيفـة «رِياتـازه- الطريـق الجديدة»، ومجلـة كَلاويژ (نجمة سـهيل) ببغداد بـين عامـي (1939- 1949م)، و(هتّـاو) في أربيـل عـام 1954م، وصحيفة «كردسـتان» بإيران (1959- 1963م)، وفي دمشـق أصدر أبناء بدرخان صحيفة «هاوار- الصرخة» في المدة (1932- 1935م) و(1941- 1943م) إذ صـدر 57 عـددًا منهـا، وصحيفـة «روناهي» (1942- 1945م) بــ28 عددًا، وفي بـيروت صدرت صحيفة «روژا نو ـ rujanu» أي «اليوم الجديد»، في المدة (1943- 1945م).

ويرجـع تاريخ أول قصة كرديـة إلى عام 1925م، وفقًا إلى القاص حسـين عارف في فهرسـته للقصة الكُردية، فيما كانت رواية «الراعي الكُـردي» لعرب شـمّو، كأول روايـة كردية صـدرت في أرمينيا عام 1935م، وفي النقد، كتاب «النقد النثري التأثري» لشـيخ نوري شيخ صالـح، المنشـور في 25 حلقـة في جريـدة (ژيان ـــ الحيـاة) بين عامي 1925- 1926م.

الفصل الثالث

أزمة الانهيار الاجتماعي
اليأس الجماعي وانسداد افق التغيير

الانتحار في العراق: مؤشر اليأس الجماعي

يقفز الانتحار في العراق الى السطح اليومي للأحداث كظاهرة. هو واحدة من علائم الانهيار الاجتماعي الآخذ بالتصاعد منذ ثلاثة عقود. وحتّماً؛ الانهيار نتيجة حُزّمة مخيفة من الحقائق المُتعلقة بتغيّر انماط التفكير والمعيشة والفساد والصراع على السلطة.

فالقوى الحاكمة في بغداد الآن وسابقاً، تقبض على السلطة بقوة الدجل السياسي والعلاقات الزبائنية الممدودة بين مركزية الدين الطائفي والسلاح الميليشياوي القاهر الذي يوفر الحماية للمرّعى الغني، بالتالي هذه السلطة التي تكافح لديمومة البقاء عبر السياسات التخديرية والدعائية واستغلال الفقر والامية والشعبوية والطائفية، تمارس هدّماً ممنهجاً للنسيج الاجتماعي العراقي، فهي لا تقدم سوى الوصفات الكارثية والمعالجات المُريعة المرتبطة بالفشل وسط اهمال المشكلات الاجتماعية المتفاقمة.

جذور غير بعيدة

برز الانتحار في العراق، كظاهرة متفشية ومخيفة في الثمانينيات الفائتة، حين كانت حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية الايرانية 1980– 1988) تستعر بنحو مليون جندي عراقي من الطبقتين الوسطى والفقيرة، وهرباً من الموت المتحقق في الجبهات، كان الشُبان المقاتلون يلجأون الى ايذاء انفسهم عمداً لاجل اعفائهم من

القتـال. كانت اعمال الايذاء الشـخصي تلك عنيفة ومميتـة، وغالباً ما تخلـف عوقـاً دائـماً، وفي غالب الاحايـين كان الجنود ينتحـرون هرباً من المـوت في المعارك الدامية. معادلة يأس اجتماعي تسـحق بطاقتها القصوى الامل.

ابتكرت الحرب لنفسـها نمطـاً جديداً من التفكـير العدمي الذي يـؤدي الى المـوت. وكأن الموت خـارج الحرب هي حيـاة جديرة بان تمارس. ولا يعرف على وجه التحديد اعداد الجنود المنتحرين، لكنهم كثـر. فيـما الاسرى العراقيون كانوا يعتنقـون الانتحار للخلاص من التعذيـب الايـراني في المعتقـلات، ولنـدرة ادوات الانتحـار هنـاك، كانت ثمة طريقة مفزعة بأن يُمرر الاسرى سـلكاً غليظاً يُحمى بالنار في الصـدغ، او المـوت شـنقاً بالملابـس الرَّثـة، او القـاء انفسـهم على المنحـدرات الصخريـة في حقـول العمل الشـاق، عوضـاً عن الموت تحت التعذيـب، والطريقة الاخيرة كان يموت فيها كثر من المواطنين المعارضين ايضاً في معتقلات النظام العراقي السابق.

ازاء هذه فكرة – الموت هرباً من الموت – تبرز فكرة مضادة تخرج من نمط تفكير المجتمع المحافظ والقاسي ايضاً، ففكرة الانتحار غالباً مـا ترتبـط بـ«الضعف» و«المياعـة» المرفوضة من مجتمـع ذي خصال بدوية/ ريفية، فضلاً عن القراءة الدينية التي تعتقد بأن «الانتحار» هو اعـتراض على القدر المقنن من قبل الاله وبالتالي فأن مصير «المنتحر» هـو الخلود في جهنم، لكن ذلك لم يقـف عائقاً امام انتحار رجل دين في اربيـل برمي نفسـه من بناية يسـكنها. ورغم المسـحة الدينية لدى العراقيين يظل خيار الانتحار واحداً من الطرائق المجيدة للاعتراض على الاقدار الخائبة التي وضعوا فيها.

اجتماعياً، لم يوضع الانتحار كمادة سائلة تتحرك ضمن انماط التفكير الشائعة، الا خلال التسعينيات بعد انفلاش صيغة المجتمع العراقي القديم، واختلاق مجتمع جديد بقيم غرائبية فرضها الشظف الاقتصادي وتغيّر نمط تفكير الدولة القابضة.

فعقب الهزيمة المدوية لأعتى الانظمة القومية في المنطقة خلال حرب الخليج الثانية (حرب الكويت/ آب 1990 – اذار 1991، ما تلاها من حرب اقتصادية دامت 13 عاماً)، تحوّل نظام (البعث – صدام) من منطقة الفهم العلماني المتطرف لادارة المجتمع، الى بديل خطر تمثل بالاسلمة المركزية تماشياً مع الصعود الشعبوي للدين بالتزامن مع انهيار التجارب الاشتراكية التي اقتبستها الدول القومية بالمنطقة، وانفتاح الجبهة الافغانية الجهادية على دول المقاتلين حين عودتهم الى بلدانهم.

كان ذلك تغيراً غير مسبوق وانفلاشاً مريعاً للبنى المستقرة بمجتمعات مدجنة وريعية تدار عبر انظمة قامعة. وقبالة هذا التبدل السريع واجه المجتمع العراقي تشظياً هائلاً باستيعاب التبدل. فعلى مدى عقود كان الدين منفياً من خارطة الاهتمام. والافراد المتدينون يواجهون بعقوبات سياسية بوصفهم معارضون لنمط العقيدة العلمانية. فبعد ان كانت الدولة العراقية تحرض مواطنيها على الانفتاح، باتت تحرضهم بعنف على الانغلاق والتوجه الى الصيغ القديمة لتطبيق الشريعة. وشيئاً فشيئاً سرت العقيدة السياسية الجديدة مشفوعة بفكرة الهزيمة واللجوء الى «الله» لتبرير التجويع الدولي المريع.

وخلال التسعينيات عانى العراقيون جوعاً سافراً كشف عن سلوكيات اجتماعية صادمة من ضمنها «الانتحار»، لكن رغم ذلك ظلت المعدلات منخفضة لجهة ان حالة العوز كانت عامة، واسست عليها السلطة مفهوم «تشريك الفقر» كمعادل اضطراري لـ«اشتراكية الرفاهية» الذي ظل سارياً لعقدين منذ السبعينيات.

دخل المجتمع العراقي الى منطقة الهدم الممنهج لبناه المستقرة منذ العام 1980، وتصاعدت حُمى الانفلاش بالتساوق مع عسكرة «الدولة» و«المجتمع»، ومثالاً للقياس السطحي العام كانت الاغنية تمثل فرزاً واضحاً لفهم التغير الاجتماعي، بالانتقال من «اغنية التفاؤل» الى «اغنية الانكسار»، ومع نهاية الثمانينات، كانت الشعبوية السلوكية قد احتلت الصدارة.

سقوط الاستقرار

خلال التسعينيات، خرج المجتمع العراقي مهشماً ومهمشاً، فيما السلطة كانت مفروغة تماماً من قدرتها على معالجة التشوهات العميقة التي اصابت المجتمع، فلجأت الى تنمية الدين الطائفي ليكون مرهماً وثقب تنفيس للمرجل الاجتماعي الرافض، ومع نهاية العشرية التسعينية السوداء، لم يبق من المجتمع العراقي سوى هيكل العلاقات الطيفية النفعية وهي تتصارع على حيازة البقاء.

كرس الجوع في العراق خيار «الانتحار» كمنقذ حتمي من العوز. فالمجتمع المحلي العراقي يُبنى على اساس الشجرة العائلية الممتدة. وظل الفهم البدوي/ العشائري لتشكيل العائلة هو النمط الغالب مع غياب القانون، وخلال الحرب مع ايران، كانت السلطة ترسخ

نظريـة الحـرب الدائمـة، واطلق النظـام برنامجـاً لتشـجيع الانجاب بمعـدلات مرتفعـة رغـم ادراكه للمشـكلات الاقتصاديـة المتفاقمة والديـون المتراكمـة وفاتـورة الحـرب الباهضـة. الا انـه كان يدفـع بالعراقيين الى زيادة التفريخ ليكونوا حطباً زهيداً لحروب مقبلة.

وتلاقت السـلطة مـع واحدة من ابشـع الانـماط الحياتيـة المقززة المتمثلـة بـ«الانجـاب» غـير المنهج. فالصبغـة البدويـة/ الريفية في العراق التي تعززها «القيم العشائرية» المرتبطة بقوة الفحولة وحيازة الارض والزراعـة، اضافـة الى التشـجيع الدينـي المتـوارث والمرتبط بفكـرة الغلبـة العددية لـ«الاسـلام» قبالـة تراجع معـدلات انجاب الاديان الاخرى لتحقيق الهيمنة المستقبلية.

هـذا الفهـم افضى الى انفجـارات سـكانية في العـراق. ومع حالة الشظف والجوع وانهيار الاقتصاد تكسرت الرغبة الاجتماعية بالحياة وبـان خطأ السـلطة والمجتمع معـاً، وتداول الناس انواعاً بشـعة من الانتحـار الجماعي، كأن يقدم رب العائلة عـلى قتل افراد اسرته خنقاً بالغـاز او حرقـاً او ذبحاً كرد فعـل قاسٍ على الجوع وانعـدام القدرة الاقتصادية وانسداد الافق.

استخدم النظام هذه الحوادث لتسويق «مظلوميته». ولجأ عشرات المرات الى اسـتعراض نعوش الاف الاطفال الذين ماتوا جراء سـوء التغذية ونقص العلاجات والسرطانات المتفشية في المشافي الحكومية، بمواكـب مؤلمة للتأثير السـياسي على قـرارات المجتمـع الدولي. وفي الحقيقـة كان النظـام والمجتمـع الدولي يمدان سـكاكين طويلة تعمل يومياً على نحر العراقيين.

بالمحصلة فأن الانتحار في العراق تأسس نتيجة سوء ادارة الدولة للمجتمع. فالمجتمع العراقي في حقيقته، مجتمع مركزي/ بنيوي تديره الدولة او السلطة او النظام اياً كانت العقيدة او الفلسفة، فهو يخضع – أي المجتمع – الى التأثيرات المباشرة، ويتحرك ضمن الاطار الذي تحدده البُنى الحاكمة، واذا ما انعدم هذا الاطار يتحول الى مجموعة بشرية هشة تشتبك يومياً مع المؤثرات المحلية او الوافدة وتفرز صيغاً مريعة تعمل على استكمال الهدم.

نهاية الدولة: بداية الجماعة

باللحظة التي تمركزت فيها المجنزرات الاميركية والبريطانية في العراق بعد 2003، انتهت الدولة المركزية القابضة، وانفلش نمط المجتمع المُوَجَّهْ. وبرزت قبالة هذا الانفلاش انماط الجماعات المحلية بعقائدها الاجتماعية المندثرة. كانت الهوية الضاغطة للنظام هي السقف الحديدي الذي يكبس على المشكلات الاجتماعية.

وفي لحظة ما خلال التسعينيات سمحت السلطة بتنفيس المرجل قليلاً، فاندفعت الافكار الدينية الى المجتمع بصيغتين مؤثرتين نتيجة الظروف الجديدة: السلطة تسوق «الايمان السُني» بوصفه بديلاً عن تراجع القبضة الامنية والعقيدة السياسية في ظل انتشار «الصحوة الاسلامية» بالمنطقة، والعموم العراقي يدفع بـ «الايمان الشيعي» كصيغة مناكفة ومعارضة للنظام واستحواذ على المجتمع الفقير.

كلا الصيغتين كانتا نمطاً شعبوياً لمواجهة تهشم المجتمع. وعلى الشاشة الحكومية الوحيدة كان ائمة السلطة يدينون الانتحار ويغذون المجتمع بفكرة الموت من اجل «الوطن المؤمن». فيما كان يُنمي الامام

الشيعي الابرز آنذاك – محمد محمد صادق الصدر – فكرة الموت من اجل احياء الشريعة ولبس الاكفان. هذان الاعتقادان كانا غيمة عتيقة تسبح بسماء ملبدة بالغضب.

عقب هزيمة حرب الخليج الثانية، اندفع العموم الشيعي وجزءاً من العموم السني بانتفاضة ضد السلطة. ولعل ابرز الاهازيج المعارضة في (اذار/ مارس 1990)، كانت تعبر عن تلك السماء وعن ذلك الغضب: [«إحنا الغَيّمْنا أُوْ نُمْطِرّ نار إعّليْه»/ أي نحن الذين صرنا غيماً مُلبداً في السماء ونمطر ناراً على السلطة]. بعدها قُمعت الانتفاضة بعنف همجي، وقبالة هزيمة السلطة بالحرب، هُزم المجتمع بتطيير السلطة.

على الشاشة الثانية (تلفزيون الشباب) المبتكرة لسلطة نجل الرئيس الاكبر (عُدي) التي اطلقها في العام 1992، تصادم الحقلان، الرئيس يدفع بالاسلمة المتطرفة ونجل الرئيس يدفع بـ«الانفتاح المتطرف»، وعقب اصابته بعوق أثَّرَ على قدراته الجنسية نتيجة محاولة اغتيال غامضة في بخريف 1996، اشتغل (عُدي) على بث صيغة هجينة من الاسلام الانتحاري بالجمع بين (الطرق الصوفية والسلفية الجهادية والشيعية المأتمية)، وبات تلفزيونه الخاص يبث مواداً شديدة التحفيز على الكراهية وغاصّة بالموت المحتوم. فيما شن الرئيس ونجله حملات تفتيش دامية على مراكز المتعة الجنسية والمشروبات الروحية، بالتزامن مع برنامج محموم لبناء الجوامع والمساجد واستقدام أئمة متطرفين لادارة الوعي الديني الاجتماعي.

هذه الممارسات بالتأكيد مهدت الى غلبة الاسلام السياسي في

العراق بعد العام 2003، وضخت دماءً متفائلة بتجربة حكم المهمش الديني لمجتمع متعدد القناعات الهوياتية والسلوكية، وبدلاً من أن يُجرب المهمش التاريخي صيغة حكم اكثر قبولاً بالآخر، اعتنق ذات البرنامج الالغائي لنظام (البعث – صدام) بفرض القيم الاحادية بوصفها خلاصة التحرر من الانتقام.

وعلى مدى 15 عاماً (2003 – 2018) من الفشل في ادارة الدولة والتجريب الخاطئ على الحقل العراقي المنفلش، كان المجتمع يتآكل ويفقد خواصه التاريخية ويتحول الى جماعات هجينة حائرة مهمومة بصناعة دفاعات عنيفة للبقاء، فكان العنف هو الالة المتوافرة لتحطيم الخصوم الشركاء. وفي تجربة نادرة تهشمت الطبقات الاجتماعية وحلّت محلها طبقات نفعية انتهازية طارئة، عززت طاقة التدمير الذاتي.

امتصت الخامة العراقية المهترئة عقب سقوط بغداد، كل التشوهات الاجتماعية والسياسية التي افرزتها التحولات الحادة منذ تأسيس الدولة العراقية (1921)، واعادت انتاجها بأفظع ما يمكن توصيفه من همجية بشرية وشعبوية، وبات التحكم بالمجتمع يمر عبر صراع الجماعات والمصالح المتناقضة ومغذيات سوء ادارة السلطة. انها تركيبة كارثية للتفوق الطائفي والمناطقي والعرقي. انتحار جماعي للعقد الاجتماعي والشراكة التاريخية. من مجتمع الدولة الواحدة الى جماعات الهويات الفرعية الصدئة وهي تنقب بالماضي لاختطاف المستقبل.

الجماعة تقضم الفرد

سكب الاحتلال ناراً اغريقية على بيدر القش العراقي، فسرى الجحيم يأكل البنى الاجتماعية بوصفها صناعة دولة مركزية. وعبر سنوات مريرة كان البيت المحلي يتداعى، وفكرة الانتقام تسري جنوناً مرعباً بين المكونات العراقية، وعلى مدى سنوات التمرد على النظام الجديد، وظفت كل التناقضات لهزيمة الاخر، والعنف كان الاله المقدس الذي يعبده التنافس على السلطة، وكما يصفها توماس هوبز: «حرب الجميع ضد الجميع».

لم يكن الفرد العراقي يوماً فردانياً، دائما وما يزال يخضع لارادة الجماعة، ويتحرك عبرها لحيازة مصالحه، ما عدا سنوات قليلة نادرة حين هشّم نظام (البعث – صدام) خصيصة الجماعة/ العشيرة في السبعينيات وجزءاً من الثمانينيات لفرض سلطته واداتها القانون الصارم. لكنه تراجع مجدداً في التسعينيات واعاد انتاج الجماعة/ العشيرة عبر اطواق الولاء والبراء، للتحكم بالفرد الجائع والغاضب جراء سياساته.

السلطة كانت ومازالت وستظل في العراق، سلطة جماعات وعشائر، تفتقد عميقاً لروح بناء الدولة، وتعمل على هدم البُنى الدينامية لعزل العنف عن ادارة المجتمع. فحتى في لحظة «الانسجام الوطني» عقب سقوط الموصل (حزيران 2014 – تموز 2017)، استدعت السلطة المتعددة الرؤوس، الشعبوية الاجتماعية لحماية نفسها، ولأول مرة ايضاً تستدعى مباشرة العمامة الدينية لانقاذ مشروع الدولة الناشئة. لكنها ليست المرة الاولى باستدعاء كيانات مسلحة موازية.

جرّبت السلطات الحاكمة والسلطات الموازية لها على مدى عقود، تحرير العنف الاجتماعي عبر كيانات مسلحة موازية لاستنقاذ السلطة واضعاف الدولة المؤسساتية، فعقب انقلاب العسكر في العام 1958، عمل الشيوعيون حلفاء السلطة الشكليون على انشاء جماعات مسلحة برزت خلال تمرد عبد الوهاب الشواف في كركوك – الموصل (1959)، وشَكَّلَ البعثيون عقب انقلاب شباط 1963 (الحرس القومي)، وفي العام 1970 شكل نظام (البعث – صدام) ميليشيا «الجيش الشعبي»، وفي التسعينيات شكل النظام ذاته ميليشيات موازية (فدائيو صدام – 1994) – (جيش القدس – 2000)، وعلى المقسم المعارض، كانت الاحزابات والكيانات تشكل جماعاتها المسلحة والتي لعبت دوراً مريعاً بعد سقوط سلطة صدام، كـ(فيلق بدر – 1982) و(كتائب الشهيد الصدر) و(البيشمركة كذراعين مسلحين لحزبي الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني)، وبعد 2003 تشكل «جيش المهدي»، ومن هذه التشكيلات فرّخت ميليشيات متعددة الولاء والهوية، استقرت اخيراً بـ«الحشد الشعبي». والسلطة دائماً تستوعب الفقراء بتشكيلات السلاح.

فعالية الفقر في العراق لم تتوقف يوماً، وظل الماكنة النشطة جداً لانتاج العنف الاجتماعي، والمحفز المرعب لليأس الجماعي، والدافع المخزي الى الانتحار. لكن الان في العراق باتت دوافع الانتحار مرتبكة ومتنوعة. ولعل اغرب دافع يتمثل بانسداد الافق واليأس من تحقق التغيير.

سابقاً كانت مشكلات الدولة ومغامراتها الاقتصادية الفاشلة هي الدافع الاصيل. اما الان وبعد عقود، بات انهيار قيم المجتمع

وانفـلاش مقوماتـه وتراجع التجديـد فيه هو الدافـع الكارثي الذي يدفع بالمنتحرين الى هذا الخيار.

غرابة المصائر

اواخر كانون الاول/ ديسمبر 2017، حاولت فتاة الانتحار غرقاً بالقفـز من جسر وسـط بغـداد، لم تعـرف الدوافع الشـخصية. لكن تكمن الغرابة بالحالة الكُلّية التي عكستها قصة الفتاة وما كشفته عن عفن اجتماعي يضرب عميقاً.

وفقاً لمحضر الشرطة، اُنقذت الفتاة من قبل صيّادٍ هاوٍ شـاب كان قريباً بالصدفة من نقطة سـقوط الفتاة. اتهمت الفتاة فيما بعد الشـاب – وهـو عاطل عـن العمل – بسرقـة مقتنيات ذهبيـة كانت بحوزتها حين الانتحار، وبالتعمق، توصل المحققون الى سـائق سيارة الاجرة ووجهـوا اليه تأنيباً لتقاعسـه عن انقـاذ الفتاة. برر السـائق انه معاق وبرجـل واحدة فقدها بانفجار قبل سـنوات، ويعول نفسـه وعائلته كسائق.

تـؤشر الحادثـة على العناصر المثاليـة لدوافع الانتحـار في العراق: [العنـف الاجتماعـي (الفتـاة)/ الفقـر والبطالة (الشـاب الصيّاد)/ مخلفات العنف السـياسي (السـائق المعـاق)] والاطـار الرابط لمثلث الانتحـار، يتمثـل بغيـاب التنميـة والاسـتقرار الاجتماعـي وفشـل الدولة/ السلطة خدماتياً.

تنامـت حـوادث الانتحـار على نحو مضطـرد بعد العـام 2003، وبالطبـع فـأن مـؤشرات القياس الكَمّيـة غائبة، ومحـاولات البحث النوعـي في الدوافع والاسـباب غائبة ايضاً، فيـما الحكومات المتعاقبة

منـذ 2003 لم تضع ببرامجها معالجة ظاهرة الانتحار المتنامية، بل حتى مؤسساتها تتعمد التغاضي عن الاعتراف بذلك.

وفي احصائيـة يتيمة، أشّرت دراسـة فقيرة اجراهـا مجلس النواب العراقـي في العـام 2014، عـلى تصاعـد الارقام من مسـتوى الاحاد الى المسـتوى العشري، مشـيرة الى اعداد المنتحرين الموثقة لدى مجلس القضاء الاعلى بين (2003 – 2013) بلغ (1532 حالة) فيما الحالات الموثقة لدى وزارة الداخلية لنفس الفترة بلغت (906 حالات)، مبنية ان العام الذي قفز به الانتحار الى مستوى مخيف كان العام 2010.

ت	السنوات	الدعاوى
1	2003	13
2	2004	31
3	2005	46
4	2006	51
5	2007	64
6	2008	103
7	2009	95
8	2010	161
9	2011	253
10	2012	276
11	2013	439
	المجموع الكلي	1532

وبالطبع فأن الدراسـة النيابية لا تحمل السـلطة الجديدة مسؤولية الفشـل. فيـما تتحامل عـلى المنتحريـن لـ«فقدانهـم الـوازع الديني»، متناسـية بأن الحكام الجدد ينتمـون الى ذات المنطق الديني الذي يُحرّم الانتحار، لكنه ايضاً يبرر للسلطة فعالياتها اللصوصية.

وفي دراسـة كمّيـة جديدة مجـاورة، اعدها مجموعـة باحثين ضمن برنامج «الدراسـة العراقية الوطنية عن الانتحار» بالتعاون مع وزارة الصحة، تَقَصّت قياس الظاهرة بين عامي (2015 – 2016)، استناداً عـلى تقاريـر مراكـز الشرطة التابعـة لـوزارة الداخليـة في 13 محافظة عراقية (باسـتثناء محافظـات كردسـتان ومحافظتي نينـوى والانبار)، افـادت بوقوع (290 حالة) في العـام (2015) و(357 حالة) في العام (2016) بتفصيـل جنـدري (55,9 % ذكـور) و(44,1 % إنـاث)، مشـيرة ان نسـب الانتحار الاعـلى كانت ببغـداد والبـصرة. لكن في احصاءات اخرى تتصدر ذي قار وديالى.

فيـما تفيـد الاحصـاءات الرسـمية لمفوضيـة حقـوق الانسـان في العراق، عن تسجيل (544 حالة) في العام 2014، و(607 حالات) في العام 2015، بينها حالات لغير العراقيين كانت للاجئات سـوريات في إقليم كردستان.

الانتحار: ثقافة مقبولة

المنتحـرون بالغالب ينتمون الى اوسـاط محافظة دينية وعشـائرية، واعمارهـم اقل من 30 عاماً، لكن المؤشر الاكثر فزعاً انتحار الشُـبان الصغـار من جيـل العـام (2000) الذين ولدوا ضمـن الحقبة الاكثر ظلاميـة في العراق، وهولاء ضحية ثقافة مرتبكة ومزدوجة وهجينة، فهـم الجيـل الضائع، والخزان البشري العملاق دون اسـتثمار سـوى بدفعهم الى العنف وتجنيدهم في حروب الجماعات المسـلحة سواء في سـورية او العراق. وعبر تتبـع الاخبار اليومية في العـام 2017، كان اغلـب المنتحرين من هذا الجيل، وكأن روحـاً منطفئة جزعة احتلت

اجسادهم النحيلة وهي تشنق او تغرق او تحرق او يطلق عليها الرصاص.

تعد مؤشرات الولادة في العراق هي الاعلى عالمياً بنسبة 3,5 % سنوياً بواقع مليون ولادة، وازاء هذا الانفجار السكاني غير المسبوق، بظل تحطم الخدمات واستشراء الفساد، وشيوع الزبائنية الحزبية وتوظيف الخرافة الدينية، فان الافق بات مقفلاً امامهم، مع تحديات الطموح الشخصي بالخلاص من الانفاق العشائرية والشعبوية والتقاليد القاسية وثقافة الموت و«الاستشهاد» الذي يعاد انتاجه سنوياً ضمن طقوس الاحتفال الجنائزي بعاشوراء، ازاء الانفتاح الثقافي غير المسبوق الذي اسسه تنوع الميديا ووسائل التواصل الاجتماعي، وبأبسط المقارنات فأن هذا الجيل يجد نفسه محروماً بالمطلق من حق الحياة مع انهيار التعليم وتخلف التربية الاسرية وتفككها. ولعل دراسة International Crisis Group: «القتال أو الهرب: محنة ويأس «جيل الـ 2000» في العراق»، واحدة من ابرز التقارير الدولية التي كشفت المأساة العراقية.

ولأن طرائق تفكير الجيل الجديد الذي كَبُرَ دون رقيب بشوارب ثخانٍ، باتت مغايرة لجيل الاباء الذي تتلمذوا في مجتمع اكثر استقراراً، باتت ثقافة الانتحار اكثر مقبولية، والطريق السهل للتخلص من مرارة الواقع وقسوته.

ودون التفكير بعيداً في الدوافع، لكن انسداد الافق والاحباط المريع وعدم استثمار الحيوية الشابة وتنمية المهارات والمواهب، والشعور الدائم بالنقص واستحالة تحقيق الامال، وسط المقارنات

التـي تعقـد بين العـالم المدهش الـذي تسـوقه الشاشـات اليهم وبين واقعهم المنكسر وهو يعيشـون في مدن يسـفها الـتراب وتأكلها المياه الاسـنة وتحكـم قبضتهـا عليهـم العمائم والعشـائر والضغـط المادي الرهيب مع نشـوء طبقات ثـراء رخيصة اسـتهلاكية متخلفة، فضلاً عن عجز الدولة/ السـلطة بمعالجة الفساد والخدمات وتصميم عالم قابل للحياة في بلد يعج باللافتات السود التي تنعى الشبان المنتحرين عمـداً بذهابهم الى الجبهات المفتوحة للخلاص مـن التفكير العدمي الذي لا يؤدي سوى الى الموت نفسه.

مـا زالـت نسـبة الفقر عنـد مسـتويات مخيفـة: 5 ,22 في المئة على مسـتوى الوطني ككل، وقد تزيد في المحافظات الوسـطى والجنوبية إثر توقف الموسـم الزراعي الشـتوي 2018 بسبب شـح المياه وعودة المقاتلـين مـن الجبهات ودخول خريجـين جدد لسـوق العمل. وهي تصـل في المحافظـات التي تأثـرت بعمليات «داعـش» إلى 2 ,41 في المئة.. مع بقاء العراق ضمن مستوى البلدان الاكثر فساداً، عند المرتبة 166 عالمياً. فيما تبدو المؤشرات الاقتصادية للعراق ضعيفة ومقلقة.

تتصـدر محافظـة ذي قار (جنوب العراق) نسـبة الانتحار الاعلى، فيـما معدل الانتحار الوطني يسـجل يومياً ثلاث حالات انتحار على الاقـل. وفي ديـالى يرتفـع المؤشر الى حـد مخيف، حتى ان السـلطات المحليـة اعادت فتح التحقيق العام الماضي بعـدد من الحالات للتأكد مـن صحة دعـاوى الانتحـار، فيما شـكلت منظمات مبـادرة لخفض معـدلات الانتحـار. انتحـر 63 شـخصاً في ديـالى في العـام (2017) اغلبهم من النسـاء، واعتبر مجلس المحافظة ان اعداد المنتحرين فاقت لاول مرة اعداد ضحايا العنف، وانه بات السبب الثالث في المحافظة.

وخلال كانون الثاني/ يناير الماضي احرق تسعة منتحرين انفسهم.

فيما يقول مجلس القضاء الاعلى انه في العام 2016، سجّلت بغداد 38 حالـة انتحار متصدرة جميـع المحافظات، تلتها كربـلاء بـ23، ثم ذي قار مسجلةً 22 حالة.

وتظل كردستان العراق، جزيرة غامضة ومعزولة، فثقافة الانتحار هناك اكثر شـيوعاً من المدن العراقية الاخرى، وفاقمتها ازمة الحصار الاقتصادي الذي تفرضه سلطة بغداد عليها، لكن منذ سنوات طويلة كانت النساء تنتحر هناك بصمت اعتراضاً على الاعراف الاجتماعية. وتفاقـم الوضع سـوءاً بتزايـد المنتحرات من المواطنـات الايزيديات المسبيات على ايدي التنظيم الدموي «داعش».

وازاء هذا الارتفاع المسـبوق بمعـدلات الانتحار الا ان خدمات الرعايـة النفسـية تكاد معدومـة. وطبقاً لـوزارة التخطيـط فان عدد سـكان العـراق حتى منتصف العـام الماضي بات يلامـس 40 مليون نسـمة. بينـما عـدد المشـافي النفسـية (وهي بالاصـل اماكـن احتجاز مرضى عقليـين) في عموم البلاد، ثلاثة فقط، أي ان كل 12,5 مليون عراقي لهم مستشـفى، قبالة 206 ستة اطباء نفسيين فقط، فيما تصنف منظمي اطباء بلا حدود والصحة العالمية العراق كـ«موطن للامراض النفسية».

وغالبـاً مـا يُصنـف المجتمـع السـاذج في العـراق، المكتئب، والمنتحر بانه «مريض نفسي»، ودلالة التوصيف معنية بالاحتقار والانتقاص والاسـتهزاء، وبسـبب تلـك النظرة ايضـاً يُدفع الى المـوت. لكـن ثمة سـبب مضاف ايضـاً يتعلـق بانتشـار تعاطي

المخدرات الرديئة كـ«crystal meth» الـذي يدفع متعاطيه الى الانتحار بعد اشـهر قليلة، وغالباً ما يكون المنتحرون من البصرة بينهـم جنـود ورجال شرطـة كثر، لقربهـا من المصدر الاسـاس ايران.

وللانتحار طرافته ايضاً، حين انقذ سم للفئران فاسد مخلوط بمواد غير سامة لزيادة ربح التاجر المستورِد، حياة فتاة حاولت الانتحار في كربلاء. وربما هي المرة الوحيدة، التي يكون فيها للفساد فضيلة انقاذ حياة مواطن في العراق.

القانون «الجعفري»
يَسوق نساء العراق الى عصر الجواري

أحاط المتشددون من رجال الدين الشيعة، فكرة إخضاع «الأحوال الشخصية» إلى «الشريعة» بالعناية منذ أن صار لهم دور سياسي في العراق، وظلّت محاولاتهم حثيثة لفرض أحكام بدائية مقابل تهشيم قانون الأحوال الشخصية التقدمي الذي أُقرَّ في العام 1959، والعمل على إلغائه مستقبلاً بعد إفراغ محتواه وتشويه نصوصه بسلسلة تعديلات في مرحلة ما بعد 2003، سبقتها تعديلات «سياسية» قام بها نظام صدام حسين على مدى ثلاثة عقود.

تنطلق الدعوة الجديدة من كراهية قديمة نمت من القناعات ذاتها التي انطلق منها رجال الدين الشيعة قبل ستة عقود، ومحاولتهم «أسلمة» المجتمع وإخضاعه لسلطة بطريركية، وتوزيع المصائر الشخصية على غرف يجلس فيها رجال دين على الأرض ـ كدلالة على التواضع ـ فيما يمارسون دوراً هائلاً في تسيير المجتمع باعتبارهم حُراساً على الإيمان ـ كدلالة على الكبرياء ـ متحكمين وفق التفسيرات الغامضة التي يُخرجوها من بطون كتب عفا عليها الزمن والتطور الاجتماعي، كدلالة على التمسك بالشريعة وعلى الحاكمية.

سيرة مضطربة

تعود الجذور الأولى للموقف المتشدد من تشريع أي قانون أحوال شخصية يخضع لضرورات التطور المدني والمديني في العراق،

وإخــراج «الأسرة» و«الأفــراد» من الأعراف واجتهــاد رجال الدين والتأثـيرات الاجتماعية الواقعة عليهم نظـراً للبيئة الذكورية القابضة على مصائر النساء والمُسيّرة للمصالح اليومية طبقاً للصبغة العشائرية والقبليــة، والتحرر من نســق «المحاكم الشرعيــة» العثمانية الذي ظل ســائداً إلى مــا بعد تفكيك هــذه الدولة بنحو عقديــن ونيّف. الرفض الشــيعي لتحرير «المعاملات الشــخصية» من الفقه هو نتيجة مخاوف فقدان السلطة الروحية على «الأتباع» واضمحلال المكانة الاجتماعية – السياســية عند الســلطات. لذا كان هذا الرفــض موجهاً على نحو دقيق إلى «الحاكمية» على الأحوال الشخصية، فيما الفئة الأكثر تضرراً ســتكون بالضرورة النساء اللواتي يخضعن لهيمنة الأعراف والشروط الدينية القاســية التي تجعل خياراتهن الفردية محط «تحكم» اجتهادات حــراس الشريعة، عبر الســلطة المفوضــة إليهم دينيــاً وغير المعترض عليهــا اجتماعياً نتيجة الســيادة الذكورية التي تخشــى تحطيم صورتها التقليدية في المجتمعات الشرقية عموماً.

بــدأت معركــة الإخضــاع الاجتماعــي، في العــام 1876، حــين اســتكملت الســلطات العثمانيــة مــا يمكــن اعتبــاره لائحــة قانونيــة رســمية حديثة لتنظيــم التعاملات اليومية المتعلقــة بالتجارة والعقود والعقوبــات، عرفــت بــ«مجلة الأحــكام الشرعيــة» وكتبت على مدى ســتة عقود واعتمدت فقه المذهب الحنفي، وسرت أحكامها في المدن العراقية، مع إغفال متعمد لتنظيم الأحوال الشخصية. لكن الإشارة «الثورية» للوثيقة كان باعترافها بضرورة قانون «مدني» ينظم العلاقة بين الأفراد: «... والحاصل أن الإنســان من حيث أنه مدني بالطبع لا يمكــن أن يعيش عــلى وجه الانفراد كســائر الحيوانات بــل يحتاج إلى

التعاون والتشارك ببسط بساط المدنية».

ظلت الأحوال الشخصية أيضاً عائدة إلى «حاكمية» رجال الدين سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. الصدام الأول وقع حين أقرّ قانون «العائلة العثماني» في العام 1917، الذي رفضه رجال الدين الشيعة، ما جعل عامة الشيعة يعرضون عن تقديم قضاياهم إلى القضاة الرسميين فيما يخص «الدعاوى الشخصية»، ونقل عن أحد قضاة كربلاء وقتذاك أنه «مكث في منصبه تسعة أعوام لم يرَّ فيها ولا دعوى واحدة».

فالحاكمية الشيعية اعتبرت تحييدها بما يخص «الأحوال الشخصية» كاعتداء مباشر على سلطتها، على الرغم من أن الموقف الشيعي كان مؤيداً لدستور الاتحاد والترقي 1908 الذي نص على التحرر من «الشريعة» في حكم الدولة، والذي رفضه رجال الدين السُنة. إلا أن قانون العائلة العثماني المنبثق من ذاك الدستور قوبل برفض شيعي وموافقة سُنية. ومن المفارقة أن قانون العائلة العثماني ما زال مطبقاً في المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948 و1967 والواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الآن، بضمنها كل التشريعات الخاصة بالمجالس الروحية اليهودية والمسيحية وغيرها من الطوائف والديانات دون أي تعديل. فيما يحتكم القانون اللبناني في بعض نصوصه إلى ذاك القانون.

محاكم لضمان الولاء

عقب تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام 1921، ولضرورات سياسية بحتة، ولتقريب العلاقة بين الطائفة الشيعية والبلاط الملكي السُني نتيجة المخاوف الوطنية من انقسام يهدد العرش العراقي غير

المستقر، طرح أبرز كتبة الدستور العراقي الملكي، ناجي السويدي، بوصفه وزيراً للعدلية آنذاك، قانون المحاكم الشرعية المتأسس على القانون الوقتي للمرافعات الشرعية المُقر في العام 1921، والذي عززته المادة 77 من القانون الأساسي العراقي عام 1925 (الدستور الملكي). فجاءت تلك الخطوات إرضاءً للموقف الشيعي المتزمت من إدارة الأحوال الشخصية، والذي قُسّم بموجبه «الاحتكام الشرعي» على أساس محاكم شرعية «جعفرية» و«سُنية»، والأخيرة التزمت بقانون العائلة العثماني، وترأس المحاكم الجعفرية العالم الشيعي هبة الدين الشهرستاني. يُقرّ موظفين بريطانيين رفيعي المستوى، وهما إدجار بونهام كارتر (قاضي رفيع) ونيجل ديفيدسون السكرتير القانوني للمفوض السامي البريطاني بأن الحكومة البريطانية كانت وراء منح «الأحوال الشخصية» إلى رجال الدين الشيعة لـ«ضمان دعمهم للنظام ولنا»، على الرغم من اعتراض الانتلجينسيا الحضرية الممثلة بالنخبة العراقية المدنية والعسكرية التي خدمت في الدولة العثمانية، وصارت فيما بعد النخبة الحكومية من رؤساء وزارة ووزراء ونواب وقادة عسكريين، لاعتقادها بأن العراق يحتاج إلى «قانون مدني» وليس لاجتهادات شرعية يتحكم بها معمَّمون.

لكن الود الشيعي – الملكي لم يستمر طويلاً، واصطدم الطرفان في العامين 1933 و1945 نتيجة رغبة حكومات العرش بإيجاد قانون أحوال شخصية موحد، لينتهي الصدام بإلغاء التشريع بموجب قانون ذيل قانون أصول المرافعات المدنية والتجارية رقم 88 لسنة 1956، وذيل قانون رقم 40 لسنة 1963.

مثّل المجتهدون الشيعة الصخرة العنيدة إزاء طرح أي تعديل

لقوانين الأحوال الشخصية، على الرغم من تحفظاتهم على قانون المحاكم الشرعية الذي منحهم حيزاً كبيراً لإدارة شؤون الطائفة اجتماعياً، إلا أن رغبتهم الدائمة كانت تتمثل بفصل كل ما يتعلق بـ«الفرد الشيعي» اجتماعياً ومالياً عن الدولة، وإخضاعه لسلطة رجال الدين وحدهم، تعزيزاً لمكانة الطائفة، وخشية من صهر «المجتمع الشيعي» بـ«مجتمع الدولة» التي تتعاطى سياسياً على أساس الولاء للمواطنة المتمثلة آنذاك بالعرش والمملكة، مع بروز التيارات القومية الجارفة والماركسية التي حظيت بترحيب بعض الأوساط.

طرحت الحكومة الأولى للقومي رشيد عالي الكيلاني في العام 1933، مسودة مشروع لتوحيد قوانين الأحوال الشخصية السارية في المملكة العراقية، بوصفها أبرز تمثلات «الانقسام الاجتماعي الوطني العراقي»، كأحد مشاريع حزب الإخاء الوطني لمؤسسه ياسين الهاشمي، وشكل الكيلاني لجنة تدوين قانوني لإعداد مسودة القانون، لكن المسعى تعثر نتيجة اخفاق الحكومة سياسياً وحلها في أواخر العام نفسه، فضلاً عن ضغوطات نجفية.. ليعاد إحياء الفكرة مجدداً في العام 1945من حكومة حمدي الباجه جي والتي استمرت عامين وسميت بـ«حكومة القوانين»، حين شكلت لجنة من أربعة قانونيين لوضع «لائحة قانون الأحوال الشخصية»، وأنجزت هذا المشروع. لكنه ظل حبيس أدراج تلك الحكومة نتيجة الاعتراض الشيعي القوي الذي أطلقه آية الله محسن الحكيم، بدعم من مرجع الطائفة الأعلى محمد حسين آل كاشف الغطاء. وكشف الحكيم عن موقفه الرافض لقانون 1945 في رسالة إلى حكومة انقلاب البعث في شباط 1963، مجدداً المطالبة بإلغاء قانون 1959 الذي أقرته حكومة

عبد الكريم قاسم، بأنه – أي الحكيم – رأى أن القانونين «خالفا الشرع» وأنه في «العهد الملكي أرسل أحد أولاده إلى مجلس الأمة لحث النواب على عدم إقرار القانون، فانصاع النواب واضطرت الحكومة إلى إحالته على لجنة مختصة لدراسته وإعادة النظر فيه».

ظّل العمامة

شكّلَ آية الله محسن الحكيم جدار المعارضة الصلد لأية محاولة تحديث لواقع الأحوال الشخصية في العراق، وظل على مدار عقود يقود التحريض المباشر ضد المساعي الحكومية للتحديث، ووصل به الأمر إلى جعل عبد الكريم قاسم «فاسقاً» واعتبار حكومته «مخالفة للشرع»، ليختتم صراعه مع التقدمية العراقية بـ«تكفير» الحزب الشيوعي العراقي واعتبار أعضاءه الذين بغالبهم من الشيعة «كفاراً» في العام 1959، مبرراً مواقفه المتطرفة تلك لرفض الحكومة الجمهورية إلغاء قانونين ينصفان الأفراد العراقيين من الاستغلال، وهما قانون الأحوال الشخصية، وقانون الإصلاح الزراعي.

تحرير المرأة، كان سبب الصدام الأول بين قاسم والحكيم، ومعاداة الحكم الجمهوري لـ«الحجاب» بنى حاجزاً بين الرجلين، ما انسحب ليكون حاجزاً بين السلطتين. وبحسب أول متصرف جمهوري (محافظ) لكربلاء والنجف، فؤاد عارف، فإن حكومة الثورة رفضت منح ترخيص لطباعة كراس ديني نجفي بعنوان «العفاف بين السلب والإيجاب» بوصفه يحوي على «أفكارٍ رجعية»، فتفجرت الأزمة بين الرجلين، فضلاً عن ازدياد النشاط النسوي في التظاهرات المؤيدة للثورة ذات الصبغة اليسارية التي قادتها نساء سافرات في كربلاء

والنجف، ما جعل رجال الدين الشيعة يجمعون أنصارهم على مرتين متتاليتين بإشراف الحكيم والخروج بتظاهرات مناوئة.

كان الاعتراض الشيعي المباشر على قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم الزواج والطلاق والإرث، ويحدد تعدد الزوجات، ويشترط تزويج النساء بعمر يتراوح حده الادنى 16 – 18 عاماً منسجماً مع الفقه السني ولا سيما الحنفي منه، فيما الفقه الشيعي يجعل سن التاسعة سقفاً للتزويج الفعلي، وما دون ذلك، سنٌ يصح فيه كتابة عقد لـ«المداعبة الجسدية» دون «دخول شرعي». وأثبت كبار الفقهاء الشيعة في فتاواهم هذا «التصور الاجتهادي» كالمراجع محمد كاظم اليزدي، وأبي الحسن الموسوي الأصفهاني، ومحسن الحكيم، والخميني، وأبي القاسم الخوئي، والسيستاني الذي رفع أحكام زواج الرضيعة من فتاواه، فيما رفضها آية الله محمد حسين فضل الله وآية الله محمد باقر الصدر.

وتحقيقاً للثورية في القانون الجديد، بات الإرث يوزع مناصفة بين المرأة والرجل، لكن هذه المادة عُدلت عقب انقلاب شباط/ فبراير 1963، لجعلها مطابقة لـ«الحكم الشرعي»، إلا أن تعديل القانون لم يلغ من معاداة الحكيم والنخبة النجفية له.

ويمكن أن نرجع هذا التزمت الفقهي لكبار الشيعة إزاء أي قانون منصف للمرأة ومدنية الأحوال الشخصية، إلى رؤية المرجع الشيعي الأعلى محمد حسين آل كاشف الغطاء، بشأن المجلة العثمانية التي قيدت القضاء بالقضاة المعينين من قبل السلطة بأن «القضاء والحاكمية عند الإمامية منصب إلهي لا دخل له بالسلطان، ولا

بغيره، ينصبه العدل وجامعية الشرائط، ويعزله زوال بعض الصفات الركنية من العقل والعدالة والاجتهاد، فلا يتقيد بزمان ولا مكان».

العودة إلى الجذور

حين قبض صدام حسين على السلطة وحتى قبل إعلانه رئيساً مطلقاً للعراق، قامت السلطة بسلسلة تعديلات على قانون الأحوال الشخصية الذي وضعته الجمهورية الأولى. وعلى مدى 30 عاماً، أدخلت أكثر من 10 تعديلات على القانون على الأقل، كانت تستهدف حرمان المعارضين من حقوقهم الزوجية والإرثية، فضلاً عن الظواهر التي أفرزتها الحرب الطويلة مع إيران، لاسيما مع زيادة عدد الأسرى والمفقودين، وبعضها منح النساء حركة أكبر داخل المجتمع. لكن تعديلات أخرى سرت في التسعينيات واتجهت نحو «الأسلمة» بعد أن أطلق رأس النظام «حملة إيمانية» لترقيع العلاقة المنهارة بين السلطة والمجتمع العراقي، ولاسيما الغالبية الشيعية، على الرغم من أن ذاك الترقيع الديني أخذ منحى متطرفاً، أفرز ظواهر عادت بالمجتمع إلى حقبة ما قبل الدولة الحديثة، مع الدعوة إلى تبني «الدين» كمنهج حياتي يومي، والترغيب بـ«الحجاب» وإطلاق حمى التنافس الشيعي – السُني على أهلية الشريعة لحكم المجتمع، في محاولة من السلطة للحفاظ على نفسها.

لحظة سقوط نظام قابض وشمولي، كان ثمة فورة عنف مجتمعي آخذة بالتصاعد على نحو مقلق ومثير في عموم البلاد، وفي جنوبه (البصرة) تحديداً، مع بروز محاولات فرض «الأسلمة» بنمطها «الشيعي»، مستثمِرة قبول غالبية السُكان المتأثرين بالعاطفة الدينية

كتعبير عن حالة «الكبت التاريخية» منذ أن برز تيار التدين بعد حرب الخليج الثانية (غزو الكويت)، وكأن الأمر نوع من التعويض القهري لمعاداة أفكار وممارسات النظام السابق.. لكنه كان نوعاً من التخبط الديني المريع الممزوج بالعاطفة السطحية لتبرير الدفاع عن الذات المقموعة، وطريقة للانتقام من «العلمانية» التي انتعشت منذ بداية تشكل العراق البريطاني الحديث في العام 1921.. كانت الحلقة الأضعف لفرض النمط الجديد من الأفكار هو التعدي على حرية النساء المكتسبة عبر نضال طويل، وعبر سياسات إيجابية منذ صدور قانون 1959. فكانت النكبة المؤلمة في محاولة الرئيس الدوري لمجلس الحكم عبد العزيز الحكيم (نجل المعارض المتشدد للقانون آية الله محسن الحكيم) إصدار القرار 137، الذي مَثّلَ ردة رجعية إلى ممارسات يتحكم بها رجال دين ويفرضون تفسيراتهم على المجتمع، ويعودون به إلى ما قبل التنظيم المديني للدولة الحديثة. وعلى الرغم من إلغاء هذا القرار فيما بعد بتصويت غالبية أعضاء مجلس الحكم، إلا أن فكرة إخضاع الأحوال الشخصية التي أحاطها المتشددون الشيعة بالعناية ظلت مطروحة، ونجحوا بفرضها (وإنْ بتقنين للاسلمة الاجبارية) بوضع مادة دستورية تجعل احتكام الأفراد في شؤونهم الشخصية وفقاً للمادة 41 من الدستور العراقي الدائم المُقرّ في 2005 بأن «العراقيين أحرارٌ في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم، وينظم ذلك بقانون». وهذه الصياغة جاءت من طرف السفير الأميركي في بغداد حينها (2005) لإرضاء المتشددين الشيعة الساعين إلى إلغاء القانون ذاته.

واجـه القرار موجة اعتراضات واسـعة، ورأت عدد من النائبات العراقيـات أن تلك المادة «تفتح الباب لفتاوى عشـوائية في مقدرات ومصائر الأسر مما يؤدي إلى تفككها وتشرذمها، بالإضافة إلى ترسيخ الطائفية والتفـكك الأسري في المجتمع العراقي». ومع وصم رجال الديـن بوصمـة المناهضين للمـرأة، كان أيضـاً ثمة جهـد في المقابل، لوصم الناشـطين في مجال حقوق المرأة بالمناهضين للإسلام وبكونهم لا يمثلون مجمل المجتمع العراقي. وكثيراً ما جرى تصوير الناشـطين كمنفصلـين عن الوقائـع في العراق. وهو ما تُرجـم لاحقاً في البصرة بهجـمات مريعـة ضد النسـاء بحجـة مخالفتهـن الشريعـة والأعراف الاجتماعية، لاسيما بين عامي 2005 و2008.

وطبقـاً لسـجلات الشرطة وإحصـاءات جمعتها على مـدى ثلاثة أعـوام (2005 – 2008)، فـإن عـدد النسـاء المقتـولات في البـصرة بحجـة «مخالفـة الشريعـة»، بلغ 85 ضحيـة في العـام 2005، وارتفع العدد في العام 2006 إلى 96 ضحية، فيما شـهد العام 2007 أكبر حملة قتل منظمة، بلغ عدد ضحاياها 133 ضحية، لينخفض بعدها معدل القتـل إلى أقـل من 50 قتيلة في العام 2008 إثر حملة عسـكرية شـنتها الحكومة ضد الميليشيات المتطرفة.

وعـلى الرغـم مـن الإنـكار الحكومـي المحـلي حينهـا، والادعاء بـأن حـالات القتل «فردية» ولا تمثـل منهجاً منظماً ضد النسـاء، على الرغـم من أن معظم النسـاء قتلن على الشـبهة فقـط وبدافع «جرائم غسـل العـار»، أو انتقاماً من فتيات رفضـن إقامة علاقات مع رجال الميليشـيات بسـبب الفارق الطبقي والاجتماعي، إلا أن تشـابه طرق القتـل المروّعـة وتطابقها أشّرت على أن جهـات القتل واحدة، وهي

تنوعت بين التعذيب الجسدي الوحشي بآلات حادة، وإطلاقات نارية في الجسم، وبقر البطن، وسمل الأعين، والتعذيب حتى الموت بالمثقاب الكهربائي.

القانون الجعفري

بمنتصف تموز/ يوليو 2013، فاجأ وزير «العدل» حسن الشمري الأوساط بالإعلان عن مشروع قانونين مرتبطين معاً، وهما «قانون القضاء الشرعي الجعفري العراقي» و«قانون الأحوال الشخصية الجعفرية»، وتقديمهما إلى الحكومة التي بدورها إحالتهما إلى مجلس النواب. لكن عاصفة اعتراضات من مراكز الثقل المدنية في المحافظات الجنوبية وبغداد، فضلاً عن الاعتراض النيابي السُني والنسوي، شكلت حائط صد لعرقلة تشريع القانونين، اللذان مثّلا سابقة خطيرة في ترسيخ الانقسام الطائفي في البلاد، لاسيما وأن وزارة العدل لم تقم بالوقت نفسه بوضع مسودات قوانين موازية للطائفة السُنية أو بقية الأديان الأخرى لتبرير تمييز الشيعة دون غيرهم بقانون، ما رسخ الاعتقاد بأن حركة الشمري يقف وراءها حزب الفصيلة الإسلامي وزعيمه الروحي آية الله محمد اليعقوبي، تمهيداً للفوز في الانتخابات التي أجريت في العام 2014، بعد أن خسر الحزب ثقله السياسي ومقاعده في مجالس المحافظات ومجلس النواب. فكانت مغامرة سياسية «طائفية» قد تودي بوحدة البلاد المهددة، لحيازة عدد من المقاعد والامتيازات السياسية.

معاداة قانون الأحوال الشخصية العراقي انتقلت من آل الحكيم

إلى حزب اليعقوبي تحت الإطار نفسه: تحقيق الهيمنة السياسية والاجتماعية على الشيعة العراقيين، ونزع الصفة المدنية للدولة العراقية وإعادتها إلى حقبة الغرف الصغيرة في القرى التي يتحكم عبرها رجال الدين بالمصائر، دون مراعاة مخاطر الانقسام الاجتماعي في ظل فورة من دعوات التقسيم «الطوائفية» و«المناطقية». إلا أن مخاطر عودة طرح «القانون الجعفري» متاحة مع تلميحات نيابية بإعادة طرحه مجدداً بـ«مسمّى» آخر قد يغطي على الحساسية الطائفية للتسمية مع بقاء المحتوى بالخطورة ذاتها، ولاسيما مع وجود دعوة أثارت سخرية وانتقاد العراقيين للنائبة السابقة جميلة العبيدي التي طالبت بسن قانون يشجع على الزواج بأكثر من امرأة للقضاء على العنوسة.

الاغتيال والاختطاف في العراق: حقل التحريض المتسع

لا توجد إحصائية دقيقة للاغتيالات والاختطاف في العراق. فالسلطات الرسمية لا تكترث كثيراً بأرشفة الاخبار السيئة التي تحدث يومياً، أما الصحافة فلا تعير أهمية أيضاً لمثل هذه الحوادث، وغالباً تتعامل معها إذا ما هزّ اغتيال او اختطاف الرأي العام بنقل الرواية الرسمية «اضطراراً» ومن ثم تقمص رواية «جديدة» يضعها الممول المدعوم من جهة سياسية أو ميليشيا مسلحة، ويكون تسويق هذه «القصة» عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تعمل كماكنة نشطةٍ لتسطيح أي حدث ومن ثم ابتلاعه في خضم «قصص جديدة» تشبع الرغبات الفضولية وتثير زوابع من العراك الطائفي، وصولاً إلى التحريض الذي قد تكون نتيجته القتل او الاختطاف.

بازار الجريمة

ولأن بلاد ما بين النهرين اللذان يجفان على مهلٍ دون اكتراثٍ أيضاً، «بازار» جريمة مفتوح، تتطور فيه مهارات القتل والتبرير وتنشيط الخلايا الدموية، فإن السلطات هي أيضاً انعكاس بشع للشعبوية والطائفية التي أطاحت بالعراقيين في خرم الموت المتسع، وتفتقر للاحتراف الذي يُحتم قراءة ظواهر الإرهاب والعنف الاجتماعي، ومسبباتها عبر الحصيلة الرقمية التي تنتجها تلك الأعمال، فحتى اللحظة وبعد مضي 14 عاماً من سقوط نظام عبر احتلال والإتيان

بآخر «جديد» أنتج خطابات أزهقت الوطنية العراقية بعد أن حولها النظام «القديم» الى جثة متحللة أفرزت أمراض النظام الجديد. لم تستطع الحكومات المتعاقبة ووزاراتها من وضع برنامج أرشفة رسمي يضمن إتاحة إحصائيات موثوقة للرأي العام.

ولولا الحصيلة الرقمية الشهرية التي تصدرها بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) لأعداد الضحايا في المدن العراقية، إضافة الى موقع iraq body count الذي يحصي ويُصنف ويحدد هويات الضحايا العراقيين، لما كان من الممكن العثور على أرقام موثوقة لظاهرة العنف المباشر في العراق. وفي خطوة تدل على عدم الإكتراث والغرق بالفشل، احتجت الحكومة العراقية على نشر (يونامي) للاحصاءات الشهرية بعد أن أوردت البعثة أعداد العسكريين القتلى في عملية استعادة الموصل ضمن حصيلة ضحايا العنف لشهر كانون الاول 2016. هذه المحاولة تمثل واحدة من أعمال التضييق على نشر إحصاءات موثوقة، وتشير إلى العقلية المرعوبة من فضح تداعيات الفشل الأمني في البلاد مع تزايد مخاطر العسكرة والسلاح تحت مسميات مختلفة.

لكن بموازاة ضحايا العنف المباشر للأعمال الإرهابية والحملات العسكرية، وحملات الاغتيال والقتل المنظمة، تبرز ظاهرة موت جديدة تتمثل بحالات الانتحار المتزايدة في المدن العراقية التي تتمتع باستقرار نسبي (جنوب العراق)، لكنها تظل أيضاً أرقاماً غير موثقة رسمياً، لكن بعض التقارير المحلية والدولية تكشف أن محافظتي ذي قار (جنوب) وديالى (شمال شرق) تسجل أعلى نسب انتحار منذ أعوام.

نظام جديد برسم الاغتيال

تسرد رواية «قتلة» للروائي العراقي ضياء الخالدي لمحة مثالية عن عالم مافيات الاغتيال في العراق. ورغم أن الكاتب لم يستطع أن يُشير إلى الجماعات الحقيقية التي تمارس القتل المنهج عبر الاغتيال وعوّمت الاتهام، لكنها تظل إشارة اجتماعية يتيمة في كشف الظاهرة المتنامية، التي بدأت مع انهيار السلطة القابضة في التاسع من نيسان 2003.

في العاشر من نيسان 2003، كانت آلة قتل عشوائية تجتاح البلاد لتصفية أنصار نظام صدام حسين، ريثما تحولت إلى ماكنة منظمة تصطاد بعثيين ورجال أمن وضباط عسكريين وطيارين وشملت مثقفين وفنانين وحتى المعارضين للنظام المُطاح به الذين انتقلوا إلى خانة معارضة النظام الجديد. كانت أولى جرائم الاغتيال المدوية، قتل عبد المجيد الخوئي نجل مرجع الطائفة الشيعية الأعلى «أبو القاسم الخوئي» في بطن الصحن الحيدري. كان اغتيالاً بشعاً عبّرَ عن صورة العراق المقبل مع انفلات رغبات السيطرة على السلطة. وفي 29 آب من العام نفسه، اغتيل رئيس ما كان يُعرف بـ«المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق»، محمد باقر الحكيم بتفجير عنيف عند أحد ابواب الصحن الحيدري نفسه الذي اغتيل عنده الخوئي، وفي 25 ايلول من العام نفسه أيضاً اغتيلت عضو مجلس الحكم عقيلة الهاشمي حين فتحت مجموعة مجهولة النار عليها أمام منزلها في الكرخ بوصفها «علمانية سافرة»، فيما اغتيل الرئيس الدوري لمجلس الحكم عز الدين سليم في 17 ايار/ مايو 2003 بانفجار ضخم عند إحدى بوابات المنطقة الخضراء، وضاعت قتلته بين القبائل السياسية

والمسلحة في البلاد.

كانت تلك أولى الاغتيالات السياسية. لكنها كانت بوابة الإغتيال بدوافعه المتباينة طيلة 14 عاماً. المدن الجنوبية وبغداد كانت ومازالت حقلاً نشيطاً للتصفية الجسدية والاختطاف، وأية محاولة لحصر تلك العمليات ربما سيحتاج إلى سنوات من البحث والتقصي التي قد تودي بحياة من يتطوع لمثل هذه المهمة القاتلة. فيما تظل الإشارة الى القتلة الحقيقيين ومشغليهم ضرباً من مجازفة دامية.

... وسيلة لقمع الاحتجاج

خلال السنوات الثمان لحكم نوري المالكي المدعوم إيرانياً، وفشله في تحقيق السقف الأدنى من الخدمات والأمن، وبروز ظاهرة الإحتجاج السياسي والاجتماعي في المدن العراقية المختلفة، سواء كانت على المقسم الشيعي أو السُني، فإن الظاهرة المقابلة لها تمثلت باستخدام العنف المفرط بالتعامل مع تلك الاحتجاجات من قبل سلطة المالكي وترهيب الخصوم، والإقدام على اختطافهم وتصفيتهم أو ملاحقتهم قانونياً، ما أفرز واقعاً شبيهاً بالعنف الذي استخدمته السلطة البعثية.

في 25 شباط 2011، تظاهر مئات آلاف في مدن عراقية مختلفة ولاسيما العاصمة بغداد احتجاجاً على الفشل السياسي والخدمي والأمني والتفرد بالسلطة من قبل المالكي، وقمعت تلك التظاهرات التي بدأت في المحافظات الشيعية بقوة، فيما فضّت التظاهرة الأبرز بساحة التحرير ببغداد بعنف مفرط، ولوحق النشطاء فيها، واعتقلوا لأيام في مراكز احتجاز سرية واخرى غير رسمية، فكان أشبه

بالاختطاف وممارسة تعذيب وترهيب ضدهم.

كان الضحية الأبرز لتلك الحركة الاجتماعية العفوية ضد فساد السلطة، المسرحي والإعلامي هادي المهدي الذي اغتيل في منزله بالكرادة وسط بغداد في الثامن من أيلول/ سبتمبر 2011، وفي 23 أيلول 2015 اختطف المتظاهر جلال الشحماني في منطقة الوزيرية ببغداد والذي لم يطلق سراحه حتى اللحظة، وسط تكهنات بأنه قد قتل على يد الجهة الخاطفة «المجهولة».

غالباً ما يشار رسمياً إلى الجهات الخاطفة أو التي تقوم بعمليات الاغتيال بـ «المجهولة» في الروايات الرسمية الحكومية، فيما تتحاشى المنظمات الحقوقية والمدنية في بيانات الاستنكار تسمية تلك الجهات المعلومة بحكم الإتصالات التي تُجرى بين مستويات السلطة في العراق وتلك المنظمات لتسهيل إطلاق سلاح المختطفين أو لمعرفة مصير الذين تتم تصفيتهم. ستار من التعمية المتعمدة تقوم بها السلطة والمنظمات ذاتها بعدم الإشارة إلى الجناة، ما حفّزّ الفصائل المسلحة المنتشرة كالسرطان في المدن العراقية على القيام بأعمالها الإرهابية تلك بمزاج احترافي مع تفشي «الإفلات من العقاب» وخنوع المجتمع المدني لفعالية الترهيب المستمرة وتواطؤ السلطة معها.

أبرزت ظاهرة اختطاف الصحفية أفراح شوقي (اختطفت 27 ديسمبر 2016 وأطلق سراحها بعد أسبوع)، واختطاف النشطاء المدنيين السبعة (اختطفوا من سكنهم بشارع السعدون فجراً في 8 مايو 2017 وأطلق سراحهم بمزرعة نائية شمال بغداد) فضلاً عن حالات أخرى مشابهة في محافظات جنوبية، عن سلوك جديد يشير

إلى ضعف السلطة وحجم التواطؤ مع الميليشيات، ففي الحالتين أعلاه كانت الجهة الخاطفة مُعرّفة لدى الجهات الامنية، وبدلاً من تفعيل القانون وتجريمها وإعلانها ميليشيات إرهابية، قامت السلطات بحمايتها من الملاحقة أو حتى تحفيز المختطفين على رفع دعاوى قضائية ضدها لتكون اساساً لتقديم الجناة الى المحاكمة. فيما رضخ المختطفون إلى تهديد الفصائل المسلحة وتوصيات الجهات الأمنية بعدم الكشف عن الجهات الخاطفة حفظاً لحياتهم ولعدم تعكير الجو العام في البلاد إزاء مشاركة هذه الميليشيات بالحرب على الإرهاب. ولأول مرة تتقدم السلطات والمختطفين بـ«الشكر» للخاطفين على «هبة الإبقاء على حياتهم».

ميليشيات ضد المجتمع

فوضى السلاح في العراق، فعّلت قوى مسلحة باتت أقوى من الدولة والسلطة، تمارس إرهاباً ممنهجاً لا يقل عن إرهاب ما يعرف بـ«داعش»، إن لم تكن مكملة لمسلسل الارهاب ذاته، وداعمة له عبر إضعاف الدولة، بنتيجة أن القضاء على الجماعات الإرهابية الجهادية يحتم بالضرورة انتفاء الحاجة لأي سلاح غير شرعي مرتبط بالخارج على أساس محاربة الارهاب، لذا فأن هذا السلاح في حقيقته المستقبلية موجه إلى الداخل العراقي والأصوات المدنية المطالبة بـ«الدولة المدنية» لا بـ«السلطة الحزبية البوليسية» وإخضاع المجتمع لرؤيتها المتطرفة والشعبوية ببناء مجتمع أحادي مغلق يؤمن بذات المقولات الدينية المتطرفة التي يؤمن بها «الإسلام الجهادي» وعلى أساس عنصري طائفي ومناطقي، وإفراغ المدن العراقية من القوى

المدنية والديمقراطية تسهيلاً لحلم الانقضاض على السلطة بالكامل.

ممارسات الخطف/ الاغتيال/ التصفية/ الملاحقة/ التحريض، هي ممارسات عنفية من طرف السلاح ومشغليه، فضلاً عن الكتبة والصحفيين المأجورين الذي يقوم بمهمة دونية بمراقبة الأصوات الحرة والنشطة، والتحريض عليهم وخلق جو عام مضاد لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت مغناطيساً لاستقطاب الطائفيين والجيوش الالكترونية المدفوعة الثمن والمستنفرة لتسقيط أي صوت مخالف لرؤيتهم الهادمة، ما يبرر لحملة السلاح اختطافهم وتصفيتهم. بالتالي بات «الفيسبوك قاتلاً».

فخلال العام 2017 كانت حفلات التحريض والتسقيط ضد من يراد استهدافه، فبعد أي حملة من تلك الحملات، يتم الإعلان عن اختطاف ناشط أو كاتب أو صحفي أو فنان أو حتى مواطن له رأي، لتظل التمنيات بأن يحالفه الحظ إن كان اسماً معروفاً بان يطلق سراحه، إن كان مغموراً فيعثر على جثته في مكبٍ للنفايات كما في حالة الفنان المسرحي كرار نوشي الذي استبقت تصفيته حملة تسقيط مشينة أودت بحياته. فيما تمارس الشعبوية الاجتماعية فعلها المشين بالحماس ذاته إزاء حالات ابتزاز تتعرض لها فتيات، كم في حادثة المغدورة «نبأ الجبوري»، الصبية اليافعة التي انتشرت لها فيديوهات وصور بأوضاع حميمة وخاصة، سرّبها مجهول يعتقد أنه شاب كان على علاقة معها، فعملت ماكنة «الفيسبوك» على تجريم الفتاة وتناقل المواد المُسربة مع هجمة «أخلاقية» تجاه الفتاة التي لقيت حتفها قتلاً، فيما ظلّ المجرم الحقيقي طليقاً بحكم الحاكمية الذكورية التي تتسيّد المجتمع.

السلطة المخيفة

لا سلطة أعلى من سلطة الميليشيات، ولا صوت يعلو فوق صوت الطائفة، ولا موقف يُسمح به يقف بالضد من موقف حملة السلاح في العراق الجديد[1]. ففعل الاختطاف والاغتيال هو محصلة طبيعية لدولة منهارة تجاهد أن تكون نظاماً متماسكاً في ظل التمزق السياسي والاجتماعي والتدخلات الخارجية، واختطاف القرار الامني من قبل ميليشيات وفصائل. ولعل فضيحة اختطاف الصيادين القطريين والعمال الأتراك، صورة مقربة لحجم انهيار النظام وتغوّل إرادات مسلحة عليه و»دولة عميقة» من إرث نظام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

في ديسمبر 2015 أعلن عن اختطاف صيادين قطريين من أمراء العائلة الحاكمة في قطر مع حاشيتهم في بادية السماوة (غرب العراق). لم يعلن عن الجهة الخاطفة. في 21 نيسان 2017 أطلق سراحهم جنوب بغداد (المحمودية). ولم يُعلن أيضاً عن الجهة الخاطفة. لكن السلطات والرأي العام كانا على علم دقيق بالجهة الخاطفة التي تم التستر عليها،

1- عقب اندلاع انتفاضة البصرة بدءاً من حزيران/ يونيو (2018) وحتى ذروتها في ايلول /سبتمبر من العام نفسه، شهد العراق سلسلة اغتيالات غامضة ومريبة طالت نشطاء ومتظاهرين ومحامين ترافعوا عن محتجين تم اعتقالهم، وصولاً الى حملة قتل استهدفت نجوم مواقع التواصل الاجتماعي اوما يُعرف ب»الفاشينستات». حيث اعلن عن وفاة صاحبة اشهر مركز تجميل للنساء (رفيف الياسري) في ظروف غامضة (17 آب/ اغسطس 2018) تبين فيما بعد انها تعاطت جرعة كبيرة من مادة مخدرة، لكن التحقيقات دلّت على تورط قائد ميليشيا مسيحية موالي لايران يدعى ريّان الكلداني بالحادث. وفي 29 ايلول/ سبتمبر 2018، اعلن عن اغتيال وصيفة ملكة جمال العراق تارة فارس في وسط العاصمة بغداد من قبل مسلحين، تبين فيما بعد انهم ينتمون الى ميليشيا مسلحة. وفي 11 تشرين الاول/ اكتوبر 2018، تداول نشاط لعملية قتل شاب يافع يدعى «حمودي المطيري» في مدينة «الصدر» شرق العاصمة بغداد من قبل مسلح بتهمة «المثلية الجنسية». والمطيري يلقب في اوساط رواد التواصل الاجتماعي ب»ملك الانستغرام». وفي 25 ايلول/ سبتمبر 2018 اغتال مسلح في منطقة العباسية، وسط البصرة، الناشطة والمحامية والمتظاهرة سعاد العلي ضمن حملة ملاحقة النشاط في المدينة الجنوبية.

وأن أمـوالاً طائلة كان من المفترض أن تسـلم إليهـا لقاء صفقة مالية بلغـت 330 مليـون دولار وفقاً لما كشـف عنه رئيس الـوزراء حيدر العبادي، لكنها صودرت من قبل الحكومة. لكن الصفقة السياسـية، تمثلت بربط اختطاف صيادين في العراق دخلوا بتأشيرات رسمية مع صفقة المدن الأربع في سوريا بين الجماعات المسلحة السورية وأخرى إرهابيـة والسـلطة القائمة في دمشـق برعاية إيرانية قطرية –روسـية، وكأن العراق بات بستاناً إقليمياً لفض نزاعات خارج الحدود.

الجهـة الخاطفة نفسـها، اختطفت في الثاني من ايلـول 2015، من ملعـب كرة قـدم (قرب مدينة الصدر) قيد الإنشـاء 18 عاملاً تركياً. وبعـد مـضي ثلاثـة اسـابيع اطلق سراحهـم بمنطقـة جنـوب بغداد (المسـيّب)، عقـب مداهمـة لقيادة عمليـات بغداد أوكار الميليشـيا في شـارع فلسطين ما تسـبب بصدام مسلح راح ضحيته جندي عراقي، فشـكل ذلك الاشـتباك ضغطاً على الجهة الخاطفة فضلا عن وساطة إيرانيـة فاطلـق سراح العـمال. لكن بالنتيجـة لم تتجـرأ الحكومة على كشف اسم الميليشيا ولا تقديم الجناة الى المحاكمة.

الرعب الذي تعيشه المدن المستقرة نسبياً في العراق، بسبب انتشار السلاح غير الشرعي والمرتبط بالميليشيات، يشكل عائقاً حقيقياً امام تطبيـق القانـون وفرض سـيادة الدولـة، وتحقيق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ورفع سـقف الخدمات المتردي، فالعراق يشـهد فوضى مراكـز قـوى ومعرقلات تنميـة نتيجة ثنائيـة التحريض/ السـلاح، إضافـة إلى دعايـات الترهيب غير المباشرة المتمثلة بالترويج للسـلاح كضامن وجودي لـ«العراقيين» إزاء الارهاب والانهيار الأمني.*

*- نشـر المقال في موقع «جدلية» باللغة العربية، ونُشـره موقع «قنطرة» باللغتين الانكليزية والالمانية.

الفصل الرابع

أزمة العطش
الكارثة المائية في العراق

موسم الهجرة الى الكارثة!

في العـام 2040 سـيقتتل العراقيـون فيما بينهم بحـربٍ ضروس. لكن هذه المرة، ستكون حرباً غريبةً بسبب المياه، لم يعهدها العراقيون حديثـاً في احترابـاتهـم المتّقـدة، لكن طلائـع تلك الحـروب يبدو انها بدأت مع مقتبل العام 2018. ولن يصل النهران العظيمان الى المصب النهائـي في البحر. وبعد ثـماني اعوام (العام 2025) سـتكون ملامح الجفـاف الشـديد واضحة جداً في عموم العراق مـع جفاف كُلي لنهر الفـرات باتجـاه الجنـوب، وتحـول دجلـة الى مجرد مجرى مائي صغير محدود الموارد. وبذا سيسـتعيد العراقيون مجدداً حرباً اشعلها التنافس على المياه قبل نحو اربعة آلاف سنة بذات البقعة المتنازع عليها دائماً.

عودة الى ضفاف الدم

منـذ بزوغ أول توطين جماعي معـروف في بلاد الرافدين قبل نحو سـبعة آلاف سنة ق.م، سـيّلَ العراقيون دمهم دون اكتراث، احتربوا فيـما بينهـم «طائفيـاً» كأول صـدامٍ اقتصادي مسـلح بـين مجموعتين بشريتين تتقاتلان على حيازة «المياه» وشريط ارض خصبة بين دويلتي «أوما» و«لگش» (الالفيـة الثالثة ق.م) جنوب العراق لعقود انتهت بعهـد الملـك «انتيمينا»، وزيـادة على التقديـس، العراقيـون ابتدعوا لمياههم العذبة الهاً هو «إنكي».

ومُـذّاك العـصر المجهـول كان العـراق «التاريخـي» يوصـف بأنه السهل الرسـوبيّ الاخضر، وحين دخلت الحوافر العربية بكل الغبار الى السهل عُرف بـ«ارض السواد» لشدة خضرته، وحين تمَصّرَ وبات

العصب الاساس للزبائنية السياسية التي رعتها «الخلافة الاسلامية» أُطلق عليه «بستان قريش»، وباتت الغِلة تصبح ذهباً ودنانير وقوة اقتصادية تستوجب الصراع. وسمّاه الاغريق والرومان بـ«إلدورادو» أي «البلاد المُذهبة» لوفرة الناتج الزراعي، الذي اعتبره هيرودوتس انه يزيد في السهل الرافديني عمّا سواه بمئةٍ او مئتينِ مرة.

تشكلت في العراق القديم اصنافَ ريٍ ذكيةٍ ومبهرة، بعيداً عن الريّ «السّيحي» المتدفق بسلاسة الى البساتين، بل بفتح أقنية دائمة وشق انهر وتِرَعِ لاحياء اراضٍ خصبة بعيدة عن مصادر المياه. وعلى مدى قرون متواترة كانت الارض تتسع بالخضرة والثروة تتكدس والمياه تواجه اجهاداً مُدمراً.

منذ النشأة الاولى، كان العراق بلداً زراعياً وفير الثروة. وعُرِف عن سُكانه الاصليين ابتكاراتهم الزراعية والاروائية، وتمتعت مُدن الدويلات بشبكات مياه واسعة متجددة لاستصلاح مساحات ابعد من تلك التي تتاخم الانهر. وتشير المسوحات ان أول تفكير عراقي بحبس المياه العذبة والاستفادة منها لفرط وفرتها وفيضانها، يعود الى «العصر العَبيدي» (5300 –4000 ق.م) الذي نشأ بالمهد الرسوبي الغني واسس الشبكة الذكية التي ورثتها مع فجر التاريخ الدويلات السومرية، وبنى «آباناتم» ملك «لگش» أولَ سدٍ بالتاريخ هو «السد الغاطس» على جدول كيرسو، وشق قناة ريًّ اسمها – خومادمشا – ذات خزان مائي كبير سعته 4800 غالون يصب فيه جدول «لوماكين– شار» المُستحدث، وزاد من سعته الملك «إين آناتم» الى 49 ألف غالون، وفي 2400 ق.م بنى الملك «انتيمينا» سداً على جدول كيرسو ورمم الخزان المائي وحفر قناة ريٍّ تطلع من نهر دجلة إلى

«لگش» بطول 130 كلم، تعرف حالياً بـ«شط الغراف». والمفارقة ان هذه المنطقة ذاتها (ذي قار) باتت تُسجل اليوم اعلى نسبة عنف مسلح بين العشائر الزراعية لشح المياه.

وتظهر السجلات الأثرية ان «العصر العَبيدي» انهار بنهاية مناخية مفاجئة عند3800 ق.م، إثر انخفاض مستوى الخليج وبداية نشاط الكثبان، وزيادة الجفاف وارتفاع اللسان المحلي القادم من البحر وبداية التصحر ودرجات الحرارة اللاهبة، فانتهى العصر الحجري الحديث (العَبيدي) نتيجة التغيّر المناخي. وكأنها صورة مستعادة الان لبدايات ذاك التحوّل الموحش الذي ادخل المنطقة العراقية الجنوبية بالألفية المظلمة.

موسم دائم لـ«الصيهود»

يُسمي العراقيون مواسم القحط المائي صيفاً بـ«الصَيّهود»، حين تتقلص الموارد المائية نتيجة فرط الاستهلاك والحرارة والهدر الناتج عن التبخر، لاسيما بنهر الفرات الذي لا يملك شراييناً مغذية لزياداته المائية بعكس «دجلة»، الذي باتت الان ايضا مناسيبه منحسرة بعد قطع شرايينه الاهم من قبل ايران وانخفاض تدفقاته من تركيا. وخلال السنوات الاربع الماضية باتت تظهر جزر صغيرة بمنتصف نهري الفرات ودجلة على امتداد مسار جريانهما، فيما الضفاف زحفت امتاراً عديدة نحو عمق النهرين، والاكتاف العالية التي تصل الى 5 امتار تحولت وكأنها كماشات كئيبة وبشعة بعد ان عُمرت عبر عقود لدرء اخطار الفيضانات بمواسم «الخِنّياب» حين تغضب الانهار وتفيض.

شـهد العراق آخر ارتفاع منسوب قياسي في شتاء 1991، لينحسر بعدها ايضاً بمستويات مخيفة، تضاعفت عقب العام 2003، وسط اعتمادٍ كُلي على المشروعات المائية والاستصلاحية التي شُيّدت خلال القرنين الماضيين، ولاسيما خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كانت آخر شبكة ريّ وتخزين مائي عُمرت في القرون التي حكمتها الدولة العباسية، وإثّرَ سقوطِها (1258م) باتت الارض العراقية بلا راعٍ رسمي يقبض على السلطة مركزياً ويُديم الشبكة التي باتت مُخرّبةً ومهملة، وعلى مدى اربعة قرون قريبة ابتداءً من (1621م) وحتى (1892م) تعرضت مناطق الفرات الاوسط وجنوبها لثماني فيضانات مُدمرة ومجاعات مُهلكة، وفي عهد الدولة العراقية المُعلنة حديثاً (1921) غزت المياه المدن ومنها فيضانات بغداد الشهيرة لثلاث مرات على الاقل في العهد الملكي. وبينما كان الجفاف والتصحر والعنف يحصد السواد العراقي، فاضت عدة مدن عراقية خلال السنوات الخمس الفائتة، بسبب انهيار بُنية الصرف الصحي رغم هطول الامطار بالمعدلات الطبيعية المعتادة شتاءً، لكن الاهمال حقق اعجوبة «الفيضان» رغم انحسار مستوى النهرين، فيما لم تقم السلطات المائية بتبوير تلك المياه تحسباً للجفاف، فكان ضحيتها مقتل 58 عراقياً بصعقات كهربائية نتيجة تسرّب المياه من خطوط التوزيع.

تشهد مناطق الفرات الاوسط والجنوب تصعيداً عشائرياً مخيفاً نتيجة التخاصم على حصص المياه الشحيحة، وخلال الاعوام الفائتة تناحرت عشائر ما بينها بالسلاح لضمان حصة مائية لري اراضيها، لكن خلال العام 2017، سجلت عشرات الحوادث اليومية بين

العشائر الزراعية في نطاق الوحدة الادارية، او بين المحافظات المتجاورة، وعلى غير مرة تناشد الحكومات المحلية هناك، الحكومة الاتحادية بالتدخل لفض نزاعات مسلحة محتملة او فعلية بين العشائر على حصص المياه، وسجلت ناحية الاصلاح في ذي قار لوحدها خلال الربع الاخير من العام الفائت نحو 20 اشتباكاً بين رجال العشائر بسبب شحة المياه. وتقول الشرطة ان معدل الجريمة زاد بنسبة 40 % في ريف المحافظة نتيجة تدهور الزراعة.

وتعاني الاهوار التي تمتد على مساحة شاسعة بين ذي قار والبصرة من انخفاض حادٍ بمناسيبها بلغ 20 سم في الاشهر الست الاخيرة في المساحات المغمورة التي تمثل 10 % فقط من المساحات الاصلية للاهوار قبل تجفيفها، وفقاً لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، فيما يؤكد مركز العراق لانعاش الاهوار، ان المناطق العميقة من الهور توجد بها مياه مرتفعة. ما يعني ان المنطقة التي ادرجتها اليونسكو كجزء من التراث العالمي معرضة للاندثار وموت بيئتها وثقافتها الاجتماعية وانشطتها الاقتصادية. وتقلصت مساحة الاهوار في ميسان الى 35 كم فقط من اصل 1733كم. وتحتاج عملية ادامة الاهوار سنوياً الى 16 مليار م3.

لم يستطع العراق تحقيق أي اكتفاءٍ ذاتيٍ في محصولاته الاستراتيجية (القمح، الشعير، الرز «الشلب»، الذرة) فيما اندثرت زراعتي القطن والنخيل على نحو مؤسف. ويقول اتحاد الجمعيات الفلاحية ان مساحة زراعة الرز تراجعت الى 40 % وباتت اراضٍ محدودة بانتاجية ضعيفة، ولا تسد ربع الحاجة المحلية سنوياً، بحصيلة انتاج يصل الى 110 الف طن. وتناقصت مساحات زراعة الرز بمنطقة الفرات

الاوسط في العام 2013 الى 200 الف دونم، وفي 2014 الى 127 الف دونم، لتصل في 2017 الى 90 الف دونم فقط.

دجلة والفرات: رافدان لا يصلان البحر

تحاول الحكومة العراقية الحالية من ازمة المياه الرهيبة التي ستضرب البلاد خلال العقد المقبل ابتداءً من هذا العام، وفيما تروّج؛ ان الازمة مرتبطة ببدء تشغيل سد اليسو التركي، وانها نجحت بـ«منع» التشغيل حتى حزيران بدلاً عن اذار المقبل، لضمان سيولة مائية تخفف من صيف لاهب بشّر به العراقيون وزير الموارد المائية حسن الجنابي، دون الاعلان عن الاجراءات الوقائية التي ستتخذها وزارته غير استهلاك المخزون المائي الضعيف والتعامل غير المسؤول مع الازمة والتعمية الدعائية، فيما تظل مستويات الاستهلاك تدميرية عند معدلات الهدر العالية دون انخفاض، او توجيه حملة حكومية الى الرأي العام للتعريف بالمخاطر الكارثية للازمة وضرورة الترشيد الى الحد الاقصى تلافياً لقحط مائي مخيف قد يتسبب بحرب دامية في المناطق الزراعية بين العشائر على حصص المياه المتناقصة.

تتوقع المؤشرات المائية العالمية، وابرزها مؤشر الاجهاد المائي، ان العراق سيكون ارضاً بلا انهار بحدود 2040، ولن يصل النهرين العظيمين الى المصب النهائي في البحر، وبعد ثماني اعوام (2025) ستكون ملامح الجفاف الشديد واضحة جداً في عموم العراق مع جفاف كُلي لنهر الفرات باتجاه الجنوب، وتحول دجلة الى مجرد مجرى مائي صغير محدود الموارد.

عملياً، حين كانت القيود المائية اقل وطأة من قبل تركيا وايران

تجاه العراق، كانت التدفقات تصل الى 77 مليار م3 في السنوات المعتدلة مائياً، وفي السنوات الجافة ينخفض الى 44 مليار مليارم3، وقياساً بالمؤشرات فان العراق لم يتعرض الى نوبة جفاف مفزعة الا في مطلع الستينيات بتدفق 30 مليار م3، انتهت بوصول المعدلات الى 84 مليار م3 منتصف السبعينيات. وغالباً ما استخدم العراق التهديد بالقوة ضد تركيا ثلاث مرات لإجبارها على ضمان حصته المائية دون تجاوز، وبالرغم من التوترات الدائمة بين بغداد وانقرة بشأن المياه، واحتفاظ كلا الجانبين بأكثر من 40 مذكرة واجتماع وبرتوكول، الا ان المرتين الوحيدتين التي توصلا بها الى اتفاق مجدٍ كانتا في 1946، والثانية التي ظلت سارية التنفيذ في 1982 بضم الطرف السوري ما يخص تدفق مياه الفرات، وحددت الحصص المائية دون اعتبار لمتغيرات المستقبل السكانية ومشاريع الاستصلاح وارتفاع فاتورة الاستهلاك.

وفقاً لذاك الاتفاق «الثابت» ضمنت تركيا تدفقاً لمياه الفرات بـ(75 , 15 مليار م3) بمعدل 500 م3/ ثانية، وبحلول العام 1990 توصلت بغداد ودمشق الى اتفاق تقاسم مياه منصف بينهما، يضمن حصول العراق على 58 % – 9 مليار م3 سنوياً – مقابل 42 % لسورية، فارتفعت المناسيب العراقية قياسياً في العام 1991. وبعد مُضي ربع قرن وسط متغيرات وانقلابات عنيفة في المنطقة لم تُبرم تركيا والعراق وسورية أي اتفاق جديد لتوزيع الحصص. ومع انهيار سلطة بغداد السابقة في 2003 وتداعي سلطة دمشق منذ 2011، انفردت انقرة بقرار المياه دون رادع وصولاً الى سياسة استعمار المياه ببناء مشروعات ضخمة تمثلت بنحو 1700 سد وبحيرة صناعية،

انطلاقاً من «اتاتورك»، «اليسو»، «سيرز» وبرنامج (GAP) الضخم الذي يستهدف اعادة توطين «المُشكلة الكردية» داخلياً ونزع التوتر بمنطقة جنوب غرب الاناضول على حساب الامنين المائي والغذائي العراقي والسوري.

تهدد المشروعات التركية العراق الى الحد الذي يمكن اعتباره «اعلان حرب» نظراً للسياسة العدائية المُغمسة باستغلال ضعف الدولة، واستثمار انعدام السيطرة التام لبغداد على امنها الاستهلاكي، فحصيلة الاستثمارات التركية بمجال التعمير خلال 25 عاماً ماضية بلغت 47 مليار دولار، فيما يبلغ حجم التبادل التجاري سنوياً بنحو 12 مليار دولار، فضلاً عن التدخل العسكري المباشر في الاراضي الوطنية دون أي اعتبار لضرورات السيادة العراقية. لم تكن هذه المرة الاولى التي تهدد فيها تركيا العراق مائياً، ففي أزمة 2009، حين اُنقصت الحصة المائية لم تسفر الاجتماعات الثنائية التي عقدت آنذاك سوى عن مضيعة وقت، واصرار تركيا على التحكم بحجم الاطلاقات وفقاً لاحتياجات مشروعاتها.

يحاول الاتراك التغطية على حجم الكارثة بتوجيه الانظار العراقية الى «سد اليسو» تحديداً بوصفه اضخم السدود الجديدة، واشغال الرأي العام عن المشروعات الموازية الاخطر. مع اتمام «اليسو» الذي يرتفع نحو 135 متراً وبعرض كيلومترين وسعة حوض عملاق يصل الى 300 كلم بسعة خزنية تصل الى 40 , 11 مليار م3، تنخفض واردات نهر دجلة الى العراق الى 7 , 9 مليار م3 من اصل 33 , 21 مليار م3، وحين ينطلق مشروع GAP بـ22 سد وبحيرة، ستقل اطلاقات نهر الفرات بنسبة 80 % (نحو 4 م3 من اصل 30 م3)

مـا يعني جفافاً حتميـاً واجهاداً مُدمـراً للمياه في العـراق، مع معدل استهلاك مائي متنامي قدر بــ(53 مليار م3) في العام 2012، ويبتلع جـزؤه الاكبر الزراعة والري بنسـبة 79 %، فيـما الامداد المنزلي 5 , 6 مليار م3، والجهد الصناعي 5 , 14 مليار م3، اما انتاج الطاقة الكهربية فيهدر نحو 17 % وفقاً لتقديرات العام 2005. ومع نشـاط عمليات الاسـتخراج النفطـي المحمومـة وزيـادة الانتاج، يقـدر حجم الهدر والحقـن المائي بنحو 8 , 1 مليار م3 سـنوياً. فيما تقـدر الحصة الفعلية للفرد العراقي من المياه المتوافرة من مصادرها المتعددة 200 م3 يومياً. فيما تشـير التقديرات ان الحاجة المائية المسـتقبلية للعراق سـتبلغ نحو 77 مليار م3، لا يُمكن تأمين نصفها خلال الاعوام العشر المُقبلة.

السـلطة الجديدة في بغداد والتي مضى على حكمها 15 عاماً فشلت في ادارة ملـف الميـاه، ولم تسـتطع ان تُحـرز تقدماً رغـم اوراق الضغط والمنـاورة والتفـاوض المُتاحة، وبدلاً من الحفاظ عـلى الاتفاق الثلاثي التركـي – السـوري – العراقـي، على معدل تدفق الفـرات عند (500 مـتر م3/ ثـا)، تلاعبت انقرة مجدداً بالاتفاق بظـل تصعيدها مع بغداد ودمشـق وقلّصـت التدفـق الى (260 م3/ ثـا يومياً) منـذ العام 2014 متذرعـة بفرضية اسـتفادة تنظيم (داعش) من كمية الميـاه الواصلة الى سدود التي ظلت تحت سيطرته لاكثر من عامين وقدرته على تفجيرها وبالتالي التسـبب بفيضان عارم لاسـيما مع التهديـدات الجدية لانهيار سـد الموصل. لكن حتى بعد انحسـار الخطر الارهابي لم تُغيّر انقرة من سياستها المائية. ويكشـف مدير مشروع سد الموصل رياض عز الدين ان مناسيب «دجلة» باتت الان (اواخر 2017) اقل بـ 50 % من السنة الفائتـة، حيث بلغت 240م3/ ثا، وفي ديسـمبر/ كانون الاول 2017

انخفض الى 120م3/ ثا.

ظلّت بغداد غير آبهةٍ بالتحديات التي تعتمل على الارض وتتسبب بكارثـة وطنية لها مردوداتها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها المباشر على الامن وسط فوضى السلاح واستعماله اليومي من قبل العشائر في تصفية نزاعاتها، فضلاً عن مخاطر انفلات الاستقرار بالمناطق المحررة نتيجة انعدام الزراعة واستحالة توطين العطالة هناك حكومياً.

تركيا الصديق المُر: الامن والتجارة مقابل المياه

طرح العراق في مؤتمر الكويت لإعادة الاعمار نحو 300 فرصة استثمارية طمعاً بالحصول على 100 مليار دولار للتخلص من مشكلات فشل النظام الجديد امنياً واقتصادياً وسياسياً، فضلاً عن اعادة بناء الثقة بين الجمهور والنظام الذي نمّا منظومة فساد تهدد استمراره، لم يحصل منها الا نحو 30 مليار دولار كقروض مُيسّرة واستثمارات لشركات كبرى مرتبطة اقتصادياً بتحولات السوق، فظَلّت تلك القروض والاستثمارات رهينة التغلب على المشكلات التي تعوق تنفيذها او صرّفها بالطريقة الامثل، ومنها المياه.

تطّمح مثلاً المملكة العربية السعودية الى استثمار نحو خمسة مليارات دولار في الزراعة والتربية الحيوانية والصناعة الغذائية في العراق، لكن مع أزمة المياه الكارثية يبدو ان المشروع السعودي لن يتحقق بشرّطه الاقتصادي الذي تريده الرياض بسد عجزها من المحاصيل الاستراتيجية بكلفة اقلٍ من الاستثمار في شمال افريقيا، فالرؤية السعودية ترمي لتوطين اموالٍ اقل لاستثمار زراعي وفير، سهل النقل على حدودها مباشرةً مع فتح طرق جديدة. لكن المشروع يواجه العقبة المُميتة، نقص المياه.

تراجع الانتاج الوطني الزراعي خلال الاعوام الاربعة الماضية بشكل ملحوظ، وخلالها خسر العراق نحو ثلث اراضيه المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية (القمح، الرز، الشعير). تشير الامم المتحدة

ان العـراق خسر 40 % من اراضيه الاكثر خصباً والتي تسـد الحاجة المحليـة مـن المحاصيل الموسـمية فضـلا عـن الاسـتراتيجية والبنى التحتيـة ومصادر الميـاه والإنتاج الزراعي خسرهـا نتيجة الحرب مع تنظيـم (داعـش)، فيما بـات نحـو 12 مليـون عراقي يعتمـدون على اقتصاد الزراعة مهددين بالبطالة، ما يعني ثلث سُكان البلاد. وتحذر منظمـة الفاو ان نحـو 1,6 مليون مزارع في المناطق المُحررة يحتاج الى مساعدة عاجلة وفورية.

تؤكـد لجنة الزراعة النيابية ان 40 % ايضـاَ من الاراضي الزراعية لاسيما في الفـرات الاوسـط والجنـوب، باتـت مهـددة عملياً عنـد البدء بتشـغيل سـد اليسـو التركي في حزيران المقبل مع بداية «موسم الصيّهـود». وهذا يعني عمليـاً ان 80 % من الاراضي الزراعية باتت خارج الاستثمار الوطني لتحصين الامن الغذائي.

يُسـمي العراقيـون مواسـم القحـط المائـي صيفـاً بـ«الصَيّهود»، حـين تتقلص الموارد المائيـة نتيجة فرط الاسـتهلاك والحرارة والهدر الناتـج عـن التبخـر، لاسـيما بنهر الفـرات الـذي لا يملـك شراييناً مغذية لزياداته المائية بعكس «دجلة»، الذي باتت الان ايضا مناسـيبه منحـسرة بعد قطـع شرايينه الاهم من قبل ايـران وانخفاض تدفقاته من تركيا وايران.

اوراق الضغط

يملـك العـراق اوراق ضغـطٍ ذهبيـة ضـد تركيـا لكنـه ابعد من القدرة على اسـتغلالها لجهة ضعف حكومته وتوزع القرار السـيادي على المضاربين السياسـيين تبعاً لولاء المصلحة. فخلال حقبتي حكم

البعث (1968–2003) المنقسمة بين احمد حسن البكر وصدّام حسين، هددت بغداد انقرة ثلاث مرات بالتدخل عسكرياً ضدها اذا خُفِّضَت حصة العراق المائية من دجلة والفرات. في مرتين منها كان التهديد ينطلق من مبدأ القوة. وفي الاخيرة كان نظام الحكم في بغداد ضعيفاً للغاية لكنه ادّرَك ان أي تفاوض تنقصه ورقة التهديد على الطاولة لن يؤتي بالتنازل.

ظروف بغداد السياسية اليوم افضل من ظروفها خلال الثمانينات والتسعينيات كحُزمة علاقات دبلوماسية، لكنها اسوء من ناحية استغلال تلك المظلة الايجابية للدفاع عن مصالحها. لم يكن صدّام حسين يَمّلُك اوراقَ ضغطٍ على انقرة كما تملك بغداد اليوم، لكن فكرة التصعيد العسكري بحدِ ذاتها ورقة ضغط هائلة تُحرِج المجتمع الدولي وتقود الى وساطات وهو ما يعني «تدويلٌ» غير رَسّمي يقود الى حشِر انقرة بزاوية التّفاوض. فتركيا ترفض تدويل مُشّكلة المياه، لكنها اضعف من صَدّ المحاولة العراقية اذا ما جرّبتها بغداد.

قادت الرياض وساطتين بين بغداد وانقرة في السبعينيات والثمانينيات لفك الاشتباك بسبب ازمة المياه، اما اليوم فأن كل الوسطاء الذين تفكر بهم بغداد اذا ما ارادت تفجير أزمة بوجه تركيا فسينحازون الى جوار عاصمة بلاد الرافدين نظراً للسياسات التُرّكية المُتَشَنّجة في ملفات المنطقة، فضلاً عن جوّر السياسة المائية المُدمرة تجاه العراق وبطلانها، لا سيما دول الاتحاد الاوربي التي تسعى انقرة للانضمام اليه، فيمكن لبغداد ان تضغط عبر الشركاء الاوربيين لاستعادة الحق المائي، لاسيما مع انسحاب سويسرا والنمسا والمانيا من الاستمرار بتمويل انشاء سد اليسو.

منذ العام 2009 ومُشكلة المياه تتفاقم في العراق، والنظام الجديد لم يُحرّك ساكناً باتجاه معالجة الازمة، سِوى تضّييع الكارثة بتبادل الاتهامات ولوّم النظام السابق وإهمال المعالجة على قاعدة «النسيان» والغرق بسياسات ترقيعية فاشلة، ومع بروز تقلّص الرقعة الزراعية وهجرة الفلّاحين وتحولهم الى مِهن وحِرَف اخرى، واستشراء اعمال بيع الاراضي المزروعة وتحولها الى مناطق سكنية، استقرّ الوضع المائي قليلاً، لكن الضغط بات يتجلى بزيادة الهدر السكاني مع الزيادة الهائلة الحاصلة في النمو المتسارع بنسبة 3 % سنوياً، وهي اعلى نسبة نمو قياسية في المنطقة بولادات سنوية تتراوح بين 800 الف الى مليون ولادة. فباتت المعادلة نقص الموارد المائية قبالة نمو الضغط السكاني والهدر العام. يضاف لها حاجة الاستخراج النفطي.

زار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بغداد في 2008، وعقد صفقة اقتصادية – سياسية هائلة مع حكومة نوري المالكي آنذاك تحت مُسَمّى (المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي) لم تسّتفد منه بغداد الا النزر اليسير، فيما حققت انقرة امتيازات غير مسبوقة بتاريخ العلاقة بين البلدين. وكمؤشرٍ مبهرٍ قفز التبادل التجاري التركي مع العراق في العام 2008 من 5 , 3 مليار دولار الى 17 مليار دولار خلال العام الفائت. فتركيا تحتل المرتبة الاولى في التجارة مع العراق مستحوذةً على 22 بالمئة من السوق العراقي، تليها ايران بـ 15 بالمئة والصين بـ 12 بالمئة.

كَبّلت انقرة بغداد بذاك الاتفاق الذي وقعه المالكي كعادته بعيون عمياء، وجعلتها رهينة تتحكم بها الاطماع التركية، فذاك الاتفاق سلب من بغداد ورقة ضغط عملية جداً تتمثل بحزب العُمّال

الكردستاني دون ان تقدم انقرة مقابلاً لبغداد، واعتبرت ان حصة العراق المائية التاريخية ما هي الّا «مُساعدات» توفرها تركيا للعراق على اساس حاجتها الزراعية والمائية، وفقاً لما جاء بالبند سادساً من المبدأ (ب) المتعلق بالاقتصاد والطاقة:

[تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية وبضمنها تلك المتعلقة بالري مع الأخذ بنظر الإعتبار حاجة تركيا الزراعية والمائية على توفير تلك المساعدات].

وبعد اشهر قليلة فقط من ابرام الاتفاق الانتهازي، قامت تركيا بخفض الحصة المائية العراقية في اذار/ مارس 2009 بتصرفٍ فرّدي دون العودة الى اية مشاورات مع العراق، وسط صمت بغداد المُعتاد حفاظاً على العلاقات التزّويقية التي يعقدها النظام الجديد لكسب الاعتراف الاقليمي به، ما سهّلَ على تركيا وايران استغلال هذا الاعتراف الى ابعد حد بتحقيق مصالحهما المُدمرة.

اعتبرت تركيا ان الاتفاق المبرم مع بغداد في 2008 هو حجر العلاقة ومن دونه تنفرط، ومن جهتها عززت ذلك الاتفاق بسلسلة تجاوزات واعتداءات وقفت منها بغداد موقفاً ضعيفاً، بدءاً من انهيار العلاقة بين اردوغان والمالكي الذي ضخ ملايين الدولارات في الماكنة الاعلامية المؤيدة له لاعتبار الاتفاق مع تركيا على انه «انجاز سياسي كبير»، ففي اوائل 2012 تفجّرت ازمة بين الطرفين على خلفية استقبال انقرة لنائب رئيس الجمهورية الاسبق طارق الهاشمي الذي لاحقه المالكي بتهمٍ ارهابية، وبلغت ضراوة الخلاف

الى اتهامات خطيرة، غير ان المالكي حينها لم يُشعل الازمة على خلفية الاعتداءات التركية على الامن القومي العراقي، بل على خلفية خلافاته الشخصية مع خصومه السياسيين في الداخل ومساعيه للتخلص منهم. حينها ظلّ الاتفاق الاستراتيجي مُحَصّناً من الالغاء لاعتبار الفساد السياسي المتعلق باستثمارات لسياسيين عراقيين في تركيا، وضغط ايران والولايات المتحدة بعدم الذهاب الى ما هو ابعد بتوتير العلاقة.

في 2009 افتعلت تركيا ازمة مياه بخفض تدفق دجلة والفرات الى العراق. وفي منتصف العام 2018 ستقوم بتشغيل سد وبحيرة اليسو التي ستقتطع ثلثي تدفق مياه دجلة نحو العراق. وحتى اللحظة لم تفكر بغداد باتخاذ اية اجراءات ضد انقرة، بل تحاول كالعادة اضاعة الحق العراقي بمناوشات دعائية خاسرة لكسب الرأي العام المحلي دون الاكتراث الحقيقي بخطورة الازمة.

تعتبر تركيا حزب العمال الكردستاني التهديد «الارهابي» الاخطر على أمنها القومي، وبه تبرر تدخلها العسكري السافر في الاراضي العراقية واعتداءاتها شبه اليومية بالقصف داخل السيادة الوطنية وتدمير قُرى جبلية، فضلاً عن تمديد مجلس الامة السنوي لمهام جيشها بالتوغل حتى 100 كلم داخل العراق لمكافحة انشطة حزب العمال، ما يعني الوصول الى مشارف الموصل من جهة العمادية – دهوك.

تحتفظ تركيا عبر اتفاقات غير قانونية بنحو 18 معسكراً وقاعدة ونقطة ومركز امني ومنظومة استخبارات في شمال العراق، اغلبها في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني (بارزاني)، في محافظتي

دهوك والموصل، انطلاقاً من «قاعدة بعشيقة» التي أنشأت في العام 1995 و«بامرني (1997)» بحصيلة جنود تصل الى 4000 جندي مع مئات الدبابات والمروحيات وطائرات الدعم الجوي الثابتة الجناح. لم تُحرّك بغداد ملف الاحتلال التركي للاراضي العراقية، وعلى غير مناسبة يُعلن رئيس الحكومة حيدر العبادي ان العراق خال من اية قواعد او قوات اجنبية.

وحاول العبادي في مهزلة دعائية في كانون الاول/ ديسمبر 2017 طرد القوات التركية المتمركزة في بعشيقة بعد قرار انقرة اجراء استبدال «روتيني» لـ 150 جندياً من اصل الفي جندي مضى على وجودهم في القاعدة عامين ونصف العام. وامهل الرئاسة التركية نحو 48 ساعة ومن ثم 10 ايام، ليستصدر من البرلمان قراراً بتفويضه «اتخاذ الخطوات والاجراءات التي يراها مناسبة بشأن التواجد التركي على الاراضي العراقية». لكن الحكومة لم تبادر بعدها الى اتخاذ أي موقفٍ حتى دعائي من ازمة التواجد العسكري.

ووسط الصمت المطبق لبرلمان العراق الاتحادي، اعلن 10 نواب معارضين في برلمان اقليم كردستان من قوى الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والجماعة الاسلامية، البدء بحملة لجلاء القوات التركية من الاراضي العراقية، وتقديم مذكرة الى برلمان الاقليم لاستصدار قرار يُلّزم حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية بالحفاظ على الحدود السيادية واخراج القوات التركية.

لا يُغلَق باب التدخل التركي في العراق على ادعاءات مكافحة حزب العمال، فاعلانها الوصاية والحماية وعلى المواطنين التُركمان،

واحدة من السياسات المتعجرفة التي تقوم بها انقرة، فعلاوة على حثها لتركمان العراق بان تكون ممثلهم والمدافع عن مصالحهم، فأنها تدعم الاحزاب والتكتلات السياسية التركمانية ولاسيما في كركوك وتوفر لهم استضافة دائمة في انقرة وتزجهم في تسويق سياساتها الخارجية، وافتعالها لازمة تلعفر، وسط سكوت بغداد ورضاها بالعبث التركي في ملف المكونات العراقية.

تغض بغداد النظر عن كل التدخلات التركية والسياسة المائية العدائية المُدمرة للحصول على دعم انقرة فيما يخص المطالبة الكردية بالانفصال عن العراق، دون التفكير بأن الضرر الاكبر لذاك الانفصال يعود على انقرة ويقوّض مساعيها بانهاء الازمة الكردية المشتعلة على اراضيها.

ورغم ذلك ظل الموقف التركي في ازمة الاستفتاء انتهازياً ومراوغاً وابقى على حبل العلاقة المتين مع حزب بارزاني، فيما رمى لبغداد بورقة من حق الاخيرة بالتعاون بادارة المنافذ الحدودية. دائما ما تتخلى بغداد عن حقوقها وتعطي لجيرانها الحق باللعب بملفاتها الحصرية. لم تستغل الحكومة العراقية الهلع التركي من اعلان الكرد نية الانفصال لفرض شروط تفاوضية والحصول على مكاسب، بل راحت تحث الاتراك على الاضرار اكثر بالمصالح العراقية لمعاقبة الكرد على خطوتهم الفاشلة.

لم تتقدم بغداد طيلة السنوات الماضية بأية شكوى ضد تركيا ما يخص توغلها العسكري وقصف المناطق الحدودية الذي ينتهك السيادة علناً، او ضد السياسات المائية الجائرة، ولا يبدو ان بغداد

بنيتها التحرك خارج الزيارات السياحية التي يقوم بها وزير الموارد المائية التي لم تحقق أي نجاح بحيازة الحق العراقي، فيما تصريحاته تتبدل بحسب موقعها[1] ففي انقرة يعلن عن انفراج، وفي بغداد يعلن عن كارثة.

فيما ايضاً تظل ورقة مضافة بيد بغداد تتمثل بانبوب النفط العراقي الى جيهان، والذي يؤمن لتركيا نفطاً مدعوماً وارباح كبيرة. رغم كثرة الاوراق تبدو بغداد عاجزة عن التحرك.

ايران: براعة خنق العراق

يواجه العراق تناقصاً سريعاً ومضطرداً بموارده المائية. فخلال العقود الثلاث الاخيرة خسر ما يوازي نصف معدل المياه التي كان يتمتع بها خلال النصف الاول من القرن المنصرم. وفي السنوات العشر الاخيرة خسر نحو 80 في المئة من المياه المتدفقة اليه من إيران بعد قطعها نحو 35 رافداً رئيسياً وفقاً للجنة الزراعة والمياه النيابية العراقية. وقد اشارت اللجنة الى أن المتبقي هو سبعة روافد ايرانية، وأن طهران بصدد بناء نواظم وسدود جديدة عليها.

إيران، وبخطوة احادية، غيّرت مسار أهم رافدين هما «الوند» و«الكارون»، ما اضرّ كثيراً بالمساحات الزراعية الواسعة في البصرة (جنوب) وواسط (جنوب شرق) وديالى (شمال شرق). ويؤكد مجلس محافظة واسط أن «الايرانيين يماطلون في المفاوضات ويتحججون بالجفاف وقلّة الامطار، أما التنسيق فهو مجرد وعود لا تطبّق في الواقع».

في العام 2011 اقرت الحكومة الايرانية مشروعاً لبناء 152 سداً، بعضها للتحكم و«استنقاذ» المياه الداخلة الى العراق، لا سيما الروافد والانهر، فيما الحكومة المركزية العراقية، وعلى الرغم من التجاوزات المائية الايرانية وتسببها بحصار مائي خانق على الاراضي الاساسية والمواسم الزراعية، لم تشتكِ من السلوك الايراني وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تنظم التدفق المائي بين البلدان، وظلت الاجتماعات الخجولة التي عقدتها بغداد مع طهران بهذا الشأن حبيسة الأوامر

السياسـية التـي تشـدد عـلى تقديـم التسـهيلات الكبـيرة والتطبيـع الكامـل. ونيابيـاً، فغالباً مـا يتم تجنب الاشـارة الى الاضرار الإيرانية وتحميـل المسـؤولية كاملة لأنقرة في حرمان العراق مـن المياه العذبة. وفي الوقـت الذي تعقد فيه اجتماعات متكررة ودائمة مع مسـؤولين ايرانيين، لرفع التبادل التجاري او التنسـيق السـياسي، لا يتم التطرق لمشكلة المياه.

عداء مائي وغرام سياسي

تعـود آخـر اتفاقيـة عراقيـة – ايرانيـة لترتيـب الوضـع المائي الى «اتفاقيـة الجزائـر» (1975) التـي ألغيت في العـام 1980 (من طرف العـراق بعد سـقوط الشـاه) فأشـعلت حربـاً مدمرة، واعيـد العمل بهـا مجدداً بعد انتهاء الحـرب، كاتفاقية وضع نهائي تحتاج الى لمسـات تعديـل وفقاً لمنطـق الضعف العراقـي والقوة الايرانيـة. وبالمحصلة فهي لم تستعد واعتبرها رئيس الجمهورية السابق جلال طالباني ملغاة (فهي «وقعت بين صدام والشـاه وليس بين العراق وإيران» على حد تبريـره!!)، فاسـتغلت ايران ذلـك في ظل الضعـف العراقي لفرض سياستها بسـهولة على مجمل المصالح المشـتركة في الشريط الحدودي من ماء ونفط وأراضي.

وقـد عمـدت السـلطات الايرانيـة، وفي ذروة التصعيـد الحاصل بين بغداد واقليم كردسـتان إبان ازمة الاسـتفتاء على انفصال المنطقة الكردية عن العراق العام الفائت، الى قطع رافد «الزاب الكبير»، اكبر الشرايـين المغذيـة لدجلة، ويمتـد 402 كم داخـل الاراضي العراقية بمعدل 30 الف م3/ ثا، كعقوبة سياسية برضا بغداد التي لم تعترض

على الفعل الايراني. وارجعت طهران التدفق الى الرافد مجدداً عقب إجراء الاستفتاء ولاحظ المختصون أنه كان أقل من التدفق الطبيعي السابق.

في الوقت ذاته تسعى طهران الى بناء سدود وانفاق وتغيير مجرى انهار وروافد بحرفها الى داخل أراضيها، بعيداً عن العراق. ولعل ابرز مثال هو تغيير مجرى نهر سيروان في السنوات الاخيرة بعد 2003، الذي يزود بحيرة وسد دربنديخان بنحو 70 في المئة من طاقتهما المائية، ويشغل المحطة الحرارية لتوليد الكهرباء فيه، كواحدة من المشروعات المائية الايرانية الكبرى. وهذا العام (2018) سيُنهي الايرانيون بناء سد كرمنشاه الكبير والجديد على «سيروان»، ما سيعني خروج محطة الكهرباء في دربنديخان عن الخدمة، نتيجة تناقص المخزون المائي لجهة ضغط الاستهلاك والهدر وعدم التعويض الى اقل من مليار م3.

تُمعن ايران بعداءها المائي مع العراق، بالرغم من خطابها الرسمي الداعم له، ويشير النائب الكردي المعارض أمين بكر («حركة التغيير») ان الحكومة الايرانية اكملت بناء سد «گولگه سردشت» على الزاب في أراضيها مع نهاية 2017، بقدرة تخزينية تصل الى 800 مليون م3، وستحتاج الى 30 يوماً لملئه. فضلاً عن مشروع آخر لإحياء بحيرة «ورّنة» الجافة من خلال تحويل مياه الزاب الصغير اليها. وتخطط لبناء 3 سدود ضخمة على روافد اخرى، وفقاً لأكرم أحمد مدير عام السدود ومخازن المياه بحكومة اقليم كردستان.

وكما طهران وبغداد، تحاول كردستان أيضا التلاعب بورقة المياه في إطار إدارة الازمات السياسية، فالاقليم وضع خطة طموحة لبناء

14 سـداً وبحيرة صناعية لتخزين الميـاه على المدى المنظور – الاعوام العشرة المقبلة – والاستفادة منها في المشروعات الزراعية والخدمات.

وعـلى الرغم من العلاقـات الوثيقة التـي تربط السـلطة العراقية الجديـدة بطهـران، إلاّ ان الاخـيرة لا تقيم وزناً للمصالـح العراقية. وكمثـال على ذلك ما يجري للمناطق الجنوبية من رفع لنسـبة الملوحة جـرّاء تحويل إيران لمياه البزل المالحـة الى الارضي العراقية. وتعارض طهران بشـدة اقامة مشروع «ناظم شط العرب» (جنوب البصرة، ما قبل مرفأ ابو فلوس) المصمم للحفاظ على مناسيب مياه عذبة مرتفعة في الشـط لتقليل الملوحة، ومنع اللسـان الملحي القادم من البحر من الصعـود الى مناطـق شـمال البصرة. ويقـول عضو بمجلـس البصرة (طلـب عـدم الكشـف عن اسـمه): «إيـران تعـارض هـذا الناظم، وتتحجـج بالمعاهدات أو الاتفاقيـات ذات العلاقة باسـتخدام المياه مـع الدول المتشـاطئة. المشروع قديم، طرحته حكومة صدام حسـين في تسعينيات القرن الماضي مجدداً، وبسبب ظروف الحصار لم يتحقق. وبعـد التغيير طُرح اكثر من مرة، وعقب «صولة الفرسـان» (2008) خصصـت له ميزانية، لكن فجأة تنصلت حكومة المالكي من انشـائه بضغط ايراني».

وقائع عطش معلن

قطعـت ايـران على مراحـل نهري الـكارون والكرّخـة التاريخيين اللذان يصبان في شـط العـرب ويحافظان على منسـوب المياه العذبة، واقامت على نهر الكارون لوحده 15 سداً وناظماً للسيطرة حتى العام 2009. وفي العـام 2013 محت السـلطات الايرانية نهـر الكارون من

الوجـود بتجفيف المجرى المتجـه الى العراق بعـد ان كان يدفع بـ14 مليـار مـتر مكعب مـن المياه العذبة سـنويا في شـط العـرب، واحتج السـكان العـرب في الاحواز على السياسـة المدمرة للبيئـة في المنطقة. حوّلـت طهـران نهر الـكارون لتغذية نهـر «زاينـده رود» في اصفهان بعـد ان قلت مناسـيبه، امـا نهر الكرخة الذي يصـب في هور الحويزة العراقي، فشُـيّدَ عليه أكبر سـد في إيران بسـعة تخزين تبلغ 9,5 مليار متر مكعب وقدرة إنتاج كهربائي تصل إلى 520 ميغاواط فابتلع المياه كلهـا. أما نهر الوند الذي يغذي دجلة في ديالى، فاحدثت ايران كارثة بيئيـة عظمـى حين جففت النهر بالكامل في العـام 2011 بعد خفض تدفقه في 2005، وأبقت على مجرى صغير يسمح بتدفق 10م3/ ثا تصل منها فعلياً الى نهر خانقين متر مكعب واحد/ ثا فقط، فوقفت الزراعة وتعـرض نحو 700 الف نسـمة الى الجفاف. وبحسـب مجلس ديالى، فـان المحافظـة تخسر 1000 مزارع سـنوياً. الخبـيرة في المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي مها الزيدي تؤكد أن «أكثر من 50 قرية و3000 دونم من بسـاتين مدينة خانقين منيت بـأضرار كبيرة نتيجة لتجفيف النهر»، ويشـير مدير عام مشاريع الري والبزل في وزارة الموارد المائية علي هاشـم (2012) أن «إيران إستحوذت على القسم الأكبر من مياه نهر الونـد، خارقة بذلك جميع الاتفاقات السياسـية مع العراق حول المياه»، ووضح المركز العالمي للدراسات التنموية البريطاني ان «ايران تستعمر 60 بالمئة من مياه الوند، ما تسبب في تدمير الأراضي الخصبة، وهجرة الاهالي وتراجع الإنتاج الزراعي بنسب كبيرة وصلت إلى 80 في المئة مع تردٍ كبير في جودتها».

لم تكتـف إيران بحجـب المياه الحلوة، فاسـتخدمت الروافد الجافة

لدفـع مياه البزل المالحـة باتجاه الاراضي العراقية. حتـى أن تلك المياه الضـارة غمرت جزءاً كبيراً من الشريط الحدودي بين العراق وإيران عنـد البـصرة، بـما فيها مخافـر حدودية، مـا اضطرهـا الى الانكفاء الى العمـق العراقـي هرباً مـن الاذى ومن فيضـان محتمـل. وفي تشرين الثـاني/ نوفمبر 2017 بلغت مسـتويات مياه البزل المالحة القادمة من إيران منسوباً مرتفعاً غير مسبوق ما هدد بانهيار السدة الترابية البدائية (وهي من مخلفات سدود الحرب العراقية – الايرانية). وهدد السيل المالـح بغزو البصرة التي تعاني اصلاً مـن الملوحة والتصحر وتقلص الاراضي الزراعية والتلوث النفطي وزيادة السرطانات.

ينتقـد النائب السـابق جمال المحمـداوي أداء الإيرانيين في تلويث البيئة العراقية وتدمير بُنيتها الزراعية، حين يُشير الى ان طهران تتعمد «اغـلاق الكارون وفتح السـيل المالح للمبازل نحـو أراضينا (...). نسـبة الملوحة الان باتت 8000 جزء لكل مليون ليتر بمنطقة سيحان الشـهيرة بالبسـاتين والنخيل، فيما النسـبة بمركز المدينة 3000 جزء، وفي كلتا الحالتين النسـبة تتجاوز المعدل الطبيعي بكثير». ووفقاً لبيان «مديريـة زراعـة البـصرة» في 2009، فـإن المد الملحي الايـراني ألحق أضراراً كبيرة بالمناطق قرب شـط العرب بعمق 100 كلم. وبحسـب مدير ماء البصرة فإن التركيز الملحي القادم من المصدر (البحر + مياه البزل الايرانية) زاد بشكل مخيف بدءاً من تموز / يوليو 2017.

البصرة تغرق بالملوحة

تعاني مدينة البصرة من مشـكلة ملوحة قديمـة، نظراً لوقوعها في أقـصى الجنـوب ورداءة الميـاه الواصلـة اليها بعد مسـير طويل داخل

الأراضي العراقية لنهري دجلة (1300 كلم) والفرات (1000 كلم)، والتلوث الذي تحمله تلك المياه نتيجة الري والاستخدام المنزلي والصناعي، إضافة لما سببه التجفيف المتعمد للاهوار من قبل النظام السابق في تسعينيات القرن الفائت، وشق نهر ثالث لتصريف مياه المبازل من شمال بغداد، بطول 565 كلم، والذي يصل الى شمال نقطة الحدود بين قضائي المدينة والزبير ليرتبط بقناة المصب العام الى البحر.

وحتى اليوم، تتغذى البصرة، كحل هشٍ أنشئ العام 1997 (حين شق النظام السابق «قناة وفاء القائد») من منطقة البدعة (تبعد 240 كلم) المتفرعة من إحدى ذنائب شط الغراف، وهو قناة ريٍّ تطلع من نهر دجلة إلى «لگش» بطول 130 كلم، شقها في 2400 ق.م الملك «انتيمينا».

في العام 2013 محت السلطات الايرانية نهر الكارون من الوجود بتجفيف المجرى المتجه الى العراق، بعد ان كان يدفع بـ14 مليار متر مكعب من المياه العذبة سنوياً في شط العرب، وقد إحتج السكان العرب في الاحواز على السياسة المدمرة للبيئة في المنطقة.

قناة البدعة المنطلقة من جنوب الناصرية، لديها من الخطورة البيئية على صحة السكان في البصرة ما يجعلها قناة تحمل الموت والامراض اليهم عبر المياه، وفقاً للدراسة التي اعدها وزير الموارد المائية حسن الجنابي حين كان ممثل العراق لدى منظمة الغذاء والزراعة الدولية والمنظمات الدولية الأخرى في روما. وبحسب «منظمة الاغذية والزراعة العالمية» فهذا «النهر الثالث» حمل منذ

افتتاحـه (1992) ولغايـة (1995) نحو 17 مليـون طن من الاملاح الى البحـر. وأدى تناقـص المياه العذبة في البصرة الى صعود اللسـان الملحـي القادم مـن البحر ومياه المبازل الايرانيـة، ووصوله الى اعماق غـير متوقعـة عند ناحيـة العكيكة في محافظـة ذي قار، بنسـبة ملوحة بلغـت 5500 ppmm. لكن مع صيف العام 2018 واندلاع انتفاضة البـصرة، بلـغ التركيز الملحي في شـط العـرب 35 , 000 ppmm. ما يعنـي ملوحة قاتلة تسـببت بتسـمم نحـو 130 الف بـصري ونفوق الجواميس وتعطل الزراعة بالكامل. نسـبة الملوحة القاتلة هي نصف نسـبة ملوحة البحر البالغـة 60 , 000 ppmm. بينما الملوحة الطبيعية يجب ان تكون بحدها الاعلى 600 ppmm فقط.

اوراق الضغط على ايران

تختلف اوراق الضغط العراقية على ايران مما عليه مع تركيا. فايران تتمتع بنفوذٍ اسطوريٍ واسع في العراق، وتتحكم بالمفاصل السياسية والاقتصاديـة والامنية فيه، ويتداخل نفوذها بامتلاكها سـلطة إبطال أي ضغـط لبغداد عليهـا، وازاء التجاوزات الايرانيـة، تقمع طهران أي انتقاد واضح ومعلن ورسمي من قبل بغداد لسياساتها الا بحدود الحفاظ على كارتونية الكيان السياسي عبر مذكرات احتجاج نادرة لا تتجاوز اصابع اليد الواحدة بضغط اميركي، رداً على الخروقات التي تقوم بها ايران على الحقوق والمصالح العراقية.

فالملف الايراني – العراقي بعد العام 2003 شائك ومعقد، انطلاقاً من مبدأ حيازة طهران على حق احتكار القرار الشيعي لصالحها مقابل تدعيم النظام الجديد من الانهيار، وتحت سـقف المبدأ تتحرك طهران

في ترسيخ نفوذها الاقتصادي والامني خدمة لمشروعها في المنطقة. واستغلت ايران سقوط النظام السابق لتبرر سياساتها المائية وغيرها العدائية تجاه العراق، بعد ان ضمنت ان اتفاقية الجزائر (1975) باتت لاغيةً من قبل النظام الجديد، وهو ما اعلنه من طهران الرئيس السابق جلال طالباني في زيارته لايران في كانون الاول 2007.

تعتبر ايران العراق رئة اقتصادية مفتوحة تقوم بانعاشها وتوفر لها متنفساً عميقاً لموازنة اقتصادها المترنّح، وكما فعلت تُركيا فعلت ايران لكن على نحو اقسى نظراً لنفوذها المتمثل بالجماعات السياسية والفصائل المُسلحة التي تديرها او تؤثر عليها، فهي تملك سجلاً هائلاً لنمط الزبائنية التي صنعتها طهران في ادارة ملف المعارضة العراقية والتي انتقلت لتكون قلب السلطة الجديدة في بغداد، وخلال فترة الوجود الاميركي القوي في بغداد (2003 – 2006) لم تستطع ايران احداث خرق مباشر يضمن لها استفادة ممنهجة من الوضع العراقي، لكن مع تشكل اول حكومة دائمة وكاملة الولاية (نوري المالكي 2006 – 2014)، وضعت طهران خطة قطف ثمار البستان العراقي الوفير بوجود دافعي فاتورة الرعاية بحقبة المعارضة، وبدأت السلطة الجديدة تسديد اقيام الصبر الايراني.

كشفت موجة الاحتجاجات الاخيرة في ايران عن اقتصادٍ شبه منهار لولا الرئة العراقية المفتوحة التي تُعجل بسد ثغرة العوز الايراني، فقد تضاعف التبادل التجاري مع العراق خلال العقد الاخير 17 مرة. ووفقاً للملحق التجاري الايراني في العراق محمد رضا زادة، فان حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ 13 مليار دولار سنويا في العام 2017، من ضمنه 6 مليارات و 200 مليون

دولار صادرات سلع غير نفطية ايرانية الى العراق.

فيما يشير رئيس غرفة التجارة الايرانية العراقية المشتركة يحيي آل اسحاق، الى إمكانية ارتفاع قيمة حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق الى اكثر من 20 مليار دولار سنويا.

بدأت الماكنة الايرانية الجشعة باستحلاب الضرع العراقي في العام 2006، ففي العام 2005 بلغت الصادرات الايرانية الى العراق 790 مليون دولار فقط، وفي عام 2006 بلغ حجم الصادرات مليار دولار، حيث لم يستجب السوق العراقي لمتطلبات التجارة مع ايران لاسيما مع السلع والمنتجات رديئة الصنع والنوع، والانفتاح العراقي على المستورد من تركيا والاردن والسعودية والدول الخليجية، قبل ان تشتغل الماكنات الايرانية وادواتها الداخلية على بدعة المقاطعة.

لكن مع حلول العام 2006 تغّير العوز الايراني الى ارتياح بوصول نوري المالكي الى الحكم، فأثمر عن تشكيل لجنة للتنمية الاقتصادية بين البلدين واتفاقية أمنية غامضة، فأرتفع حجم الصادرات الى 4 مليارات و439 مليون دولار في 2010، فضلا عن التحويلات البنكية بالعملة الصعبة وغسيل الاموال بدءاً من العام 2010 وحتى العام 2014 (الفترة الثانية لحكم المالكي) لانقاذ النظام الايراني من الانهيار بظل حاجته الى (الدولار) بظل العقوبات الدولية.

تراهن ايران على العراق كظهير اقتصادي قوي يؤمن لها توسع سياسي ونفوذ أمني بكامل المنطقة، فهي تُهيّمن على خمسة مسارات تجارية بغطاء استخباري قوي عبر العراق، الاول يغطي المنطقة الجنوبية عبر منفذ الشلامجة – البصرة، الثاني منفذ الشيب – العمارة،

الثالث مهران – بدرة وجصان (الفرات الاوسط)، الرابع زرباطية – ديالى (اعالي بغداد باتجاه الحدود السورية – طريق الحرير)، الخامس عبر منافذ اقليم كردستان شمالاً، من خلال هذه الشبكة تبتدع طهران لها خارطة اقتصادية متعددة التوظيفات، بيّنما تُعرقل الطريق الاميركي غرب العراق لتنشيط التجارة مع الاردن والسعودية والنقل البحري انطلاقاً من ميناء ام قصّر. تحاول ايران قطع الطريق على الطموح السعودي بالاستثمار في الانبار بمعارضة مشروع الطريق الدولي ومنع الشركات الاميركية من العمل عبر مجاميعها المسلحة المنضوية في اطار الحشد الشعبي.

فيما تخوض صراعاً مع تركيا لتأمين الطريق الصاعد من ديالى الى التلعفر ومنه الى العمق السوري، فتركيا ترى بتلّعفر عقدة المواصلات التي تقطع على الايراني دعم نظام الاسد وتحد من اية تغييرات ديموغرافية لصالحها، وتشاطرها بالرؤية واشنطن.

فقد العراق واحدة من اوراق الضغط على طهران حين تواطئ معها باخراج الجماعة الايرانية المعارضة «مجاهدي خلق» ويُنسق معها امنياً لاحتواء حزب الحياة الحرة الايراني (بيجاك) فضلا عن الجماعات الايرانية الاخرى المعارضة شمال العراق. لم تدع بغداد لها قوة امام طهران الا وتنازلت عنّها، فبقيّت مكشوفة امام السياسات الايرانية المغالية بالضرر، ومنها مشكلة المياه.

ورغم السياسة الايرانية العدائية ما يخص عرقلة الاستثمارات وبناء الميليشيات والالحاح بالضرر المائي، الا ان مرجعية النجف المتصدية للشأن السياسي في العراق، لم تقترح اية وساطة لتخفيف

الضغـط الايراني، رغـم مكانتها العميقـة لدى اروقـة الحكم الديني هنـاك، ولم تسـتخدم اياً مـن نفوذها القـوي في ترتيب العلاقـة المائية بـين العـراق وايران، بل ظـلّ التدخل الايراني خـارج اهتمام النجف التي ظلّـت حائرة بالصراع التقليدي مع مراكـز القوى الدينية في قم ومكتب المرشد الايراني.

وعـلى مقسـم الازمة الكردية، فـأن طهران كما انقرة تشـعر بالهلع مـن فكـرة اقامـة الدولة الكرديـة، وحين قـرر الكرد الاسـتفتاء على الانفصال في ايلول الماضي، قادت طهران تحت غطاء رئيس الحكومة حيدر العبادي عملية الانتقام من اربيل باسـتمالة احد اجنحة الاتحاد الوطنـي الكردسـتاني المُقرّب تاريخيـاً منها، وانتزعـت كركوك الغنية بالنفـط، وكعمولـة عاجلة الدفـع ابرمت طهران بعد مضي شـهرين على عجلٍ مع وزارة النفط التي يرأسـها وزيـر مقرّب من رئيس تيار الحكّمـة عمّار الحكيـم، اتفاق مريب يقضي بمقايضـة 60 ألف برميل يومياً من خام كركوك المنتج بنفط إيراني للتسـليم في جنوب العراق، لكنها لم تغلق منافذها التجارية مع الاقليم بعزّ الازمة.

لايـران مرّوحة اسـتفادة من النفط والغاز واسـعة جـداً، تتضمن شراء العـراق لكميـات هائلة مـن الوقود الايراني والغاز يومياً لسـد الحاجـة المحليـة، فضلاً عن خطـوط النقل الكهربائي التـي ان تأخر العراق يوماً واحداً عن سداد اقساط الدفع، تقوم السلطات الايرانية بقطع فوري دون التفكير بحاجة العراق الماسة لاسيما بفصل الصيف.

تعمـل السـلطات الايرانيـة بالعلاقة مـع العراق عـلى مبدأ فصل الملفـات وتعدد مراكـز القرار، بمعنـى ان طهران تُغـرق بغداد بعدد

كبير من الاتفاقات الثنائية مع مفاصل صغيرة في الجسم الايراني لقطع الطريق امام أي محاولة عراقية لالغائها او تعديلها او تسويفها اذا ما ارتبطت بدفوعات مالية.

ولا يبدو ان بغداد تنوي الضغط على طهران بالاستفادة من أي ورقة متاحة، بل تمضي كالعادة بسياسة تفادي المشاكل رغم تفاقمها وعصيانها على الحل، وبالنتيجة فأن المشكلة المائية ستخلف اضراراً كارثية على مستقبل العراق كدولة مستقلة او مجتمع يعاني التفكك.

الفصل الخامس

ازمة البصرة
نار في الجنوب - شرارة الانهيار

شكلت انتفاضة البصرة (2018) بارقة أمل بأن يُغيّر النظام السياسي في العراق من أدائه ويشرع بجدية أكبر بعملية إصلاح تتجاوز عقلية المحاصصة والاستحواذ التي طغت عليه وتسببت بمشكلات تفاقمت مع انسداد الأفق منذ 2003. فقد جاءت الانتفاضة، كمحرك غاضب ألهم بقية أنحاء البلاد للتعبير عن رفض استمرار الفساد وتفكك النظام السياسي، لكن سُرعان ما استغل «النظام» الغضب الشعبي وحوّله إلى «مقامرة» تخضع لفرضية الاستقطاب بين طهران وواشنطن وحلفائهما. وفي اللحظة التي ظن العراقيون أن البصرة استطاعت تغيير المعادلة، تبين أن التفافًا خطيرًا حوّل «الانتفاضة» إلى ورقة لترسيخ الهيّمنة بشكل أكبر، وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة وفقًا للمزاج الاميركي - الإيراني.

خزانة الثروة

يَعتمدُ العراق كُلياً على البترول والغاز المُستخرج من حقول البصرة هائلة الغنى في تمويل موازنته السنوية التي يدفع منها ما نسبته 17 % الى الاقليم الكردي في الشمال (انخفضت الى 6 , 12 % بموازنة 2018 باتت عقبة امام تشكيل الحكومة العراقية الجديدة) بينما البصرة التي يقطنها نحو (2 مليون و 972 الف نسمة) وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط (2017) لا تتجاوز حصتها من موازنة البلاد 5 % سنوياً في احسن الاحوال يذهب معظمها الى مشروعات دعائية فاشلة لتغطية سرقة تلك الاموال من قبل المجموعات السياسية النافذة والتي يُدار معظمها من بغداد ومرتبطة بشكل ما بطهران. وبالرغم من انهيار البنية التحتية في المدينة، تُصر الحكومة الاتحادية على وقف حصة

البصرة من ارباح استخراج وتصدير واعادة تكرير النفط والغاز التي يجب ان تمنح لها كل نصف سنة والبالغة 5 %، والتي قد توفر فائضاً لإعادة اعمار المدينة التي تفتقر الى الخدمات الاستراتيجية كالكهرباء والماء وشبكة المواصلات والصرف الصحي والصحة العامة.

تاريخ الغضب

تعاني البصرة، خزانة الثروة العراقية النفطية والغازية، فضلاً عن موارد الموانئ التجارية والمنفذين الحدوديين مع الكويت وإيران، من إهمال ممنهج وسوء إدارة مع تمثيل سياسي ضعيف على مستوى صنع القرار السيادي. فرغم تمثيلها في البرلمان بـ25 نائبًا، ووزيرين بقطاع النقل والنفط (حكومة 2014 – 2018) – حرمت على نحو مطلق في حكومة (2018 – 2022) – إلا إنها ظلّت منسية في خطط التنمية وتنشيط الاقتصاد والقضاء على الفقر والبطالة وسط تفشي الاقتتال العشائري والجريمة المنظمة، إلى جانب الانهيار البيئي والخدمي والصحي وانتشار السرطانات وشيوع تعاطي المخدرات، واستنزاف مواردها البشرية عبر تجنيدهم في الجماعات المسلحة «الحشد الشعبي» أو الأجهزة الرسمية كالجيش والشرطة.

وغالباً ما تبرز في البصرة عيوب أي نظام سياسي يحكم العراق. فالاهالي هناك بسبب طبيعة الضغوط التي يقاسوها يتبنون حركات الاحتجاج او المناوئة دوماً. فالمدينة التي تقع في اقصى جنوب العراق (550 كلم عن بغداد) تشعر انها مجرد ارض تستنزف مواردها وتخذل دائماً ويموت سكانها دون اكتراث.

في العام 1921، وعقب مقررات مؤتمر سان ريمو باعادة تقسيم

المنطقـة انطلاقـاً من اتفاق سـايكس – بيكو، نُزع تاج حكم سـورية كمملكـة مـن فيصـل الاول ووضعت تحـت «الانتـداب» الفرنسي، فيـما كان العـراق خاضعـاً لـ«الانتـداب» البريطـاني، وكتسـوية غير عادلة لفشـل «الثـورة العربية»، قـررت السـلطات البريطانية اعلان العـراق مملكة هاشـمية يعتلي عرشـها فيصـل الاول، الـذي قدم الى حكـم العراق عبر البحر، ونزل في موانئ البصرة الذي كانت ترفض الولاية الهاشمية.

كان اعيـان البـصرة والوجهـاء والمشـايخ البارزيـن يطمحون الى انفصـال المدينة عن العراق واعلانها «دولـة» او «مملكة»، او ان تختار بريطانيا (العظمى آنذاك) ملكاً عراقياً من عائلات البصرة، لكن الرد البريطـاني لهـذا التمـرد المبكر كان بقمـع تلك الطموحات عسـكرياً بقصف منازل الاعيان المعترضين ونفّيهم.

وحين تسـلم فيصـل الاول العرش، وبات يشرع ببنـاء القدرات العسـكرية للمملكـة الوليـدة، تمرد البصريـون مجـدداً احتجاجاً على قانون التجنيد الالزامي، وحينها كانت القوة الجوية العراقية تتشـكل تحت الأُمرة البريطانية في 22 نيسـان 1931. فشنت القوة الجوية اول عمليـة لها بعد نحو 3 اشـهر فقط هجومها الاول لإخماد تمرد عشـائر شـمال البـصرة المعترضة عـلى التجنيـد الالزامي في 17 تمـوز/ يوليو 1931، فقصفـت قرى الرحمانيـة الواقعة الان ضمن الحدود الادارية لقضـاء «الْمُدَّيّنة»، وهي ذات المنطقة الذي سـقط فيها اوائل القتلى في احتجاجات البصرة في العامين (2015) و(2018).

يُصـدر العراق – كمعدل – 3,4 مليـون برميل يومياً، بينها 3,5

مليـون برميل يومياً فقط من حقول البصرة عـبر موانئها والعوامات الاحاديـة المطلة على الخليـج، لكن المدينة تعاني من اهمالٍ وكأنها قرية بائسـة تموت مـن العطش، وينتحـر الناس فيها مـن الفقر، ويهلكون مـن الاصابـة بالسرطانـات نتيجـة التلـوث والمخـدرات والاقتتال العشائري.

تطفـو البـصرة على بحـر هائل مـن النفط، فهي تملـك 15 حقلاً نفطياً عملاقاً، ويقدر الاحتياطي المثبت بـ 65 مليار برميل، يشـكل نحو 59 % من الاحتياطي النفطي العراقي، بينما تشـير المسـوحات الجيولوجيـة للـشركات النفطيـة التـي تعمـل الان في المدينـة، ان الاحتياطي سيرتفع الى 80 مليار برميل مستقبلاً مع اكتشاف مكامن جديدة.

فيـما قُـدرت تكلفة استكشـاف البرميـل الواحد مـن النفط الخام في البـصرة بحوالي 0,1 - 0,4 سـنت/ برميل – حسـب طبيعة الحقل النفطي المكتشف – وقدرت في حقلي الزبير والرميلة والحقول القريبة منها بـ 1,570 دولار لكل برميل.

ورغـم الغنـى الهائل للمدينة التي يسـكنها نحو 3 ملايين نسـمة، يعيش نحو 40 % منهم تحت خط الفقر، مع نسبة بطالة يقدرها مجلس ادارة المدينة بنحو 50 % من الايدي العاملة فيها، وبها نسـبة 8 ,7 % من مؤشر البطالة على مستوى البلاد، لكن الانظمة السياسية المتعاقبة تنظر الى الثروة البشرية المهملة على انها خزّان نموذجي في الصراعات العسكرية او المسلحة.

فخلال الحرب العراقية – الايرانية، كانت البصرة مسرحاً مفتوحاً

لحرب دامية وشرسة، ومراراً حاول الايرانيون احتلالها تمهيداً لعزلها وانهاء الحرب واسقاط النظام في العراق، ونتيجة للصراع دمرت المدينة وتغيّرت معالمها وميزاتها الزراعية والاجتماعية ونظامها البيئي الدقيق القائم. فخسرت المدينة نحو 30 مليون نخلة لم يتبق منها الان سوى اقل من 3 ملايين فقط تعاني من الامراض وشح المياه والتلوث والتجريف من الشركات النفطية الطامعة بالاستحواذ على مزيد من الاراضي لتوسعة الرقع الاستكشافية والاستخراجية.

لم تحظ البصرة باعمار او تنمية منذ العام 1989. كانت عملية محدودة للغاية ومقتصرة على احياء وبلدات محددة آنذاك، والهدف كان سياسياً لاعتبارات العداء مع ايران. اما الان فان المدينة التي كانت محجاً للخليجيين للترويح والاستجمام، باتت مكباً هائلاً للنفايات وعشرات الاطنان من السخام الاسود يغطي سماء المدينة فيما درجات الحرارة تتجاوز 60 مئوية مع تصحر يبلع المدينة ويحاصرها الى جرف شط العرب الراكد الذي بات بحيرة شديدة السُمية. سجلت السلطات الصحية نحو 130 الف اصابة تسمم بالمياه المالحة الملوثة، بمعدل 1000 اصابة يومياً. عوضاً عن الاصابات السرطانية المتفاقمة منذ حرب الخليج الثانية العام 1991 والتي كانت البصرة بوابة ومسرحاً مؤلماً لها.

عقب الهزيمة المتوقعة في حرب الخليج 1991، كانت البصرة بوابة الانتفاضة على النظام آنذاك جراء الخطوة غير المسؤولة التي اقدم عليها صدام حسين. تلك الانتفاضة تشبه الى حد كبير انتفاضة البصرة 2018، لجهة الاستياء من الاوضاع المتردية في المدينة والمستقبل الغامض.

ذات الظروف الكئيبة تحيط بالبصرة الان. وحينما خرج البصريون وهم غاضبون كان بسبب الاهمال الذي بات عُرّفاً في ادبيات الحكومات المتعاقبة، محاولين تحقيق مطالب خدمية اساسية، لكن الصراع السياسي والاستقطاب الاقليمي حوّل ذلك الغضب الى لعبة مقامرة راح ضحيتها البصريون مجدداً.

ثروة تنفث السموم

الثروة النفطية الهائلة تنفث يومياً اطناناً مميتة من الانبعاثات السوداء السامة في سماء المدينة، وباتت غير محط ترحيب من قبل الاهالي الذين يعانون الاصابة من مختلف انواع السرطانات. تسجل يومياً من 15 – 20 اصابة بالسرطان في البصرة بين الاطفال – وفقاً لادارة مستشفى الطفل المعني بالاورام الذي بُني باموال مُنحة اميركية دون أي مساهمة من اموال نفط البصرة –.

وكخريطة رقمية للاصابات يحصي مركز السيطرة على السرطان في المدينة والذي يعاني من نقصٍ حادٍ بالعلاجات ويعجز عن استيعاب الزيادات المضطردة بالاصابات، انه استقبل منذ العام 2005 وحتى العام 2010 مثلاً، نحو 9000 الف اصابة، ما يمثل 8 اضعاف عدد الاصابات في عقد التسعينيات كُلها تحت وطأة الحصار الدولي الرهيب، اذا سجلت 1160 حالة فقط آنذاك – وفقاً للمركز – لكن تبقى الشكوك تحوم حول مدى دقة هذه الاحصاءات (الحكومية) ازاء حجم الكارثة التي تعاني منها المدينة واضطرار السُكان الى العلاج خارج العراق هرباً من انتظار مواعيد العلاجات التي قد تتأخر اشهراً.

ويتوزع المواطنون في البصرة على مساحة 070 , 19 كلم مربع، وهي مساحة المدينة التي تتمتع بحدود قلقة وتسبب الكثير من المتاعب مع 3 دولٍ هي ايران، السعودية، والكويت، وبينما اقرب المدن المجاورة في تلك البلدان تتمتع بجودة حياة افضل، تغوص البصرة في رمل التصحر والمشكلات الامنية وانتشار المخدرات وانهيار الخدمات وتفشي الفساد وهيّمنة الميليشيات الشيعية المرتبطة بنظام ولاية الفقيه في طهران على نحو عقائدي وثيق.

التقشف الساحق

فمنذ تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة السابقة (2014 – 2018)، وهو يُمارس سياسة مالية متقشفة للغاية عززت من اهمال البصرة وتُفاقم مشكلاتها الخدمية. ويتحجج رئيس الوزراء السابق بانه «يقطع الاموال عن الفاسدين» فيما كان السُكان في البصرة يعانون من ارتفاع درجات الحرارة الى مستويات قاتلة وسط شح المياه وارتفاع ملوحتها وتلوثها فضلاً عن ارتفاع نسب الاصابة بالسرطان وانحسار الزراعة مع استيلاء الشركات النفطية الاجنبية على مزيد من الاراضي الزراعية بوصفها «مُحرمات نفطية». وانعدام اية مشروعات جديدة تستوعب اعداد البطالة الهائلة.

ومع قلة تدفق الاموال الى المحافظة الجنوبية البعيدة وقفزة النمو السُكاني غير المتوقعة فأن البصرة باتت تمثل خزيناً هائلاً من العاطلين عن العمل الذين يفكرون يومياً بالانتقام من الحكومة والنظام السياسي. بينما الامية منتشرة بشكل كبير.

المفارقة، حين اندلعت الانتفاضة اواخر حزيران/ يونيو 2018،

حاول العبادي ان يغامر مجدداً بمنح البصريين مزيداً من الوعود، فاعلن عن تخصيص 10 الاف وظيفة جديدة. فتقدم 300 الف شاب بصري للحصول عليها. سرعان ما قالت وزارة المالية ان هذه الوظائف وهمية ولا يمكن تغطية نفقاتها من الموازنة. فموازنة العام 2018 لم تخصص اموالاً لخلق وظائف جديدة، وهذا سينسحب على موازنة العام 2019. زاد ذلك من غضب الشباب في البصرة.

عاشت البصرة أعوامًا رهيبة بعد العام 2003، فالاحتلال البريطاني وايران حوّلا المدينة إلى ثكنة عسكرية وساحة مواجهة وتصفية حسابات واسعة. منذ 2003 وحتى 2009 حين انسحب البريطانيون، ذابت المدينة في سائل حارق، واختفت ملامحها المدنية الشهيرة. فالبصرة كان موطنًا ثقافيًا وموسيقيًا واجتماعيًا، لكن بدأ اضمحلالها بدءًا من ثوران مدافع الحرب مع إيران (1980) وهزيمة الخليج الثانية (1991) والحصار الاقتصادي المريع حتى 2003، وما تلاه من صراع مرير بين البريطانيين والجماعات والفصائل المسلحة، إما المدعومة من إيران أو تلك التي تغوّلت لتستحوذ على المدينة. وطيلة 15 عامًا، كانت الموارد تُستنزف والخدمات تنهار وشبكة الفساد تتسع.

في 2010 وعقب انسحاب البريطانيين، اندلعت في البصرة أول احتجاجات شعبية ضد انهيار الخدمات وغياب الكهرباء شبه التام، ولا سيما في موسم الصيف اللاهب. وسقط اول قتيل من اجل «الكهرباء» في البصرة والبلاد في حزيران/ يونيو 2010، وهو حيدر المالكي (27 عاماً – متزوج وله 3 اطفال) مطالبًا بحقوق أساسية فشل بتأمينها النظام الجديد.

مُـذ ذاك العام، كانت البصرة تغلي مع اكتظاظ السُـكان والضغط الهائـل على منظومة الخدمات والبُنى التحتية المتهالكة. وفي حزيران/ يونيو 2015 اندلعت احتجاجات أعنف، سـقط ضحيتها شاب يافع في البلـدة – قضـاء المْدَّينـة – التي قصفها الملك فيصـل العام 1933. وبـات اليافـع منتظر الحلفـي (17 عامًا) رمـزًا للاحتجـاج في أنحاء البـلاد. لكن الأوضاع كانت تزداد سـوءًا، ومن البلدة نفسـها وأمام بوابـة حقل نفطي عملاق (الرميلة الشـمالية) اندلعت الاحتجاجات الدامية مجدداً في عموم البلاد بعد مقتل سـعد المنصوري (26 عامًا – متزوج وله ثلاثة أطفال) في تموز 2018.

غالبيـة البصريـين يعانون مـن ازمات نفسـية حادة جـراء كل هذه المشـكلات والشـعور العميق الاضطهاد الذي يدفع بالنهاية الى الانتحار مبـاشرة، او الذهاب الى تظاهرة ومواجهة الرصاص الحي.

أشـعلت دماء المنصوري الاحتجاجات في سـت محافظات شيعية جنـوب العـراق. تعاملـت السـلطات – كالعادة – باهمـال مع فورة الاحتجاجـات الجديـدة، واعتبرتهـا مثل سـابقاتها بانها سـتنتهي مع ضغط القمع الامني، لكن تفجر الوضع على نحو دموي. سـقط 20 محتجًا ومئات الجرحى في المحافظات المُحتجة. أما في البصرة وحدها، فبـدءًا مـن مقتل المنصـوري حتى منتصـف أيلول/ سـبتمبر 2018، سـقط 30 قتيلًا ومئـات الجرحى، واعتقل العـشرات أو اختُطفوا او اغتيلوا.

ومـن المؤسـف ان الغازات المُسـيّلة للدمـوع والمُسـببة للاختناق

ومعـدات القمـع الاخـرى مسـتوردة مـن فرنسـا والاتحـاد الاوربي باموال نفط البصرة.

هـذا الغليان الشـعبي كان يقوده شُـبان صغار متحمسـون لتغيير واقعهم المزري. وإزاء هذا الحماس، كانت القوى المضادة من أحزاب فاسـدة وميليشـيات إجراميـة إلى جانب طهران وواشـنطن، يغذون الاحتقان وينتظرون الفتيل الذي سيشعل بارود البصرة.

المطالب الخدمية، والاسـتياء البالغ من الفشل الحكومي، ورفض تحكّـم الميليشـيات والهيمنـة الإيرانيـة، وانهيـار الخدمـات، وارتفاع البطالـة، وتسـمم المياه والملوحـة، كلها أشـعلت الاحتجاجات على نحـو دراماتيكـي، اختلطـت فيـه أوراق الأطراف كلهـا، ولعب فيه التخادم المباشر وغير المباشر دورًا في تضبيب الصورة.

تفجّـر الازمـة في البـصرة على نحـو مخيف يهـدد بسـقوط النظام السـياسي الهـش في العـراق. وبينـما الاحـزاب الفاسـدة بعـد مهزلة الانتخابـات التي جرت في ايار/ مايـو الماضي، اظهرت مدى تفكك النظام وسـقوطه بالبحث عن المصالح، بعد مقاطعة شـعبية واسـعة لعمليـة الاقتراع، بينما كانت البصرة تموت مـن العطش وتلوث المياه والتسمم الحاد وغياب الكهرباء لنحو 15 ساعة يومياً.

هيمنة إيران

يتوزع المواطنون في البصرة على مساحة 070 ,19 كلم مربع، وهي مساحة المدينة التي تتمتع بحدود قلقة وتسبب الكثير من المتاعب مع 3 دولٍ هي ايران، السـعودية، والكويت. وبينما اقرب المدن المجاورة في تلـك البلدان تتمتع بجـودة حياة افضل، تغـوص البصرة في رمل

التصحر والمشكلات الامنية وانتشار المخدرات وانهيار الخدمات وتفشي الفساد وهيّمنة الميليشيات الشيعية المرتبطة بنظام ولاية الفقيه في طهران على نحو عقائدي وثيق.

تلك المجموعات المسلحة التي تملك واجهات سياسية وتتصارع على ادارة موارد المدينة، والاستيلاء على السلطة فيها، خلقت شبكة زبائنية من المنتفعين لصد أي محاولات للتأثير على مصالحها، وهيّمنت على ادارات المؤسسات الحكومية التي تدر اموالاً ضخمة كالموانئ، او الامنية بمحاصصة على اساس القوة، بيّنما تستقطب المزيد من الشباب العاطلين ليكونوا مقاتلين لديها كخزان بشري هائل يُقبل على الموت والانتحار هرباً من بؤس اقتصادي ويأس من المستقبل.

للبصرة مع ايران منفذ بري وتجاري وحدود طويلة معقدة، ومن خلالها تهرب انواع المخدرات الجيدة والسيئة، لكن السيئة اكثر ومنها مادة (Crystal Meths) التي تؤدي بعد اشهر من التعاطي الى الانتحار المؤكد.

غالباً ما توصف البصرة في ادبيات تلك الميليشيات التي يقاتل بعضها في سورية دعماً لنظام بشار الاسد، بأنها «مدينة الشهداء» وانها قدمت خلال السنوات الاربع الماضية نحو 10 آلاف قتيل وعشرات آلاف من الجرحى المعاقين. وتزعم انها بذلك تواجه مخططاً «خبيثاً» للقضاء على الشيعة الفقراء.

لكن الحقيقة، ان تلك الميليشيات تزيد من فقر العائلات الشيعية في البصرة وتعطل التنمية والخدمات وتسرق الاموال وتتورط بتهريب السلاح والمخدرات، لتدفع باليافعين والمتخرجين الجدد

الى مناطق قتال بعيدة عن منازلهم ليعودوا الى مدينتهم مجرد جثث هامدة، وتعلق صورهم في الشوارع وهم يبتسمون بمرارة في لحظات كانوا يتمنون فيها حياة اكثر انصافاً وعدالة.

اعتاد البصريون في مواسم الصيّف اللاهبة، حينما تصل درجات الحرارة الى 60 درجة مئوية مع رطوبة خانقة تتجاوز 80 % على التظاهر بهيستريا ضد الحكومة المتعالية في بغداد وحكومتهم الضعيفة في البصرة، وكلا الحكومتين فاسدتين، دون ان يتغير الواقع الذي بات يزداد سوءاً وخطورة، وفي كل مرة كانت قوات الامن تواجه تلك التظاهرات بعنف مفرط بحجة حماية الابنية الحكومية وعدم خرق «الاستقرار»، لكن الهدف هو ارعاب الناس وابقائهم في المنازل التي تشبه افران النار الحجرية دون ان يشعروا بالاسى من اجل انفسهم.

حصار المياه

تتوقع المؤشرات المائية العالمية، وابرزها «مؤشر الاجهاد المائي»، ان العراق سيكون ارضاً بلا انهار بحدود 2040، ولن يصل النهران العظيمان (دجلة والفرات) الى المصب النهائي في الخليج. وبعد ثماني اعوام (2025) ستكون ملامح الجفاف الشديد واضحة جداً في عموم العراق مع جفاف كُلي لنهر الفرات باتجاه الجنوب، وتحول دجلة الى مجرد مجرى مائي صغير محدود الموارد. والبصرة ستموت من العطش.

قطعت إيران في السنوات العشر الاخيرة نحو 35 رافداً رئيسياً كانت تمر في العراق، فخسر 80 في المئة من مصدر المياه. إيران غيّرت،

وبخطـوة احادية، مسـار أهم رافدين همـا «الوند» و«الـكارون»، ما اضرّ كثيراً بالمساحات الزراعية الواسعة في البصرة (جنوب) وواسط (جنوب شرق) وديالى (شمال شرق). في العام 2011 اقرت الحكومة الايرانية مشروعاً لبناء 152 سـداً، بعضها للتحكم و«اسـتنقاذ» المياه الداخلة الى العراق.

قطعـت ايران على مراحل نهري الـكارون الذي يصب مباشرة في شـط العرب في البصرة، والكرّخة اللذي يصب في الاهوار المشـتركة بـين (العـمارة الناصرية والبصرة) ويحافظ على منسـوب المياه العذبة، واقامت على نهر الكارون لوحده 15 سداً وناظماً للسيطرة حتى العام 2009. وفي العـام 2013 محت السـلطات الايرانية نهـر الكارون من الوجـود بتجفيف المجرى المتجه الى البـصرة، بعد ان كان يدفع بـ14 مليار متر مكعب من المياه العذبة سنويا في شط العرب.

حوّلت طهران نهـر الكارون لتغذية نهر «زاينده رود» في اصفهان بعـد ان قلت مناسـيبه، امـا نهر الكرخة الذي يصـب في هور الحويزة العراقي، فشُـيّدَ عليه أكبر سـد في إيران بسـعة تخزين تبلغ 9 ,5 مليار مـتر مكعب وقـدرة إنتـاج كهربائي تصـل إلى 520 ميغـاواط فابتلع الميـاه كلها. لم تكتف إيران بحجب المياه الحلوة، فاسـتخدمت الروافد الجافة لدفع مياه البـزل المالحة باتجاه الاراضي العراقية. حتى أن تلك الميـاه الضـارة غمرت جزءاً كبـيراً من الشريط الحـدودي بين العراق وإيران عنـد البصرة، بما فيها مخافر حدودية، ما اضطرها الى الانكفاء الى العمـق العراقي هرباً من الاذى ومن فيضـان محتمل. وفي نوفمبر 2017 بلغت مسـتويات مياه البـزل المالحة القادمة من إيران منسـوباً مرتفعاً غير مسـبوق ما هدد بانهيار السـدة الترابية البدائية (وهي من

مخلفات سدود الحرب العراقية – الايرانية). وهدد السيل المالح بغزو البصرة التي تعاني اصلاً من الملوحة والتصحر وتقلص الاراضي الزراعية والتلوث النفطي وزيادة السرطانات.

وبحسب فحوصات دائرة المياه في البصرة، فأن نسبة الملوحة بلغت 8000 جزء لكل مليون ليتر بمنطقة سيحان الشهيرة بالبساتين والنخيل سابقاً، فيما النسبة بمركز البصرة 3000 جزء، وفي كلتا الحالتين النسبة تتجاوز المعدل الطبيعي بكثير، وتهدد بتسمم مميت.

استفزاز طهران

تقول مديرية زراعة البصرة إن المد الملحي الايراني ألحق أضراراً كبيرة بالمناطق قرب شط العرب بعمق 100 كلم. ويؤكد مدير ماء البصرة فإن التركيز الملحي القادم من المصدر (البحر + مياه البزل الايرانية) زاد بشكل مخيف بدءاً من يوليو 2017.

اقدمت ايران ايضاً على خطوة استفزازية في يونيو الماضي بقطع خط الكهرباء الذي يغذي البصرة لقاء اموال ضخمة، بحجة ان مديونية العراق اصبحت مرتفعة وعليه تسديدها. قطع الخط اغرق المدينة بالظلام وحوّلها الى جهنم بالتزامن مع بدء موسم الصيف.

كانت ايران تريد ان تناكف الولايات المتحدة التي بدأت تطبق عقوبات ضدها وتمنعها من تصدير النفط عبر الخليج. تخيّلت طهران ان الضغط على الاهالي عبر قطع الكهرباء وزيادة تدفق التراكيز الملحية القادمة من اراضيها سيجعل البصريين ينتفضون ضد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي حليف واشنطن فتسهم بمنعه من تولي ولاية جديدة للحكومة وتثبت لواشنطن قدرتها الذكية على المناورة.

وهو ما حدث فعلاً.

لكن الامر انقلب الى لعبة كارثية، جعلت من السكان يصبّون نار الكراهية على طهران، حين اقدموا على حرق جميع مكاتب ومقار الاحزاب والميليشيات المرتبطة بها، واقتحموا رمز السيادة الايرانية (القنصلية العامة في البصرة) وانزلوا العلم واحرقوه قبل ان يقوموا باحراق مبنى القنصلية بالكامل، وهو يرددون «ايران بره بره.. والبصرة تبقى حرة». ما زال ملف البصرة عالقاً بعد عقود طويلة من الاهمال، ولا يُمكن التنبؤ حقاً بما يُمكن ان يحصل مستقبلاً.

النظام هو العدو

عُقد (في 8 ايلول/ سبتمبر 2018) جلسة برلمانية لمناقشة الوضع في البصرة، تحولت الى حفلة شتائم رائعة بثت على الهواء مباشرة بين المسؤولين الحكوميين والوزراء والنواب. ولم يناقش المجتمعون اية حلول حقيقية، وخرجوا من القاعة المُكيّفة بمركباتهم المصفحة الى منازلهم الفارهة، في الوقت الذي كانت فيه البصرة تُشيّع قتلى الاحتجاجات والعائلات تبحث عن علاج للمصابين الراقدين في المستشفيات.

دائماً تنتفض البصرة وتتبعها المحافظات الاخرى. وهذه المرة بدت الانتفاضة خطرة للغاية حين ترك الناس تكتيكات التظاهرة التقليدية وباتوا يحاصرون الحقول النفطية ويغلقون الموانئ والمنافذ الحدودية وطرق التجارة مع بغداد، وصولا الى حرق مباني الحكومة المحلية ومجلس ادارة المحافظة ومقار الاحزاب والميليشيات والقنصلية الايرانية.

كُل ذلك يعني امراً واحداً: ان العلاقة بين النظام السياسي

والشعب في البصرة انهارت تماماً، وان البصريين باتوا ينظرون الى هذا النظام كعدو يجب الخلاص منه من اجل ان يحققوا مطالبهم وبناء مدينتهم.

ورغم المشاعر القومية الجياشة للبصريين تجاه العراق، لكنهم يفكرون دوماً بانشاء اقليم خاص بهم مشابه لاقليم كردستان في الشمال، وبعضهم يذهب الى فكرة اكثر تطرفاً بالانفصال، ويحمّل بريطانيا مسؤولية ارغام البصرة على ان تكون جزءاً من العراق في العام 1921.

ان مثل هذه المشاعر الخلاصية تهدد وحدة العراق في المستقبل اذا ما ظلّت البصرة مهملة. وكما اشرنا ان آخر عملية تحديث للبنية التحتية تمت في العام 1989 عقب انتهاء الحرب العراقية الايرانية التي دمرت المدينة. وحينما جاء البريطانيون بعد 2003، قاموا بشراء الاستقرار من الميليشيات بضخ 70 مليون باوند في عملية انشاء بنية تحتية اسموها «السندباد»، لكن الاموال تسربت كما يتسرب الماء في الرمل، وذهبت الى تمويل الاحزاب والجماعات المسلحة. خرج البريطانيون وهم يعرفون انهم ارتكبوا اكبر حماقة بتاريخهم حين قاموا بتمويل شركات وهمية محلية هي بالاصل جماعات مسلحة رسخت نفسها بقوة داخل البصرة حتى هذه اللحظة.

فورة حرق القنصلية الايرانية ومقار الميليشيات والاحزاب التابعة الى طهران، بدت وكأنها انتصار للشباب والأهالي المحرومين، انقلبت سريعًا إلى بسط هيمنة أكبر. فنشرت قوات «الحشد الشعبي» بعد تلك الليلة الرهيبة آلافًا من عناصرها في عموم المدينة، وأعلنت

تشكيل عشرة ألوية من المتطوعين أطلقت عليهم «قوات التعبئة الشعبية»، على غرار «قوات البسيج - سازمان بسيج مستضعفين»، الإيرانية المساندة للحرس الثوري. مهام هذه القوات، التي بدأت بالتشكل بصمت منذ أوائل العام 2018 وفقًا للمعلومات، تشمل التدخل لفض أية احتجاجات مستقبلية، والأهم اختراقها قبل أن تندلع. ويرجح أن نوفر تلك القوات الجديدة مساحة مناورة لزيادة الهيمنة على البصرة، في تجربة قد تعمم على جميع المحافظات العراقية. وظهرت الى السطح فعلاً خلال «الزيارة الاربعينية 2018» في المحافظات الجنوبية.

ما حصل في البصرة، كانت لعبة مقامرة كان الأهالي المحرومون ضحيتها. فواشنطن التي أرادت كسر هيبة إيران في العراق عبر البصرة، ضيّعت فرصتها مجددًا، وأثبتت طهران أنها الاقوى على الأرض، بينما ظل الأميركيون يناطحون طواحين الهواء. حيّدت طهران مرشح واشنطن لرئاسة الوزراء حيدر العبادي، واستتبعت كل ذلك بإجراءات هُيئت مسبقًا. ومع انتخاب رئيس البرلمان الجديد المقرّب من طهران وقوى الحشد الشعبي، محمد الحلبوسي، وانفراط جبهة مقتدى الصدر - العبادي تمامًا، بات الطريق سالكًا لتشكل قوى إيران الحكومة في العراق، فجيء بعادل عبد المهدي انطلاقًا من المقامرة الدامية التي دفعت ثمنها البصرة.*

1- نشرت هذه الاحاطة عن الاوضاع المتدهورة في البصرة، في موقع (Orient XXI) باللغة الفرنسية، واعادت نشره صحيفة (Le Monde) ونشرته مجلة (Le Monde diplomatique) في نسختها الفارسية، فيما نشره موقع (Rebelión) بالاسبانية. ونشرت اجزاء منها بالانكليزية.

الفصل السادس

أزمة غرب العراق
طهران وواشنطن في الانبار
صراع اقليمي على الطرق الجديدة
في الشرق الاوسط

في الثامن والعشرين من آذار/ مارس (2017) صوّتت الحكومة العراقية السابقة، على مشروع لإعادة تأهيل واستثمار الطريق الدولي وطرحه بالكامل للاستثمار في اطار خطة طموحة، بعدما عرضت لجنة المنافذ الحدودية في مجلس محافظة الأنبار في (26 كانون الأول/ ديسمبر 2016) الجزء الواقع ضمن حدود المحافظة (من منفذ طريبيل الى نقطة تفتيش «الصقور» جنوب شرق الفلوجة) للاستثمار، لكن اعتراضات عاصفة، اجهضت الصفقة، لتعاود الحكومة حينها مجدداً التعاقد مع الشركة ذاتها، وهي شركة (Olive Group) المتفرعة من الشركة الام (Constellis) بشروط جديدة في اذار/ مارس 2018.

يرتبط العراق بالأردن وسورية والمملكة العربية السعودية بعقدة المواصلات البرية المعروف بـ(الطريق الدولي السريع رقم 1)، وهو طريق استراتيجي طويل ومعقد ينطلق من اقصى جنوب العراق حيث الموانئ في البصرة، وينتهي بنقطة التبادل التجاري الاكثر شهرة مع المملكة الاردنية الهاشمية (الجانب العراقي/ طريبيل «مجمع طريبيل الحدودي» 575 كلم عن العاصمة بغداد – الجانب الاردني/ الرويشد «معبر الكرامة الحدودي» 320 كلم عن العاصمة عمّان)، مع خطوط فرعية تصل الى القائم العراقية كنقطة عبور مشتركة مع سورية، واخرى مع المملكة العربية السعودية جنوباً الى (معبر عرعر).

ينقسم الطريق الدولي الى (9) ممرات تجارية سريعة، ويبلغ طوله الكلي داخل العراق 1200 كلم.

الدعاية المضادة

ثمة تعقيدات تقف عائقاً امام انطلاق وتحقيق المشروع الذي منح استثماره لشركة اميركية قابضة وهي (Constellis)، فيما التنفيذ للشركة الفرعية العائدة لها (Olive Group – مجموعة الزيتون للخدمات الامنية)، والاخيرة عملت في العراق في خدمة القوات الاميركية بعد العام 2003، وتحوم شكوك ومعطيات بأن (Olive Group) التي ستقدم الحماية الامنية هي ذاتها شركة (Blackwater) سيئة الصيت التي تسببت بمقتل عراقيين في العام 2007، ولوحقت قانونياً ما اضطرها الى تغيير الاسم الى (R2) لتتمكن من دخول تحالف الطريق الدولي.

لكن التعقيد الذي يشكل عائقاً حقيقياً هو معارضة ايران للمشروع. فهي تعتبره حائط صد امام طموحاتها في غرب العراق، ويمنح الاميركيين نفوذاً كبيراً في المنطقة ولاسيما انه يؤثر على مشروعها في سورية المجاورة.

فعقب زيارة رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي الى واشنطن ولقاء الرئيس دونالد ترامب (20 اذار/ مارس 2017)، طرح العبادي مشروع استثمار الطريق الدولي بقوة، وحفّز السياسيين العراقيين على دعمه. وفي الثالث من نيسان من العام ذاته، وصل صهر ترامب، جاريد كوشنر، برفقة الجنرال جو دانفورد رئيس اركان الجيوش الاميركية المشتركة الى بغداد، وبدت تلك الزيارة اقتصادية وامنية لترتيب ملفات كبيرة لواشنطن في العراق، من بينها استثمار الطريق الدولي.

حوض ايراني الى شرق متوسط

بالمقابل؛ ووفقاً لحديث خاص ادلى به رئيس الحكومة الحالية حيدر العبادي في لقاء مع باحثين – من بينهم الباحث – في تموز/ يوليو 2017، فأن ايران تقدمت بمشروع لشق طريق دولي استراتيجي مشابه انطلاقاً من اراضيها عبر محافظة ديالى العراقية وصولاً الى الاراضي السورية.

الطريق الايراني المقترح، يتضمن استثمار شبكة الطرق السريعة في شرق العراق، وفتح طرق جديدة تعزز القديمة، وصولاً الى جنوب غرب الموصل داخلاً الى الاراضي السورية، ضمن مشروع طموح لاعادة احياء «طريق الحرير» بالتعاون مع الصين استجابة لمشروع الاخيرة (طريق واحد – حزام واحد) للوصول الى شرق المتوسط عند الساحل السوري الخاضع لسيطرة نظام الاسد تحت الحماية الروسية.

السعي الايراني الى تلك المنطقة، هو لحيازة التأثير الاقتصادي والجيبولتيكي ومنابع الطاقة الجديدة المكتشفة من نفط وغاز والتي تقدر بـ 123 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وكميات هائلة من النفط في جنوب وشمال سورية بما يعادل النفط المكتشف بدولة الكويت. فضلا عن السيطرة على الطاقة المكتشفة قبالة الساحل اللبناني، والمعروفة بـ«البلوكات التسعة».

تقتضي الخطة الايرانية – الصينية – الروسية، تدمير مشروع الخط الاميركي – الاوروبي عبر تركيا للغاز والطاقة (Nabucco

pipeline) والذي سيعتمد ايضاً على الطاقة السورية المكتشفة، فيما الصين ايضاً تسعى الى تطويق خطوط التجارة وسط اسيا عبر الشراكة بمشروع بناء (Gwadar port) الباكستاني المدعوم من قبل قطر وايران وروسيا، في اطار (الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني) ويهدف محلياً الى إنشاء طريق بري متكامل الخدمات بكلفة 46 مليار دولار، يربط بين مدينة كاشغر الصينية وغوادر الباكستانية.

فضلاً عن مشروع توسعة ميناء تشابهار (Chabahar)[1] الايراني برأس مال هندي يصل الى 500 مليون دولار للسيطرة على الخط التجاري في افغانستان.

1- اعلنت السلطات الايرانية في (6 ديسمبر/ كانون الاول 2018) عن هجوم انتحاري بسيارة مفخخة في مركز مدينة (Chabahar) استهدف دائرة الشرطة العامة، ما اسفر عن مقتل شخصين وإصابة ما لا يقل عن 40 اخرين. تضاربت الانباء وقتها عن مقتل قائد شرطة المدينة. فالوكالات الاخبارية الايرانية اكدت، بينما قائد القوات البرية في الحرس الثوري محمد باكبور نفى، وحامت ظلال كثيفة من التعتيم على ملابسات الانفجار الذي تبنت مسؤوليته جماعة (انصار الفرقان) وهي منظمة مسلحة من «البلوش السُنة» في إيران، تنشط في محافظة سيستان وبلوتشستان (جنوب شرق ايران)، تأسست في ديسمبر/ كانون الاول 2013، بعد الاندماج بين حركة «أنصار إيران» و«حزب الفرقان» اضافة الى منشقين من جماعة «جيش العدل»، وتصنفها الحكومة الإيرانية كمنظمة إرهابية. في (23 نيسان/ أبريل 2015) اعلن عن مقتل زعيم «أنصار الفرقان» هشام عزيزي في عملية امنية ايرانية جنوب المحافظة في مدينة «قصر قند». وفي (25 آيار/ مايو 2017) نفذ «أنصار الفرقان» هجوماً استهدف قطاراً لبضائع ومعدات الحرس الثوري، وبعد عمليات واسعة استمرت بضعة أيام ضد التنظيم أعلن الحرس الثوري في (10 تشرين الاول/ أكتوبر 2017) القضاء الكامل على التنظيم إلا أن التنظيم أصدر وقتها بياناً فند ما أعلنه الحرس الثوري مؤكداً إصراره على «الانتقام». اللافت في التغطيات الخبرية لهجوم (Chabahar) ان وسائل الاعلام الاماراتية ومنها جريدة «البيان» اصرّت على ان الهجوم استهدف ميناء (Chabahar) لا مركز المدينة! وبالتأكيد فأن المحاولة الاماراتية ترمي الى اضعاف الثقة بالموانئ الايرانية لوقف استثمارات اجنبية محتملة فيها.

ويحمل ميناء تشابهار الإيراني، الواقع على الساحل الجنوبي الشرقي لإيران، قيمة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للهند، إذ إنه يوفر لها إمكانية الوصول البحري – البري إلى أفغانستان، ثم إلى أواسط آسيا، عبر الحدود الإيرانية الشرقية، ومن ميناء تشابهار الإيراني، ثمة طريق يبلغ طوله نحو 883 كيلومتراً، يصل إلى مدينة زرنج (Zaranj) الحدودية الأفغانية مع ايران، ويحمل اسم طريق (زرنج – ديلارام) الذي أشرفت «مؤسسة الطرق الحدودية» الهندية على إنشائه في العام 2009، بما يتيح الوصول إلى أربعة مدن أفغانية كبرى: هيرات، قندهار، كابل ومزار شريف.

هذه المشاريع التي تتقاطع بالامتداد بين اواسط اسيا واواسط اوروبا عبر منطقة الشرق الادنى، تلقي بتأثيرها على مشروع استثمار الطريق الدولي في العراق بشكل مثير وغامض.

عملياً، تأتي الاهمية القصوى للطريق الدولي العراقي، من السيطرة على حوض الاراضي الشاسعة غرب العراق بالامتداد مع الاردن وجنوب شرق سورية، ولاسيما مع وجود مشاريع خطوط انابيب مقترحة للطاقة، لتحييد الخط التركي (جيهان – Ceyhan pipeline) اثر ازمة انفصال اقليم كردستان العراق، وما قبلها من الهجمات العنيفة المتكررة على الانبوب، وخطة استبداله بخط (العقبة – البحر الاحمر)، فضلاً عن احياء الانبوب الاستراتيجي العراقي – السعودي الذي يصل الى ينبع القريبة من العقبة، والذي بُني في اواسط الثمانينات ابان الحرب العراقية – الايرانية بعد توقف موانئ التصدير العراقية في ام قصر جنوباً. يضاف ايضاً خط

تصدير محدود جديد بـوشر العمل به في الاراضي العراقية، لإحياء انبوب نفطي ينطلق من جنوب العراق الى ميناء بانياس السوري.

يحاول الايرانيون عرقلة مـشروع الطريق الدولي غرب العراق، بيّنما يسعون الى بناء حزامهم الاقتصـادي والامني في الشرق، غير ان الحكومـة العراقية السـابقة لم تتخذ قـراراً بالموافقة على المشروع الايـراني، لكـن فعليـاً قامت ايـران بتأمين حـوض الطريق المقترح وفرضت تغييرات ديموغرافية هناك عبر فصائل «الحشد الشعبي»، فيـما تواجـه انتشـاراً للقوات الاميركيـة ونحو 30 الـف مقاتل من الجماعات السـورية المدعومة من قبل واشنطن شرق الفرات داخل سورية.

ولمرتين على التوالي حاولت طهران اسـتفزاز واشنطن في (معبر التنـف – المثلث العراقي – السـوري – الاردني) بارسـال فصيلين عراقيين هما (كتائب سـيد الشـهداء) و(كتائب حـزب الله العراق) لكنهـا تعرضـا الى قصـف جـوي عنيـف خلّـف عـشرات القتـلى والجرحى.

وفي اواخر العام 2017 انسـحبت القوات الاميركية والسـورية الموالية لها من (التنف)، لكنها ابقت على الانتشار في شرق الفرات. وباتت واشـنطن تؤمن بالاهمية الاسـتراتيجية لمنطقة (التنف) منذ العـام 1991 بعـد ان اسـتخدمها العراق كمنصـة اطلاق صواريخ (سـكود) باتجـاه اسرائيـل اثناء حـرب الخليـج الثانيـة، وفي اذار/ مـارس 2003 قامـت القوات الاميركية بالسـيطرة على المنطقة عبر

انزال جوي تمهيداً لغزو المنطقة الغربية من العراق.

يعد (التنف)[1] احد اهم ثلاثة معابر رسمية بين العراق وسورية، ويقابلـه على الجانب العراقي (معـبر الوليد الحدودي)، ومع اوائل العام 2018، تسارعت وتيرة الاتفاقات بين بغداد ودمشق لتشغيل المعـبر، وحطّ وزير داخلية النظام السـوري محمد الشـعار في بغداد لتسريع افتتاح المعبر رسمياً.

وكتسريـع لخطة الاحتواء، أعلن وزير الخارجية السـوري وليد المعلـم ونظـيره العراقـي السـابق إبراهيـم الجعفـري (16 تشريـن الاول/ أكتوبـر 2018) أن عمليـة افتتاح معـبر البوكمال، المعروف عراقيـاً بـ«القائـم»، باتـت «وشـيكة». بالتزامن مـع افتتاح معبري (القنيطـرة) مـع الجـولان المحتلـة مـن إسرائيـل، و(نصيـب) مع

1- تبلغ مساحة التنف أكثر من 80 كيلومتراً طولاً و50 كيلومتراً عرضاً، يتخللها وادي وجبل التنف، وكلاهما في الجزء السـوري من هذه المنطقة التي غالبيتها ذاتـ طبيعة صحراوية قاسية، باستثناء الوادي الذي يفيض بمياه السيول كل عام، ويطلق عليه أيضاً اسم وادي التنـف، وينتهي داخل الأراضي العراقية حيثـ يلتقي مع متفرعـات وادي حوران الكبير، غرب الأنبار. وتعتبر تلكـ المنطقة مرعى غزال الريم العربي. كما يمرّ من المنطقة أنبوب النفط العراقي المعطل منذ نحو 70 عاماً والمعروف باسم خط كركوكـ - حيفا، والذي شيّد عام 1932 لإيصال النفط العراقي إلى حيفا ومنه إلى اوروبا. ويبلغ طول الأنبوب 942 كيلومتراً، وأوقف العراق ضخ النفط فيه عام 1948. ولا يزال الأنبوب قائماً رغم تهالكه ويعرف في العراق أيضاً باسـم أنبوب الموصل – حيفا، إذ كانت كركوك سـابقاً مدينة تابعة للموصل. وباتت عقد الأنبوب (مراكز التحكم) بمثابة دلالات لا تزال تسـتخدم حتى الآن في العراق، إذ هناك منطقة H1 و H3، وهي عقد ومراكز السيطرة على الضخ الممتدة على طول الأنبوب. وفي مثلث التنف توجد نقطة H4. ويرمز الحرف H إلى الحـرف الأول من مدينة حيفا الفلسطينية. في الجانب الآخر، فإن المهربين يعتبرون تلكـ المنطقة شريانهم الوحيد في نقل المواد والبضائع المهربة بين العراق والأردن عبر ما يعرف بـ«الكسـرات»، في إشـارة إلى كسـر السـواتر الترابية للحدود بين البلدين وإدخال المواد المهربة، وهي في العادة سجائر وأغنام عراقية وبنزين، بسبب غلاء المواد الثلاث في الأردن مقارنة بأسعارها في العراق.

الأردن. وكـردٍ اميركـي على خطوة التقـارب العراقية – السـورية بفتـح المعـبر، انزلـت القـوات الاميركيـة منطـاداً لمراقبـة الحـدود والتحركات المسلحة للتنظيم (داعش) او جماعات الحشد الشعبي، واحكام السيطرة على كامل حوض الحوض، انزلته في (30 تشرين الاول/ اكتوبر 2018) دون الكشـف عن الاسـباب، بعدما رفعته قبل نحو شهرين لمراقبة المنطقة.

بات الشريط الحدودي العراقي – السوري ملغماً بالتوتر بعد ان فرض «الحشـد الشـعبي» نفسـه كمراقب للحدود ومسيطراً عليها لضـمان الهيمنـة الايرانيـة، وابعـاد الاميركيين عن خطـوة التمركز واقامـة قاعـدة[1] هناك، لكـن على الطـرف الاخـر (شرق الفرات) يحاول الاميركيون قلب المعادلة لصالحهم عبر تفتيت القوة الايرانية وقطع خطوط التواصل والامداد وافشـال طريق طهران – دمشق

1- كشـفت جريدة المدى في تقريرلها بثته في (10 كانون الاول/ ديسـمبر 2018) بناء على معلومات مصادروصفتها ب»المطلعة: في الانبار الى أن «قوة امريكية مجهزة بأسلحة ثقيلة ومعدات متطورة، تمركزت في مناطق تقع شـمال القائـم، قريبة من ناحية الرمانة التابعة للقضاء، وهي المدينة العراقية الاولى بعد الحدود السـورية (...) وتنتشرفي معسكرين: الأول في منطقة «قطارات الفوسـفات» جنوب القائـم، وتضم بضعة آلاف من المقاتلين، والثاني هوالمقرالجديد، ويضم المئات من الجنود الامريكيين (...) وانه مع المقـرالجديد للقوات الاميركية أصبح عدد الثكنات والمعسـكرات التابعة للقوات الاجنبية في الانبار «6 مواقع»، وهي: معسكرالحبانية، معسكرعين الأسد في البغدادي، معسـكر (تي وان) قرب هيت، ومعسكرالخسفة قريب سد حديثة، بالإضافة الى معسـكرقطارات الفوسفات، والمقر الجديد قرب الحدود. وأكدت المصادرأن عدد القوات الامريكية في الانبارلوحدها وصل الى «9 آلاف مقاتل»، فيما كان الجيش الامريكي قد كشـف مطلع العام الحالي أن عدد قواته العاملة في عموم العراق هو 5262. وتنتشرالقوات الأمريكية في قواعد أخرى خارج الأنبار، وهي قاعدة «فيكتوري» في مطاربغداد و»التاجي» شـمال العاصمة، وقاعدة بلد الجوية في صلاح الدين، وقاعدة القيارة (جنوب الموصل)، وقاعدة أربيل.

- جنوب لبنان عبر الاراضي العراقية.

تراهن ايران على العراق كظهير اقتصادي قوي يؤمن لها توسع سياسي ونفوذ أمني بكامل المنطقة، فهي تُهيّمن على خمسة مسارات تجارية بغطاء استخباري قوي عبر العراق:

1 - المسار الاول: يغطي المنطقة الجنوبية عبر منفذ (الشلامجة - البصرة).

2 - المسار الثاني: منفذ (الشيب - ميّسان) في المنطقة الجنوبية.

3 - المسار الثالث: منفذ (مهران - بدرة وجصان - واسط) في منطقة الفرات الاوسط.

4 - المسار الرابع: منفذ زرباطية - ديالى (اعالي بغداد باتجاه الحدود السورية - طريق الحرير المقترح).

5 - المسار الخامس: عبر منافذ المنطقة الكردية - اقليم كردستان شمالاً.

عبر هذه الشبكة تبتدع طهران لها خارطة اقتصادية متعددة التوظيفات، بيّنما تُعرقل الطريق الاميركي غرب العراق لتنشيط التجارة مع الاردن والسعودية والنقل البحري انطلاقاً من ميناء ام قصّر.

تحاول ايران قطع الطريق على الطموح السعودي بالاستثمار في الانبار بمعارضة مشروع الطريق الدولي ومنع الشركات الاميركية من العمل عبر مجاميعها المسلحة المنضوية في اطار

الحشد الشعبي، فيما تخوض صراعاً مع تركيا لتأمين الطريق الصاعد من ديالى الى تلعفر ومنه الى العمق السوري، فتركيا ترى بتلّعفر عقدة المواصلات التي تقطع على الايراني دعم نظام الاسد وتحد من اية تغييرات ديموغرافية لصالحها، وتشاطرها بالرؤية واشنطن.

الخارطة الاقتصادية للطريق الدولي

يقع الطريق الدولي الاستراتيجي غرب العراق، ويبلغ طوله 1200 كم، وينطلق من اقصى جنوب العراق حيث ميناء ام قصر الاستراتيجي، ماراً بنحو اربع محافظات وتسع مدن، ويقطع اراضي محافظة الانبار الصحراوية الشاسعة، ويصل الى بغداد عبر طريق الفلوجة – عامرية الفلوجة – ابو غريب (22 كلم) فيما يتصل بالطريق الدولي الاستراتيجي الجنوبي الواصل الى الموانئ البحرية في البصرة، عند عقدة مواصلات (جنوب غرب العاصمة بغداد – شمال غرب محافظة بابل)، ويُعرف بـ«طريق المرور الدولي السريع رقم 1» وهو جزء من شبكة (طرق المشرق العربي الدولية) ويتصل بالطرق الاقليمية (M5) و(M30) و(M40). فيما يتصل ببغداد عبر جنوب شرق الفلوجة وما بات يعرف بعد العام 2015 «»سيطرة الصقور» وهي نقطة تفتيش جمركية واستخبارية تفصل الانبار عن بغداد.

ويتفرع من طريق الدولي، الطريق المؤدي إلى معبر عرعر الحدودي مع السعودية.

يؤمن الطريق الدولي السريع، وفقاً لمعطيات البنك الدولي الذي يمول جزءاً من اعادة تأهيل الطريق الذي شُـيد قبل نحو 30 عاماً، مـا بين (15 الفـاً) و(30 الفاً) من المعدل السـنوي للحركة المرورية التجارية اليومية، والتي تشكل ما نسبته 40٪ منها من الحركة البرية التجارية في عموم العراق. البنك الدولي يمول تأهيل واصلاح 33 طريقاً في العراق.

تسـعى الولايات المتحدة الاميركية لاستثمار الطريق عبر تجزئته وفقـاً للأهمية الاقتصاديـة، لكنها تحرص ان يكون الخط الاسـاس الـذي يصل الطريـق بالعاصمة بغداد تحت سـيطرتها بالكامل عبر الشركـة المنفـذة وبـ«شراكـة حمايـة اطـار عام» مـن قبـل الاجهزة الرسـمية العراقيـة (الجيـش العراقـي) و(قـوات وزارة الداخليـة الموثوقـة حصراً) بعيداً عن قوات «الحشـد الشـعبي» المدعومة من ايـران والتـي تعـارض اسـتثمار الطريق اميركيـاً وتطـرح مشروعاً موازياً باستثماره عبر شركات اجنبية او ايرانية عبر واجهات عراقية من الباطن. وتلك القوات ايضاً تنتشر في المحافظة السُنية.

وكقـراءة اقتصاديـة للاسـتثمار السـياسي للطريق الـدولي، فان تأمينه يعتمد ايضاً على التفاهمات الاميركية - الروسـية في سورية، فالقـوات العراقيـة باتت تسـيطر على معـبري (الوليـد) و(القائم) وطريق (الرطبة) المؤدي الى سورية، لكن يجب الاتفاق على التأمين الدائـم لطريـق بغـداد - عـمّان وادامـة الاسـتقرار في مناطق أعالي الفرات ولاسيما مثلث (راوه - عانة - حديثة) الى بلدة القائم.

فهنـاك طريقـان رئيسـيان، من المفـترض أن يؤديا دوراً حاسـماً بنجـاح المشروع: (الطريق 20) بين الرطبة والقائم، و(الطريق 12) بين القائم والحسكة في شـمال سـورية، والذي يعبر منفذ البوكمال الحدودي، ويمرّ عبر بلدات حدودية رئيسة في دير الزور.

يتمتع الطريق الدولي السريع، بنحو 40 جسراً وممراً مُعلقاً، وتشير التقديرات ان ما بين 20 الى 36 جسراً قد تعرضت الى التدمير الكلي او الجزئـي، وباتت خارج الخدمة عقب احداث تنظيم (داعش) في المنطقـة. وكخطة لتشـغيل الطريـق بطاقته القصـوى يتطلب اعادة اعمار تلك الجسور.

تقتضي خطة الحماية المقترحة من الشركة الاميركية بمسـؤوليتها عـن تأمين محيـط الطريـق – بحسـب وزارة الاسـكان والاعمار – بعمـق 5 كلـم. ويتطلب ذلـك اقامة علاقـات مـع المجتمع المحلي الـذي يتوزع عـلى جنبات الطريـق السريع والـذي تختلف ولاءاته القبلية والسياسية، لكنها بالمجمل مجتمعات قبلية سُنية، لكنها الان تخضع لضرورات التحالف مع القوى الشـيعية المسـلحة ولاسـيما بعد طرد تنظيم «الدولة الاسلامية – داعش» من المنطقة.

يُبين النائب عبدالعزيز حسن، عضو لجنة الامن في مجلس النواب العراقـي السـابق (6 ايار/ مايـو 2017) ان «الشركـة (الاميركية) ستضع سياجاً على طول الطريق، وتوفر الحماية بعرض 10 كم على يمين ويسـار الطريـق (...) والشرطة والجيش سـيكونان على بعد 2,5 كلم عن آخر نقطة ضمن صلاحيات الشركة الاميركية».

وينقل حسن عن قائد حرس الحدود العراقي قوله بان «حرس الحدود لا يملك امكانات كافية من طيران ومعدات لحماية الحدود (...) كما ان حرس الحدود لديه ثكنات عسكرية (ربايا) تقليدية في بعض المناطق على الطريق الدولي».

وتشترك قوات حرس الحدود مع قطعات الجيش العراقي، في مسؤولية حماية الطريق الرابط بيّن منفذ طريبيل والرمادي. لكن قوات «الحشد الشعبي» تتدخل وتفرض سطوتها هناك بقوة.

تطمح واشنطن الى تحويل الطريق الدولي السريع الى ما يشبه طريق (New Jersey Turnpike)، وثمة مباحثات موازية لانشاء ثلاثة طرق سريعة استثمارية اخرى في العراق تديرها شركات اميركية:

1 - الاول: يمتد على طول الحدود السعودية عبر كربلاء الى بغداد.

2 - الثاني: من مدينة البصرة الجنوبية الى بغداد.

3 - الثالث: من الحدود السورية الى بغداد.

يهدف المشروع سياسياً، بأن الاستثمار سيقضي على أي تمرد محلي مستقبلاً بالتعاون مع حكومة عراقية متعاونة ومستجيبة للتحديات، فضلاً عن خلق الاف الوظائف وتغيير نمط حياة المجتمعات المحلية هناك بالشكل الذي يعزز الثقة بالشركاء الاميركيين والحكومة المركزية في بغداد والحكومة المحلية في الانبار، ويخلق من زعماء القبائل قوة حيوية ايجابية لدعم الاستقرار

البعيد المدى الذي يتطلبه الاستثمار.

منحت الحكومة العراقية شركة (Constellis) وهي الشركة الام لـ(Olive Group) استثمار الطريق الدولي السريع لمدة 25 عاماً بدءاً من العام 2018، وبموجب الاتفاق ستحوز بغداد على جزء من ارباح ايرادات الطريق، فيما الشركة الاميركية ستتمتع بالادارة الكاملة وعمليات الصيانة. ولا يعرف على وجه التحديد حجم الصفقة مالياً.

تعمل شركة (Constellis) في ست محافظات عراقية بمجال الخدمات الامنية واللوجستية والمراقبة وقياس استجابة تحسن الامن، وحماية الشركات الاجنبية، ولاسيما الشركات النفطية. تعمل الشركة في بغداد، البصرة، النجف (تأمين الحماية لمطار النجف الدولي)، ومحافظات اقليم كردستان واهمها اربيل.

ترحب بغداد بهذا الاستثمار وفقاً لاعلانات رئيس الحكومة لجهة انها «لن تدفع اموالاً للاعمار والتأهيل والحماية»، سوى تقديمها وحدات عسكرية وامنية واستخبارية تقليدية تقوم باسناد الشركة وحمايتها من الهجمات المحتملة من قبل المجموعات المسلحة، سواء تنظيم «الدولة الاسلامية – داعش» او المجموعات القبلية التي ستبتز الشركة للحصول على الوظائف والمساعدات المالية، او هجمات الفصائل الشيعية «الحشد الشعبي» التي تنظر الى الشركة المستثمرة كـ«عدو» يعمل لصالح جهاز الاستخبارات المركزية (CIA)، ووجه من اوجه «بقاء الاحتلال» طبقاً للتوجهات الايرانية.

اثارت ايـران عبر المنابر الاعلامية الممولة مـن قبلها في العراق، دعايـة مضـادة لعرقلة المشروع، لجهة ان الشركـة المتعاقد معها هي بالاصـل شركـة (Blackwater)، وقدمـت المجموعـات النيابيـة ذات الصلـة الوثيقة بطهران مشروعاً لاسـتجواب رئيس الحكومة السـابق حيدر العبـادي في (7 اغسـطس/ آب 2017) لكنه لم يتم، تضمـن ان العـراق تعـرض لعملية خـداع بتغيير اسـم الشركة الى (R2) وسـجلت في دولة الامارات العربيـة المتحدة وحصلت على ترخيص عمل دولي، وانها باتت تحظى بغطاء سياسي من ابو ظبي، وتحديداً من الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

عمليـاً، توقفـت اعـمال تحالف الـشركات في المـشروع، بعد ان قامت باستطلاع المنطقة فقط، ووضع مكاتب ادارية مؤقتة في منفذ طريبيـل الـدولي مع الاردن، نتيجـة الضغوط السياسـية والدعائية والامنية التي مورست ضدها.

وبحسـب تصريح رئيس لجنة الامن والدفـاع في مجلس النواب السـابق، حاكـم الزاملي – وهـو من التيار الصـدري – (الاول من كانون الاول/ ديسـمبر 2017)، ان «اعتراضات سياسـية وأخرى أمنيـة وجهات كثيرة أخـرى، حالت دون تنفيـذ العقد مع الشركة لتأمين طريق بغداد – عمان بطريقة الاسـتثمار الطويل (...) الشركة نفسـها أيضاً انسـحبت أخيراً، واليـوم المناطق تحـررت ولا حاجة لتأمين خارجي، فالقوات العراقية وأبناء الأنبار قادرون على القيام بالمهمة».

وفي آخر تحديث على الموقف، اكد حاكم بلدة الرطبة في الانبار، عماد الدليمي (2 آيار/ مايو 2018) ان «الشركة التي تم التوصل إلى اتفاق معها من قبل الحكومة الاتحادية، لإعادة تأهيل وتأمين الطريق السريع الدولي لم تباشر بعد حتى الآن».

ويبدو ان عدم مباشرة الشركة الاميركية لاستثمارها المغري غرب الانبار، لم يكن عزوفاً تكتيكياً لكسب الوقت واحتواء خطوات العرقلة الايرانية، انما انسحاب صامت.

ويكشف عضو مجلس ادارة محافظة الانبار، صباح الكرحوت (27 حزيران/ مايو 2018)، ان حكومة الانبار طلبت رسمياً من الحكومة الاتحادية في بغداد «ضرورة سحب المشروع من الشركة الأميركية (...) والإيعاز للجهات الحكومية في الأنبار بتأهيل الطريق، طالما هو مؤمن من قبل القوات الأمنية (...) لكن لا بد من دعم حكومي لتأمين المناطق الصحراوية (...) فضلاً عن توفير اموال لأهالي الانبار وحكومتهم المحلية ليقوموا باستثمار هذا الطريق».

ويبدو ان الصراع الايراني – الاميركي على غرب العراق وسط حياد بغداد، بات يخضع لتكتيكات عدم الصدام المباشر، فقد المح حاكم قضاء الرطبة، عماد الدليمي في (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018) ان هناك معلومات تتحدث عن امكانية إحالة استثمار الطريق السريع الدولي مع الأردن إلى إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ويبدو ان الفيتو الايراني القوي على الارض المتمثل بالجماعات الشيعية المسلحة على أي استثمار اميركي على الحدود مع سورية، دفع واشنطن الى تدويل الملف عبر اشراك اذرع الامم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية، كمنظمة (UNDP) بالشراكة مع البنك الدولي، عبر تخصيص أموال لصيانة الجسور على الطريق السريع الدولي الممتد من العاصمة بغداد إلى الرمادي والرطبة، وصولا إلى منفذ طريبيل الدولي مع الأردن، ما يعني استدعاء شركات صيانة وتأهيل اجنبية متخصصة تطلب غطاءً امنياً احترافياً لا يمكن للحكومة العراقية ان توفره، فتباشر الشركة المستثمرة بالاساس (Olive Group) تحت أي مسمى اعمالها المتوقفة.

موقف ميليشيات ايران

تعارض الفصائل المسلحة الشيعية المدعومة من ايران في اطار ما يسمى بـ«محور المقاومة» مشروع استثمار الطريق الدولي السريع من قبل شركات الاميركية:

- (كتائب حزب الله): تعارض مشروع استثمار الطريق الدولي. وقالت في مواقف عدة ابرزها بيانها الرسمي في (31 آذار/ مارس 2017) ان:

> «واشنطن عمدت في خطتها الجديدة الى نشر قواتها في قواعد رئيسة ومناطق مهمة في البلاد (العراق)، لتوفر السيطرة التامة على الحدود العراقية السورية بذريعة منع الجمهورية الاسلامية (ايران) من استخدام الحدود

البرية لدعم سوريا وحزب الله، ناهيك عن الهيمنة على مقدرات العراق ودعم الاطراف المحلية بهدف تمرير مشاريع التقسيم (الاقليم السُني)، وان هذا الطريق الرابط بين العراق والاردن يعد ممراً استراتيجياً، يسمح لاميركا والقوى التي تسعى للسيطرة عليه بفرض هيمنتها على الانبار خصوصا والاقليم السني المقرر تشكيله وفق خطة اميركية - خليجية، كما ان وجود القوات الاميركية في تلك المنطقة المهمة يأتي ايضا لضمان المصالح الاردنية».

- (عصائب اهل الحق): اعتبرت استثمار الطريق الدولي «مخططاً امريكياً لنشر قوات اجنبية في المناطق السكنية والمدنية بزعم حماية الشركات الاميركية الاستثمارية»، وفقاً لبيان ناطقها العسكري جواد الطليباوي في (30 اذار/ مارس 2017):

«الادارة الاميركية برئاسة دونالد ترامب تعمل على سيناريو جديد لنشر قوات امريكية في المناطق المدنية بحجة حماية الشركات الاستثمارية (...) ان تلك الشركات تمارس عمليات تجسس لصالح الاستخبارات الأميركية (...) لذا تقتضي الضرورة الاستعانة بشركات بديلة من روسيا واوروبا».

- زعيم عصائب اهل الحق قيس الخزعلي تشدد في رفضه للمشروع في خطبة بمحافظة بابل (نيسان/ ابريل 2017):

«عندما تسلم الحكومة العراقية الطريق (...) لشركة أمنية أمريكية لتأمينه، فإن هذا الأمر يجب الا يمر مرور الكرام، وعلينا الوقوف أمامه (...) العراق لديه جيش استرد عافيته وتعداده 300 ألف جندي، ووزارة داخلية تعدادها 600 ألف منتسب، وحشدان شعبي وعشائري. هل يحتاج إلى التعاقد مع شركة أمنية أمريكية؟».

- منظمة بدر: تعارض ايضاً المشروع، ووفقاً لمعين الكاظمي وهو قيادي كبير في المنظمة، وقيادي ايضاً في «الحشد الشعبي» ان منظمته «تعارض هذا الطريق لأنه سيعطي ذريعة للأمريكيين للحفاظ على وجودهم العسكري (...) والحشد الشعبي بات يسيطر على ذات الطرق (غرب العراق) التي سيطر عليها داعش لتبادل الإمدادات والقوات بين سوريا والعراق (...) وبما اننا نسيطر على هذا الطريق، يمكننا التأكد من استخدامه في التبادل التجاري، وسيعيد العلاقات مع سوريا وجنوب لبنان».

- وزير اعلام النظام السوري رامز الترجمان في مقابلة تلفزيونية: «الهدف هو الربط الجغرافي بين سوريا والعراق ومحور المقاومة».

خطة ايرانية لتطويق الطريق الدولي

تنتشر «قوات الحشد الشعبي» بما فيها الفصائل الموالية لايران في مناطق عدة من محافظة الانبار، ولاسيما بمناطق (شمال غرب – وجنوب شرق – وجنوب غرب) مثل كماشة نشطة لتطويق أي

اختراق اميركي غير مرغوب فيه بالمنطقة، خصوصا مع تواجد اميركي في (قاعدة عين الاسد) وبحيرة (الحبّانية) وسط ترحيب المجتمع المحلي الذي يرى بالتواجد الاميركي دعامة استقرار المنطقة وتنشيط الاقتصاد فيها.

وبُعيّد الاعلان الحكومي عن توقيع العقد مع المجموعة الاميركية، استنفرت قوات «الحشد الشعبي» مقاتليها في المنطقة. وبحسب مجلس محافظة الانبار ان فريقاً استطلاعياً من الشركة زار المنطقة المستهدفة بضمنها (منفذ طريبيل الحدودي) انطلاقاً من قاعدة (عين الاسد) في (اذار/ مارس 2017)، وفي زيارة نادرة اخرى في آب/ اغسطس من العام ذاته، بعدها لم يبق للشركة من اثرٍ يدل على تواجدها.

خلال ايار/ مايو 2017، شهد الطريق الدولي السريع (غربي الانبار) ولاسيما الطريق النازل من بلدة القائم الحدودية مع سورية، والطريق الاخر الموازي النازل من بلدة الرطبة حتى منفذ طريبيل، تصاعداً غير مسبوق وغريب التوقيت في اعمال العنف، بعد الاعلان عن توقيع عقد الاستثمار مع الشركة الاميركية.

اسفرت احدى تلك الهجمات – اُتهم تنظيم «الدولة الاسلامية – داعش» بشنها – عن مقتل وخطف 20 جندياً من فرقة المشاة الاولى التابعة للجيش العراقي، المسؤولة عن تأمين محور غرب الانبار. ويعتقد الامنيون ان الثغرة غير المؤمّنة تمتد لنحو 400 كلم دون انتشار او غطاء جوي.

يعتقد المسؤولون المحليون في الانبار، ان «جهات لا تريد إعادة

فتح الحدود هي من تقف وراء زعزعة الأمن في المنطقة، ولم تستبعد وجود تنافس للحصول على عقد الشركة التي ستستعين بعناصر وجهات عراقية».

عقب تلك الهجمات، والتي بدت وكأنها رسالة دامية الى رئيس الحكومة حيدر العبادي للتراجع عن خطة الاستثمار. تراجع العبادي فعلاً واعلن في مؤتمر صحفي ان «القوات الأمنية تحمي الطريق البري الدولي إلى عمان ومنفذ طريبيل بالكامل». ومن حينها لم تعلن الحكومة اية بيانات او تعليقات بشأن المشروع والشركة.

وقُبيّل اعادة تشغيل (منفذ طريبيل) الحدودي مع الاردن، اعلن «الحشد الشعبي» في (14 اغسطس/ آب 2017) عن البدء بانشاء سد ترابي بطول 300 كلم، لتأمين الطريق الدولي، ليكون «الحد الفاصل بين مدن أعالي الفرات والفرات الاوسط وجنوب الفرات وحتى العاصمة بغداد (...) لتأمين الطريق الدولي بين بغداد ودمشق وعمّان المار بمدينة بالرمادي والمنتهي بمنفذي طريبيل والوليد الحدوديين».

الحاجز الترابي، هو سياج امني لعزل منطقة حوض الطريق الدولي وتحقيق السيطرة الكاملة عليه بالشكل الذي يُعقد مهمة أي محاولة مستقبلية للحكومة باستقدام شركات جديدة، فيما المسعى الحقيقي ان يفرض «الحشد الشعبي» واقع ابتزاز على الحكومة العراقية بعدم السماح سوى للشركات التي تتناغم مع المصالح الايرانية.

ووفقاً لمركز ابحاث اميركي، ان «مشروع (Olive Group)

بحدّ ذاته قد يؤدي إلى إقامة منطقة عازلة سنية، تخفف الهواجس الأردنية والسعودية، من احتمال انتشار (الحشد الشعبي) على حدودهما». لكن العكس هو ما يحصل على الارض.

وفي اكثر من مناسبة، اعلن «الحشد الشعبي» انه ينوي الدخول الى الاراضي السورية لمساندة قوات نظام الاسد، وعملياً هي تتحرك على طول الحدود، وحققت ربطاً مع القوات السورية بنقاط عدة على الحدود من خلال معبري الوليد والقائم. فحققت لقاءً استراتيجياً في (يونيو/ حزيران 2017) مع قوات النظام السوري في قرية (أم جريص) قرب القائم، وبالنهاية تمركزت بمنطقة البوكمال السورية.

انتشار «الحشد الشعبي» في الانبار وغرب الموصل على طول الحدود مع سورية والمثلث (العراقي – السوري – الاردني) اشبه بوضع اليد الايرانية على المنطقة بكاملها. وحين خلُصَت المباحثات العراقية – الاردنية الى ضرورة فتح معبر (طريبيل – الكرامة) مجددا امام الحركة التجارية في (30 آب/ اغسطس 2017) اشترطت عمّان ان يُفتح المعبر بضمانات اميركية، وتلك الضمانات تمثلت بأن تنشر واشنطن عديداً من قواتها في اقصى غرب الانبار.

وعقب زيارة رئيس الحكومة حيدر العبادي الى واشنطن ولقاء الرئيس دونالد ترامب في (20 آذار/ مارس 2017)، سُرّبت معلومات من الدائرة الحزبية للعبادي (حزب الدعوة) ان التفاهمات الاميركية – العراقية تطرقت الى امكانية اقامة خمس قواعد اميركية مع زيادة عدد القوات ليصل الى 40 الف جندي

ومستشار ومتعاقد اميركي.

وبيّن نائب عن كتلة الدعوة النيابية في تصريح صحفي – دون الكشف عن اسمه – في (5 نيسان/ ابريل 2017) ان «بقاء أية قوة أميركية على الأراضي العراقية بحاجة إلى موافقات الحكومة والبرلمان (...) وأعداد هذه القوات ستحددها الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن».

القوى السياسية الكردية والسُنية وطيفاً من القوى الشيعية تؤيد اقامة تلك القواعد، لكن الذهاب الى هكذا خطوة قد يُفجر الاوضاع السياسية في البلاد، ولاسيما مع وصول كتلة نيابية ممثلة لـ«الحشد الشعبي» الى مجلس النواب هي (قائمة الفتح) في الانتخابات النيابية التي اجريت في 12 ايار/ مايو الماضي، وتشاطرها في الرؤية كتلة (سائرون) التابعة لمقتدى الصدر.

صراع في الانبار

خاضت الاجنحة السياسية المتصارعة على الاستثمارات في الانبار حرباً مريرة، بلغت ذروتها على الاستفادة من استثمار الطريق الدولي، ودارت الخلافات بين فريقين محليين، يضم الأول محافظ الأنبار السابق صهيب الراوي (الحزب الاسلامي العراقي – الاخوان المسلمون) ومجموعة داعميه من أعضاء مجلس المحافظة، فيما الفريق المقابل، حركة الحل بزعامة جمال الكربولي و(ائتلاف الوفاء للأنبار سابقاً – تحالف عابرون حالياً) بزعامة وزير الكهرباء السابق قاسم الفهداوي – وكلا التحالفين يتمتعان بعلاقات جيدة مع السفارة الاميركية والمملكة الاردنية الهاشمية –، وسعى

الكربولي والفهداوي إلى سحب الثقة من الراوي الذي لجأ إلى عدد من عشائر الأنبار الكبيرة للحصول على الدعم. وبالنهاية استطاع تحالف الكربولي – الفهداوي ازاحة الراوي، وتعيين القيادي في حركة الحل محمد الحلبوسي محافظاً في (29 آب/ أغسطس 2017) الذي قفز الى رئاسة مجلس النواب العراقي وفقاً لمخطط المحاصصة الجديدة لتشكيل الحكومة برئاسة عادل عبد المهدي.

وبحسب عضو مجلس محافظة الأنبار، طه عبد الغني، الذي كان يدعم بقاء الراوي بمنصبه، بأنه تلقى تهديداً مباشراً من وزير الكهرباء قاسم الفهداوي، على خلفية وقوفه ضد منح أحزاب متنفذة في المحافظة حصصاً مالية من عوائد استثمار الطريق الدولي.

ويوضح الراوي ان «حركة الحل بزعامة جمال الكربولي، وائتلاف الوفاء للأنبار بزعامة الفهداوي، يحاولان إجبار المحافظة على أن تدفع لهما ٪10 من العوائد المتوقعة لاستثمار الطريق الدولي».

وتتوقع الانبار، الحصول على جزء من إيرادات المنفذ وتعيين الآلاف من أبنائها كمتطوعين لحماية الطريق، ولاسيما انها تبدو يائسة من وعود اعادة البناء والتنمية المحلية المتوقعة بعد انحسار تهديد تنظيم (داعش).

عضو بمجلس محافظة الانبار – فضّل عدم الاشارة الى اسمه – اكد في (6 آب/ اغسطس 2018) ان «الأنبار تتعرض لهجمة شرسة من قبل بعض الجهات السياسية والحزبية والمتنفذين الذين هم أهم أسباب تأخير استثمار الطريق الدولي وإعادة افتتاح المنافذ الحدودية بين العراق وسوريا والأردن والسعودية بشكل

تـام»، مضيفـاً ان «بعض الجهات تريد مكاسـب مالية وحصص كبـيرة من مشروع تأهيل الطريق الدولي وتحاول بسـط نفوذها في المنافذ الحدودية».

عقد جديد

في (23 آذار/ مارس 2018) سرّبت وزارة الاعمار والإسـكان، معلومات عن اتمام العقد بشـكل نهائي مـع (Constellis) بعد ان «تلكأ لأسـباب ادارية وفنية وقانونية»، ووفقاً لمعطيات الوزارة انها «فرضت عـلىOlive Group مجموعـة شروط تتعلق بنوع الشركة المنفذة، والكلف المالية المترتبة على الإيرادات».

لكـن الـشرط الاهـم والذي يبـدو انـه كان حصيلـة التفاوض طيلـة الفترة الماضية، بأن يتـم «تأمين الطريق بصورة كاملاً من قبل القوات الامنية العراقية».

وفي التفاصيـل، ووفقـاً للمعلومـات المُسرّبـة، ان الاتفاق نص عـلى التوقيـع النهائي مع أحد اذرع الشركـة العملاقة وهي (كوينز ليسـت) لتأهيل وتنفيذ وادارة المشروع الذي سـيوفر 2500 فرصة عمل للشـباب، ويضمن عائدات الى الحكومة العراقية بنسبة 60٪ لمدة 25 عامـاً، وشروط عمل ابرزها خفض الكلف المفروضة على المركبات، اذ سـتكون 169 دولارا للشـاحنات الموردة للبضائع، و 78 دولارا لشـاحنات الركاب، و13 دولارا لسـيارات المسـافرين (الصالون). وبموجب الاتفاق الجديد، سـينفذ المشروع على مدى اربعة الى ستة اشهر.

الاردن: الشريك الاستراتيجي

شـددت «مجموعة عمل مسـتقبل العراق» التي يرأسـها السفير الاميركـي السـابق في العـراق رايـان كروكر، في رؤيتها لاسـتقرار العراق لمرحلة ما بعد (داعش)، التي نُشرت في (آيار/ مايو 2017):

«من شـأن اعادة طرق التجارة الرئيسـة بين العراق والاردن الى العمـل، المسـاعدة على تعزيـز الاقتصاد الاردني، وبالتالي اسـتقرار هـذا الحليـف، المعـرض للخطـر للولايـات المتحـدة (...) ويؤثر انعـدام الامن في العـراق على التدفقـات التجاريـة، حيث توقفت التجـارة العابرة للحـدود، والتي تعتبر حاسـمة بالنسـبة لاقتصاد البلـدان المجـاورة مثل الاردن، وهو ما يعرقل مشـاريع الاسـتثمار والتنمية التي يمكن ان تسـهم في تعزيز الثروة والعمالة والاستقرار في المنطقة على نحو واسع».

تعتقـد ادارة الرئيس دونالـد ترامب ان اسـتثمار الطريق الدولي السريـع، يخـدم غرضين اساسـيين في المرحلة الاولى مـن جني ثمار تحقيق المشروع، ويتمثلان بـ»تنمية محافظة الأنبار اقتصادياً، وإبعاد قوات (الحشـد الشعبي) المدعومة من إيران عن الحدود مع الأردن والسعودية».

خـاض الاردن مع العـراق مباحثات طويلة اسـتغرقت نحو 8 اشـهر في العام 2017، قبل الاعلان عـن افتتاح المعبر التجاري بين البلدين في آب/ اغسطس الماضي، كانت بغداد تسعى بأي ثمن الى حصد «نجاح سـياسي – امني» باعادة احياء المعبر، فيما كانت عمّان تشـدد على حيازة مكاسـب اقتصادية تحسـن من اقتصادها المتعثر،

ونجحت الاخيرة بالغاء الرسوم والضرائب عن نحو 500 مادة يوردها تجار اردنيون الى العراق. وشدد الاردن على ضرورة التزام العراق باتفاقية التجارة الحرة الثنائية الموقعة بينهما.

الاتفاق ايضاً تمخض عن تثبيت التعهد العراقي الدائم بمنح الاردن النفط الخام على شكل دفعتين، واحدة مجانية واخرى مخفضة السعر بنحو 100 الف برميل. فضلاً عن تنشيط حركة نقل النفط الخام عبر المعبر. والإسراع ببدء تنفيذ مشروع أنبوب النفط من العراق إلى الأردن لمسافة 1490 كلم، لتزويد احتياجاتها وتصدير النفط العراقي للدول الأخرى من خلال ميناء العقبة الأردني.

يعتقد الاردن بأن اغلاق المعبر مع العراق في تموز/ يوليو 2015، عرّضه الى خسائر فادحة، حيث انخفضت الصادرات الأردنية خلال العام 2016 بنسبة 8,9٪، وبلغت حوالي 6,1 مليارات دولار فيما تراجعت قيمة المستوردات بنسبة 6,2٪ لتبلغ 19,22 مليار دولار، حسب إحصائيات رسمية.

فيما تشير احصاءات اخرى ان اقيام البضائع المتنقلة بين العراق والاردن عبر منفذ طريبيل قبل اغلاق المعبر، كانت تبلغ مليار دولار يومياً.

وتجاوزت خسائر قطاع الشاحنات في الأردن 1,2 مليار دولار بسبب إغلاق الحدود مع كل من سورية والعراق، بحسب تقديرات رئيس نقابة أصحاب الشاحنات الاردنية، محمد خير الداوود.

ولزيادة التطمينات الاميركية للاردن، اجرى فريق مشترك

مـن وزارة الدفاع الاميركية وشركة اسـتثمار الطريق الدولي (اوائل آب/ اغسـطس 2017) لقاءات موسعة مع مسؤولين محليين وقادة بالجيـش العراقي في الأنبار، والقيام بعمليات مسـح جوي ورصد الأوضاع في المنطقة بشكل عام، بدءًا من الحدود مع الأردن، وعلى طول الطريق الدولي الرابط بين بغداد وعمان.

نائـب الرئيـس التنفيـذي لشركـة (Constellis)، الشركة الأم لشركة (Olive Group) كريستيان رونو، يُعلّق:

«الامـور السياسـية في العـراق تغمرهـا التحديـات، نتمنـى ان الشـعب العراقي والشـعب الاردني سـينظرون الى هذا المشروع لما بنـي مـن اجله وهو مـورد حياتي اقتصـادي (...) خـلال الفترات المزدهرة والآمنة كان الطريق السريع من بغداد الى عمان يشكل قناة تجارية مهمة حيث تذهب وتأتي ما يقارب من 1500 شـاحنة يوميا عـبر هذا الطريق مولدة عوائد تجارية بمقدار مليار دولار بالشـهر. أما في الازمنة الخطرة كما هو الحال في السـنوات الاخيرة فان المعبر الحدودي الرسـمي مـع الأردن قد اغلق، ورغم ذلك فان سـائقي الشاحنات استمروا باستخدام الطريق واضعين أرواحهم بكفوف ايديهم».

وسـيطر تنظيـم «الدولـة الاسـلامية – داعـش» عـلى الطريـق الـدولي بعد منتصف عام 2014. وأغلقـت الحكومة العراقية منفذ طريبيل نهاية عام 2015، لمنع استخدامه لتمويل التنظيم عبر فرض الاتاوات على الشاحنات الداخلة الى البلاد.

وتأكيداً لمسـاعي تحصين الاردن اقتصاديـاً من الهزات الجديدة

المرتقبـة في المنطقة، وضمن مسـاعي واشـنطن الى تحييد عمّان عن مخاطر الصراع بوصفه المنطقة العازلة والجبهة التي يجب الّا تفتح، أعلـن الديـوان الملكـي الأردني، في (16 تشريـن الثـاني/ نوفمبر 2018) عـن تفاصيل من مباحثات الملـك عبد الله الثاني والرئيس برهـم صالح، تركـزت على احياء مـشروع مد أنبـوب نفطي من البصرة إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، وتأهيل الطريق الـبري بـين عمان وبغـداد، وإنشـاء منطقـة صناعية مشـتركة على الحدود بين البلدين.

وفقـاً للاتفـاق القديـم – الجديـد، يفـترض أن ينقـل الأنبوب المقترح النفط الخام من حقل الرميلة العملاق في البصرة إلى مرافئ التصديـر في ميـناء العقبـة الأردني، على أن يـزود الأردن بجزء من احتياجاتـه من النفط. وبحسـب بيـان الديوان الملكـي فأن صالح يرى ان «تنفيذ المشروع يعتبر استراتيجيا بالنسبة للعراق».

الاتفـاق الـذي تبث فيه الحيـاة الان، وقع بـين الأردن والعراق في أبريل/ نيسـان 2013، يقضي بمد أنبوب بطول 1700 كلم لنقل النفط العراقي إلى الأردن بكلفة تقارب نحو 18 مليار دولار، وسعة مليون برميل يوميا. ومن جهتها تأمل المملكة الأردنية التي تستورد 98 % مـن حاجاتهـا من الطاقة بأن يؤمن الأنبـوب احتياجاتها من النفـط الخام التي تبلغ نحـو 150 ألف برميل يوميا، والحصول على مئـة مليـون قدم مكعب من الغـاز الطبيعي يوميـا. وبالاصل، فأن بغداد وعمّان يرتبطان باتفاق وقع مع النظام السـابق يتضمن تزويد الأردن بنحو 30 ألف برميل يوميا من النفط العراقي الخام، إضافة

لألف طن من الوقود الثقيل، إلا أن الاتفاق توقف نتيجة المتغيرات الحاصلة في العراق.

قناة جافة لربط المشاريع الكبرى

يعد الطريق الدولي السريع، قناة اقتصادية جافة، تربط بين سواحل الخليج العربي بمنطقة العقبة الاستراتيجية، ما يجعل هذه القناة تتمتع بفرادة تجارية عملاقة. فمستقبلاً تمثل خطاً حيوياً بين منطقة الاستثمار الكويتية في شمالها ومجموعة الجزر المشتركة مع العراق بشراكة ايرانية، والمعروف بـ«مشروع الكويت الجديدة» والذي اعلن عنه في (21 آذار/ مارس 2018) وبين مشروع (نيوم – Neum) السعودي العملاق على البحر الاحمر.

وبالتالي فأن الربط بين هذين المشروعين العملاقين يتوجب توظيف القناة العراقية الجافة التي تنطلق من ميناء ام قصر المحادد لدولة الكويت بعائدات مالية كبيرة، مع امكانية اعادة بناء خارطة التوازن السياسي في جنوب ووسط العراق مع تدفق الاستثمارات الخليجية التي اقرّها مؤتمر المانحين لاعمار العراق في الكويت، فالمملكة العربية السعودية تسعى الى تدخل اقتصادي ناعم في المنطقة لتقليص النفوذ الايراني عبر مشروعات كبيرة توظف الاف العراقيين الشبان من المحافظات التي تعاني فقراً هائلاً نتيجة سياسيات الاخفاق الاقتصادي والفساد وعسكرة المجتمع.



صـــــفـــــاء خـــلـــف

صحـافي وباحـث مستقل في علـم الاجتماع، وشاعـر وناقد، من مواليد البصـرة 1982، ناشر ورئيس تحرير مجلة نثر الفصلية (2010 - 2011)، عضو اتّحاد الأدباء والكتّاب في العراق، رئيس ومـن مؤسسي نـادي الشعـر في البصـرة في دورتـه التأسيسية (2007 – 2008). شعريّـاً له: «زنجـي اشقر» دمشق 2011. له اربعة كتب شعرية مشتركـة مع شعراء آخرين. نقديّاً له: «أقنعة القصب- قراءات سيكولوجيـة في قصيدة النثر» بغداد 2012. كتـب العديـد مـن الدراسـات النقدية عـن التجـارب الشعرية العراقيـة الجديـدة. حائز على جائـزة (نسيـج) لأفضل كاتب عن قضايا التنوع الثقـافي والتعددية في العالم العربي والممنوحة مـن الوكالة الفرنسية للاعلام الـدولي (CFI)، ومؤسسة سمير قصـير، ومؤسسـة اديـان للحـوار (2017). ومرشـح القائمـة القصـيرة لجائز «كـورت شـورك» للشجاعـة الصحافية التي تمنحهـا مؤسسـة تومسون رويـترز لعام 2018. نشـرت مقالاته وابحاثـه بالعربية والانكليزيـة والفرنسية والالمانيـة والاسبانية والفارسية.